

اتفاقية العمل

إصدار 20 مارس 2026

جدول المحتويات

4	1. مقدمة.....
5	2. التفسير.....
5	3. قيود خدماتنا.....
6	4. نطاق الاتفاقية.....
6	5. التطبيق وبدء النفاذ.....
8	6. تقديم الخدمات.....
9	7. النصائح والتعليقات.....
9	8. محتوى الطرف الثالث.....
10	9. تصنيف العملاء.....
10	10. فتح الحساب.....
11	11. طلبات السحب.....
12	12. المنصة.....
13	13. الملكية الفكرية.....
14	14. الأمان.....
14	15. وضع وتنفيذ الأوامر.....
15	16. الأسهم الحقيقية.....
.....	17. الإجراءات المؤسسية.....
Error! Bookmark not defined.	
18	18. أخطاء الأسعار.....
19	19. رفض أوامر العميل.....
20	20. حسابات بدون فوائد تبييت.....
21	21. نسخ التداول.....
21	22. التداول بالإشارات.....
22	23. الشارات والإنجازات.....
22	24. إغلاق المراكز.....
23	25. متطلبات الهامش.....
23	26. تضارب المصالح.....

24	27. أموال العميل.....
28	28. المقاصة والتسوية.....
28	29. عمليات رد المبالغ المدفوعة.....
30	30. رسوم الشركة.....
31	31. الآثار الضريبية.....
32	32. الخصوصية وحماية البيانات.....
35	33. المُعرّف.....
35	34. الممثل المعتمد.....
36	35. أصحاب الحسابات المتعددة.....
36	36. القيود القانونية.....
36	37. مكاملة الامتثال.....
37	38. طرق الاتصال.....
38	39. تسجيل الاتصالات.....
39	40. الإفراجات والضمانات.....
41	41. التشهير العلني.....
41	42. حدود المسؤولية والتعويض.....
42	43. القوة القاهرة.....
44	44. التعديلات.....
46	45. الأفعال المحظورة.....
47	46. الإنهاء ونتائجه.....
49	47. حالات التقصير.....
51	48. الإبلاغ والتجارة التأكيدات.....
52	49. حق الامتياز.....
52	50. معايير الإبلاغ المشتركة.....
53	51. قابلية الفصل.....
54	52. عدم ممارسة الحقوق.....
54	53. الشكاوى والنزاعات.....
54	54. القانون الحاكم والاختصاص القضائي.....
54	55. الإشعارات.....

1. مقدمة

1.1. تتضمن اتفاقية العمل هذه (المشار إليها فيما يلي بـ "الاتفاقية") الملحق/الملحقات، بصيغتها المعدلة من حين لآخر، وهي مُبرمة بين شركة كي واي ماركتس المحدودة (المشار إليها فيما يلي بـ "الشركة" أو "كي واي" أو "ناجا") من جهة؛ وعميل الشركة، والذي قد يكون كياناً قانونياً أو شخصاً طبيعياً قام بتعبئة نموذج طلب فتح الحساب وقبلته الشركة كعميل من جهة أخرى.

1.2. الشركة مرخصة ومنظمة من قبل هيئة تنظيم الخدمات المالية بسوق أبوظبي العالمي (FSRA) لتقديم خدمات تداول الاستثمارات كوكيل وتداول الاستثمارات كطرف أصيل (على أساس المطابقة بين الطرفين). عنوانها المسجل هو: برج السلع، الطابق 21، المكتب رقم 2، ساحة سوق أبوظبي العالمي، جزيرة المارية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة. تلتزم كي واي بإدارة أعمالها وتعاملاتها معكم وفقاً لقواعد وأنظمة سوق أبوظبي العالمي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

1.3. تُشكل اتفاقية العمل هذه، بالإضافة إلى الملحقين (أ) و(ب) المرفقين بها، وأي من المستندات التالية، أو أي مستند آخر قد يتم تعديله من وقت لآخر ونشره على موقعنا الإلكتروني، بالرجوع إلى هذه الشروط، وتشكل جزءاً من علاقتك التعاقدية معنا:

١. بيان الإفصاح عن المخاطر؛

٢. سياسة الخصوصية وسياسة ملفات تعريف الارتباط؛

٣. ملخص التكاليف والرسوم؛

٤. سياسة تصنيف العملاء؛

٥. تعريف الشخصيات السياسية البارزة؛

٦. إخلاء المسؤولية؛

٧. سياسة تضارب المصالح؛

٨. سياسة تنفيذ الأوامر؛

٩. ملخص موجز لبيان حقائق الإفصاح عن المخاطر

تحدد هذه الاتفاقية (المشار إليها مجتمعةً بـ"الاتفاقية") الشروط التي بموجبها ستقدم الشركة خدماتها للعميل. وهي تُنظم نشاطك التجاري في الأدوات المالية (وتحديدًا عقود الفروقات والأسهم، المشار إليها فيما يلي بـ"الأوراق المالية")، وحقوق والتزامات كلا الطرفين، كما تتضمن معلومات هامة مُلزِمة لنا بصفتنا شركة خاضعة للتنظيم. بتقديمك طلبًا للحصول على خدماتنا، فإنك توافق على الشروط والأحكام الواردة في جميع الوثائق المذكورة أعلاه والتي تُشكل الاتفاقية، وهذا يعني أنه في حال قبولنا لك كعميل لدينا، سنكون مُلزمين نحن وأنت بهذه الشروط والأحكام.

لذا، ننصحك بقراءة جميع الوثائق المذكورة أعلاه التي تُشكل الاتفاقية، وأي خطابات أو إشعارات أخرى نرسلها إليك، بعناية، والتأكد من فهمك لها وموافقتك عليها قبل إبرام أي اتفاقية معنا. كما ننصحك أيضًا بقراءة "شروط وأحكام استخدام الموقع الإلكتروني" و"سياسة الخصوصية" المنشورة على [موقعنا الإلكتروني](#).

1.4. هذه هي اتفاقية العميل القياسية التي تعتمده الشركة الاعتماد عليها، ولصالح العميل وحمائته، يُرجى منه التأكد من تخصيص وقت كافٍ لقراءة الاتفاقية، بالإضافة إلى أي وثائق ومعلومات إضافية متاحة له عبر موقع الشركة الإلكتروني، قبل فتح حساب و/أو القيام بأي نشاط مع الشركة. في حال وجود أي استفسارات أخرى، يُرجى من العميل التواصل مع الشركة للحصول على توضيحات أو طلب مشورة مهنية مستقلة، إذا لزم الأمر.

1.5. تلغي هذه الاتفاقية أي اتفاقيات أو ترتيبات أو بيانات صريحة أو ضمنية أخرى صادرة عن الشركة أو أي وسيط.

1.6. تكون هذه الاتفاقية ملزمة للأطراف ولصالحهم ولصالحهم من يُسمح لهم بالتعامل معهم.

الخلفاء والمنتازل لهم.

1.7. إذا لم تكن متأكدًا من صحة هذه الشروط أو طبيعة المخاطر المترتبة عليها، فلا تُوقّع على نموذج طلب فتح حساب تداول. يُعدّ تعبئة نموذج طلب فتح الحساب وتوقيعه وتقديمه إلى KEY WAY بمثابة إقرار منك بأنك قد قرأت واستلمت وفهمت تمامًا الشروط والأحكام الواردة في الوثائق ذات الصلة (بما في ذلك إفصاح المخاطر والسياسة)، وأنت تُدرك وتوافق على أن علاقتك مع KEY WAY ستتأثر بهذه الشروط والأحكام بصيغتها المُعدّلة من حين لآخر.

1.8. في حال إجراء أي تغييرات أو حذف غير مُصرّح به على الشروط أو الوثائق المشار إليها هنا، فلن تكون هذه التغييرات أو الحذف مُلزِمة لـ KEY WAY، وستبقى المحتويات الأصلية لما سبق هي المُعتمدة لحسابك. بمواصلة استخدامك للموقع والنظام، فإنك توافق تلقائيًا على جميع الإصدارات المستقبلية للشروط والمراجع الواردة في الوثيقة.

1.9. لا يُشترط التوقيع الفعلي على الاتفاقية، ولكن إذا رغبت في ذلك، يمكنك طباعتها وتوقيع نسختين منها وإرسالهما إلينا. سنحتفظ بنسخة واحدة لسجلاتنا، ونعيد إليكم النسخة الأخرى موقعة من جانبنا أيضًا.

٢. التفسير

أ) الكلمات الدالة على المفرد تشمل الجمع والعكس صحيح. الكلمات الدالة على المذكر تشمل المؤنث والعكس صحيح. الكلمات الدالة على الأشخاص تشمل الشركات، والشراكات، والهيئات غير المسجلة الأخرى، وجميع الكيانات القانونية الأخرى والعكس صحيح.

ب) عناوين الفقرات هي لتسهيل الرجوع إليها فقط.

ج) أي إشارة إلى أي قانون أو لائحة أو تشريع تعني ذلك القانون أو اللائحة أو التشريع بصيغته المعدلة أو المنقحة أو المكملة أو الموحدة أو المعاد سننها أو المستبدلة من وقت لآخر، وجميع التوجيهات والإرشادات والصكوك التشريعية واللوائح والأوامر الصادرة بموجبه، وأي نص قانوني يمثل ذلك النص إعادة سن أو استبدال أو تعديل له.

د) في اتفاقية العمل هذه، تحمل جميع الكلمات والعبارات المكتوبة بأحرف كبيرة المعنى المنسوب إليها في الملحق (أ).

3. قيود خدماتنا

3.1. لا نقدم توصيات استثمارية شخصية أو استشارات استثمارية أو ضريبية. أي شرح أو معلومة نقدمها لكم كجزء من عملية تداول، أو تداول نسخ، أو حول أداء عملية التداول أو تداول النسخ، لا يُقصد بها أن تكون نصيحة، ولا ينبغي اعتبارها كذلك.

3.2. لا نقبل عملاء من الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وكوريا الشمالية، وإيران، ومن أي دول أخرى تخضع لشروط أو قيود قانونية خاصة. منصة NAGA للتداول ليست بورصة أو سوقاً. وهذا يعني ما يلي:

3.2.1. لا يمكنك إجراء عمليات التداول والاستثمار إلا معنا عبر منصتنا، وليس مع أطراف ثالثة؛

3.2.2. يجب إغلاق جميع الصفقات المفتوحة على منصتنا عبر منصتنا؛

3.2.3. لا يمكن بيع أي منتجات تشتريها عبر منصتنا إلا من خلال منصتنا، وليس عبر منصات أخرى؛

3.2.4. لن تتمكن، بشكل عام، من تحويل المنتجات إلى حسابك في NAGA أو منه أو إلى أي طرف ثالث في أي وقت؛

3.2.5. تختلف أسعارنا عن أسعار الوسطاء الآخرين، وسعر السوق، والأسعار الحالية في أي بورصات أو منصات تداول.

4. نطاق الاتفاقية

4.1. بقبول أحكام هذه الاتفاقية، يُبرم العميل اتفاقية ملزمة قانوناً مع الشركة. ولحماية مصالح العميل، يُرجى منه قراءة هذه الشروط والأحكام بعناية قبل فتح حساب لدى الشركة.

4.2. يتوفر مُعجم المصطلحات في الملحق (أ) المرفق بهذه الاتفاقية، وهو جزء لا يتجزأ منها.

4.3. تشمل الاتفاقية، بالإضافة إلى أي ملاحق ونموذج فتح الحساب الذي يكمله العميل عبر موقع الشركة الإلكتروني، أي معلومات مُقدمة للعميل أثناء عملية التسجيل.

4.4. يرجى ملاحظة وجود وثائق ومعلومات أخرى متاحة على الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة، والتي تُعد جزءاً من الاتفاقية، وتوفر تفاصيل إضافية حول الشركة وأنشطة العمل معها، مثل:

أ) سياسة تنفيذ الأوامر التي توضح كيفية تنفيذ الصفقات؛ و

ب) إشعار الإفصاح عن المخاطر والتحذيرات الذي يلخص المخاطر الرئيسية المرتبطة بالاستثمار في عقود الفروقات (المشار إليها فيما يلي بـ "عقود الفروقات").

4.5. تتوفر للعميل وثائق ومعلومات إضافية على موقع الشركة الإلكتروني وعبر منصات التداول الخاصة بها، تحتوي على معلومات مفيدة ولكنها ليست جزءاً من الاتفاقية، وتشمل ما يلي:

أ) سياسة تضارب المصالح التي توضح كيفية تعامل الشركة مع أي تضارب في المصالح لضمان معاملة عملائها بإنصاف؛

ب) سياسة تصنيف العملاء التي تحدد كيفية تصنيف العميل وفقاً للتشريعات المعمول بها؛
ج) إجراءات معالجة الشكاوى التي تحدد الإجراءات الواجب اتباعها في حال رغبة العميل في تقديم شكوى ضد الشركة، وتوضح كيفية معالجة شكاواه؛

د) سياسة الخصوصية وملفات تعريف الارتباط التي توضح كيفية تعامل الشركة مع بعض المعلومات التي يقدمها العميل؛
هـ) وثيقة معلومات المنتج الرئيسية (المشار إليها فيما يلي بـ "وثيقة معلومات المنتج الرئيسية") التي تزود العميل بمعلومات أساسية حول منتجات الاستثمار التي تقدمها الشركة، بالإضافة إلى تعليمات وإرشادات وأمثلة عملية متنوعة.

5. تقديم الطلب وبدء العمل

- 5.1. يُشار إلى أنه لا تُفرض أي رسوم أو مدفوعات مقابل تنفيذ هذا الاتفاق وبدء العمل به.
- 5.2. بعد أن يُكمل العميل نموذج طلب فتح الحساب ويُقدمه مع جميع وثائق إثبات الهوية المطلوبة من الشركة لإجراء عمليات التحقق الداخلية، سترسل الشركة إليه إشعارًا كتابيًا يُبلغه فيه بقبوله كعميل لديها. ويخضع قرار قبول العميل لتقدير الشركة المطلق. ومن المفهوم أن الشركة غير مُلزَمة (وقد لا تتمكن بموجب اللوائح المعمول بها) من قبول أي شخص كعميل لديها إلا بعد استلام جميع الوثائق المطلوبة منه مُتكملة بشكل صحيح وكامل، وبعد استيفاء جميع عمليات التحقق الداخلية للشركة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، عمليات التحقق من مكافحة غسل الأموال، واختبارات الملاءمة أو الأهلية، حسب الحالة). ومن المفهوم كذلك أن الشركة تحتفظ بالحق في تقديم الخدمات للعملاء في البلدان التي تختارها وفقاً لتقديرها المطلق، وفرض متطلبات إضافية للعناية الواجبة لقبول العملاء المقيمين في بلدان معينة.
- 5.3. يبدأ سريان هذا الاتفاق فور استلام العميل إشعارًا كتابيًا من الشركة يُفيد بقبوله كعميل لديها وفتح حساب عميل باسمه. وفي حال حضور العميل شخصيًا إلى مقر الشركة لإبرام الاتفاق، يبدأ سريانه من تاريخ توقيعه من قبل الطرفين. ويُشار هنا إلى أنه لا تُفرض أي رسوم أو مبالغ مالية مقابل تنفيذ هذا الاتفاق وبدء سريانه.
- 5.4. قد تخضع بعض أقسام أو أجزاء موقع الشركة الإلكتروني و/أو المنصة لشروط وصول محددة مختلفة، مثل شروط استخدام بطاقة NAGA Mastercard الموضحة هنا، و/أو شروط الاستخدام. في حال وجود تعارض أو اختلاف بين هذه الشروط والأحكام وأي شروط وصول أو استخدام محددة، تسري هذه النسخة من الشروط والأحكام فيما يتعلق بوصولك و/أو استخدامك للقسم أو الجزء ذي الصلة من موقع الشركة الإلكتروني و/أو المنصة.
- 5.5. بقبولك وموافقك على الشروط والأحكام أثناء عملية التسجيل الإلكتروني، فإنك توافق على تقديم المعلومات عبر الوسائل الإلكترونية، مثل موقع (مواقع) الشركة الإلكتروني و/أو البريد الإلكتروني المؤكد للعميل و/أو المنصة ("الوسائل الدائمة")، وذلك نظرًا لطبيعة العلاقة القائمة بين الأطراف المعنية، والتي نعتبرها مقبولة ومناسبة. يُعتبر تقديم المعلومات عبر وسائل الاتصال الإلكتروني مناسبًا ومقبولًا نظرًا لتوفر اتصالاتك المنتظم بالإنترنت. يُعتبر تزويد العميل بعنوان بريد إلكتروني لأغراض تسيير تلك الأعمال دليلًا كافيًا. وتضمن الشركة تحديث المعلومات المتاحة على موقعها الإلكتروني و/أو منصتها باستمرار.
- 5.6. باستخدامك لموقع الشركة الإلكتروني و/أو منصتها، فإنك تُقر بموافقك الصريحة على هذه الاتفاقية وأي سياسات وبيانات قانونية أخرى واردة فيها، مثل سياسة الخصوصية وملفات تعريف الارتباط، وسياسة تنفيذ الطلبات، وإشعار الإفصاح عن المخاطر والتحذيرات، وسياسة تضارب المصالح، وسياسة تصنيف العملاء، وإجراءات معالجة الشكاوى، وما إلى ذلك. يخضع وصولك إلى الموقع الإلكتروني و/أو المنصة واستخدامك للنسخة الاتفاقية المنشورة على موقع الشركة الإلكتروني، والمعدلة من حين لآخر.
- 5.7. ولتجنب أي لبس، فإن الشركة غير مسؤولة عن أي وصول غير مصرح به و/أو استخدام للموقع الإلكتروني و/أو المنصة من قِبل القاصرين و/أو أي طرف ثالث آخر لديه إمكانية الوصول إلى حاسوبك المحمول/الشخصي/هاتفك/جهازك اللوحي و/أو حسابك، بأي شكل من الأشكال. يجب عليك التأكد من عدم ترك الأجهزة التي تستخدمها للوصول إلى موقعنا الإلكتروني و/أو منصتنا دون مراقبة في جميع الأوقات، وأن تحافظ على كلمات المرور ورموز الوصول وبيانات الأمان المستخدمة للوصول إلى حسابك في مكان آمن بعيدًا عن

متناول الآخرين. أنت وحدك المسؤول عن أي خسارة ناتجة عن استخدام غير مصرح به لحسابك، بما في ذلك الخسائر الناجمة عن فقدان أو سرقة كلمات المرور.

5.8. وفقًا لما سبق، فإنك تقر وتضمن بموجب هذا، دون الإخلال بأي إقرارات أو ضمانات أو تعهدات أخرى واردة في هذه الاتفاقية، ما يلي: (أ) أنك شخص مؤهل قانونًا لإبرام عقود ملزمة بموجب القوانين السارية في بلد إقامتك؛ (ب) أنك تبلغ من العمر 18 عامًا أو أكثر، أو أنك تجاوزت السن القانونية في بلد إقامتك؛ (ج) أن جميع المعلومات التي قدمتها لنا لأغراض فتح حساب لدينا و/أو الوصول إلى موقعنا الإلكتروني و/أو المنصة و/أو استخدامها (وخاصةً، على سبيل المثال لا الحصر، في نموذج (نماذج) طلب فتح الحساب) صحيحة ومحدثة بالكامل؛

5.9. (د) أن لديك جميع الحقوق والصلاحيات اللازمة لإبرام هذه الاتفاقية والقيام بالأفعال المطلوبة منك بموجبها؛

5.10. لن تقدم لك الشركة أي استشارات قانونية أو ضريبية أو استثمارية. جميع المعلومات المتعلقة بـ استخدام موقع الشركة الإلكتروني و/أو منصتها لأغراض إعلامية وتعليمية فقط، ولا تُقدم أي ضمانات بشأن الأرباح أو الدخل، سواءً كانت صريحة أو ضمنية.

5.11. لا تُقدم الشركة أي نصائح بشأن جدوى أي صفقة/طلب، وتتعامل معك على أساس التنفيذ فقط. لا يُصرح لأي من موظفي الشركة، بموجب ترخيصها، بتقديم أي نصائح أو توصيات استثمارية. وعليه، لا ينبغي اعتبار أي تواصل كتابي أو شفوي من شركة KEY WAY بمثابة توصيات أو نصائح استثمارية، أو تعبيرًا عن رأينا بشأن مدى ملاءمة صفقة معينة لك أو تحقيقها لأهدافك المالية. يجب عليك الاعتماد على تقديرك الشخصي في أي قرار استثماري تتخذه فيما يتعلق بحسابك. إذا كنت بحاجة إلى استشارة استثمارية أو ضريبية، فيرجى التواصل مع مستشار استثماري أو ضريبي مستقل.

6. تقديم الخدمات

6.1. يُزوّد العميل ببيانات الوصول للتداول على المنصة الإلكترونية للشركة عبر الإنترنت في الأدوات المالية (وتحديدًا عقود الفروقات والأوراق المالية)، ولكن فقط تلك التي تُسوّقها الشركة وتُتيحها على موقعها الإلكتروني من حين لآخر. ويُوضّح أن الشركة لا تُقدّم بالضرورة جميع الأدوات المالية المُدرجة في ترخيصها للتداول على المنصة.

6.2. يشمل التعامل مع الشركة تقديم الخدمات التالية للعميل: التعامل في الاستثمارات بصفتها وكيلًا، والتعامل في الاستثمارات بصفتها أصيلًا (يقتصر ذلك على العمل كأصيل مطابق فقط، كما هو موضح في قواعد هيئة تنظيم الخدمات المالية (FSRA) الاحترازية - الاستثمار، والوساطة التأمينية، والخدمات المصرفية).

6.3. مع التزامها بالعمل بحسن نية، وبذل العناية الواجبة، والحرص، والتحلي بالحكمة والحذر، تتجنب الشركة تضارب المصالح، وفي حال حدوثه، تديره الشركة بنزاهة وفقًا لسياسة تضارب المصالح الخاصة بها.

6.4. يوافق العميل ويقرّ بأن للشركة الحق في اتخاذ أي إجراءات تراها مناسبة للامتثال للقوانين السارية في أي دولة قد تقدم فيها خدماتها للعميل وفقًا لما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.

6.5. ستتيح الشركة للعميل، على أساس التنفيذ فقط، إمكانية تداول العديد من الأدوات المالية في شكل عقود فروقات، والمعروفة أيضًا باسم المنتجات ذات الرافعة المالية.

6.6. يجب قراءة هذه الاتفاقية كاملةً عند اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي على العميل اقتناء و/أو الاستمرار في حيازة أي أدوات مالية وفقًا لخدمات الاستثمار و/أو الخدمات المساندة المتعلقة بالأدوات المالية التي تقدمها الشركة.

6.7. تهدف هذه الاتفاقية إلى مساعدة العميل على اتخاذ قرار مستنير بشأن الشركة، وخدمات الاستثمار و/أو الخدمات المساندة المتعلقة بالأدوات المالية التي تقدمها، والمخاطر المرتبطة بتقديم هذه الخدمات، وهي تنطبق على كل من عملاء التجزئة والعملاء المحترفين.

7.8. يُدرك العميل أن عقود الفروقات هي منتجات مشتقة، وبالتالي لن يكون له الحق في امتلاك أي أصل أساسي. كما يُدرك العميل أنه لن يتم تسليم أي أصل أساسي فعليًا.

7.9. يوافق العميل على أن الشركة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تنفيذ عمليات التداول الخاصة به بموجب هذه الاتفاقية، مع احتفاظ الشركة بحقها في إرسال أوامر العميل للتنفيذ إلى مزودي سيولة من أطراف ثالثة عبر منصة اتصال إلكترونية. في هذه الحالة، يتفق الطرفان ويفهمان أن الشركة هي الطرف المقابل الوحيد لعمليات تداول العميل، وأن أي تنفيذ للأوامر يتم باسم الشركة. يُرجى مراجعة سياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بالشركة لمزيد من المعلومات.

7.10. يتفق الطرفان على إمكانية تقديم الطلبات خلال ساعات التداول الرسمية للشركة، والمتاحة على موقعها الإلكتروني و/أو منصتها، مع مراعاة أي تعديلات قد تطرأ عليها من حين لآخر.

7.11. لا يُسمح للعميل بالتداول إلا خلال ساعات التداول المحددة على موقع الشركة الإلكتروني و/أو منصتها، وذلك بالنسبة للأداة المالية المعنية. تجدر الإشارة إلى أن بعض الأدوات المالية لها أطر زمنية محددة للتداول، يمكن الاطلاع عليها في مواصفات العقد على موقع الشركة الإلكتروني و/أو منصتها. يتحمل العميل مسؤولية مراجعة مواصفات العقد هذه، للاطلاع على مزيد من التفاصيل، قبل بدء التداول. سيتم إخطار العميل بأي عطلات رسمية للشركة إما عبر نظام البريد الإلكتروني الداخلي أو عبر وسائل أخرى، مثل موقع الشركة الإلكتروني و/أو منصتها.

7.12. ستقدم الشركة خدماتها للعميل وفقًا لسياساتها وإجراءاتها، وطالما لم تكن الشركة مخالفة لأي من التزاماتها القانونية. قد تكون هناك حالات لا تستطيع فيها الشركة تزويد العميل بسبب رفض تقديم خدماتها، حيث يكون القيام بذلك مخالفًا للقانون على سبيل المثال.

7. النصائح والتعليقات

7.1. لن تقدم الشركة للعميل أي نصائح بشأن جدوى أي طلب معين، ولن تقدم له أي شكل من أشكال المشورة الاستثمارية، ويقر العميل بأن الخدمات لا تشمل تقديم المشورة الاستثمارية في الأدوات المالية أو الأسواق أو الأصول الأساسية. يتحمل العميل وحده مسؤولية إدارة حسابه، وتقديم الطلبات أو عدم تقديمها، واتخاذ القرارات ذات الصلة بناءً على تقديره الشخصي.

7.2. يوافق العميل على أنه يجوز للشركة، من وقت لآخر وحسب تقديرها، تزويده (أو من خلال النشرات الإخبارية التي قد تنشرها على موقعها الإلكتروني أو تقدمها للمشاركين عبر موقعها الإلكتروني أو غيره) بمعلومات أو أخبار أو تعليقات سوقية أو غيرها من المعلومات، ولكن ليس كجزء من خدماتها المقدمة للعميل. وفي هذه الحالة:

7.2.1. لن تكون الشركة مسؤولة عن هذه المعلومات؛

7.2.2. لا تقدم الشركة أي إقرار أو ضمان أو كفالة بشأن دقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات، أو بشأن الآثار الضريبية أو القانونية لأي معاملة ذات صلة.

7.2.3. تُقدّم هذه المعلومات فقط لتمكين العميل من اتخاذ قراراته الاستثمارية بنفسه، ولا تُعدّ نصيحة استثمارية أو ترويجًا ماليًا غير مرغوب فيه للعميل؛

7.2.4. إذا احتوى المستند على قيدٍ يخصّ الشخص أو فئة الأشخاص الذين وُجّه إليهم أو الذين وُزِع عليهم، يوافق العميل على عدم نقله إلى أيّ من هؤلاء الأشخاص أو فئة الأشخاص؛

7.2.5. يُقرّ العميل بأنه قبل الإرسال، قد تكون الشركة قد اتخذت إجراءً بنفسها للاستفادة من المعلومات التي يستند إليها. لا تُقدّم الشركة أيّ ضمانات بشأن وقت استلام العميل للمعلومات، ولا تضمن استلامه لها في نفس وقت استلام العملاء الآخرين لها.

7.3. من المفهوم أن تعليقات السوق أو الأخبار أو غيرها من المعلومات التي تُقدّمها الشركة أو تُتبعها (والتي لا تُشكّل جزءًا من هذا الاتفاق) تُقدّم وفقًا لتقدير الشركة، وهي قابلة للتغيير، ويجوز سحبها في أي وقت دون إشعار.

٨. محتوى الطرف الثالث

٨.١. يقرّ العميل بأن موقع NAGA الإلكتروني و/أو منصتها قد يتضمنان أخبارًا ومعلومات عامة، وتعليقات، وتقارير، وبيانات تتعلق بسوق الصرف الأجنبي والأدوات المالية.

قد يتم نشر معلومات السوق وغيرها من المواضيع من قبل أطراف ثالثة، بما في ذلك العملاء، عبر قسم الإشارات في منصة NAGA. قد يتم توفير بعض هذه المحتويات من قبل أشخاص غير تابعين لنا.

٩. تصنيف العملاء

٩.1. وفقًا للوائح المعمول بها، يتعين على الشركة تصنيف عملائها في إحدى الفئات التالية: عميل تجزئة، عميل محترف، أو طرف مقابل في السوق. يعتمد التصنيف على المعلومات التي يقدمها العميل في نموذج طلب فتح الحساب، ووفقًا لطريقة التصنيف الموضحة في وثيقة "سياسة تصنيف العملاء". بقبول هذه الاتفاقية، يوافق العميل على تطبيق طريقة التصنيف هذه. سنبغ الشركة العميل بتصنيفه وفقًا للوائح المعمول بها. يحق للعميل المحترف أن يُعامل كعميل تجزئة بإخطار الشركة وفقًا لأحكام وثيقة "سياسة تصنيف العملاء". يوفر تصنيف عميل التجزئة حماية أكبر، حيث يحق لعملاء التجزئة الحصول على معلومات أكثر تفصيلًا بموجب اللوائح المعمول بها. يمكن الاطلاع على معلومات محددة بشأن حماية عملاء التجزئة في وثيقة "[سياسة تصنيف العملاء](#)". لا يجوز للشركة إبرام اتفاقيات نقل ملكية أو ضمانات مالية مع عملاء التجزئة. في حالة العملاء المحترفين والأطراف المقابلة في السوق، يجوز للشركة الموافقة على تقديم معلومات أكثر محدودية وفقًا لما تنص عليه اللوائح المعمول بها.

٩.٢. يقرّ العميل بأنه عند تصنيفه والتعامل معه، ستعتمد الشركة على دقة واكتمال وصحة المعلومات التي يقدمها العميل في نموذج طلب فتح الحساب، ويتحمل العميل مسؤولية إخطار الشركة كتابيًا فورًا في حال طرأت أي تغييرات على هذه المعلومات لاحقًا.

٩.٣. من المفهوم أن للشركة الحق في مراجعة تصنيف العميل وتغييره إذا رأت ذلك ضروريًا (وفقًا للوائح المعمول بها).

٩.٤. مع مراعاة أحكام القانون وأي تشريعات سارية، يجوز إعفاء الشركة من بعض التزاماتها بموجب اللوائح المعمول بها أو الاتفاقية في حال تصنيف العميل كطرف مؤهل. لا يلزم أي بند في هذه الاتفاقية الشركة تجاه العميل فيما يتعلق بهذه الالتزامات، ما لم يتفق الطرفان صراحةً على انطباق أحكام اللوائح المعمول بها و/أو الاتفاقية.

١٠. فتح الحساب

١٠.١. بعد استلام نموذج طلب فتح الحساب من العميل، ستستخدم الشركة المعلومات التي قدمها العميل لإجراء مزيد من الاستفسارات عنه، حسبما تراه الشركة ضروريًا أو مناسبًا في ظل الظروف الراهنة، وذلك للوفاء بالتزاماتها القانونية. كما ستستخدم الشركة هذه المعلومات لتقييم مدى ملاءمة العميل للدخول في علاقة تجارية معها. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التحقق من هوية العميل، و/أو الحصول على مراجع من قواعد بيانات جهات خارجية، أو مؤسسات مالية أخرى، أو جهة عمل العميل.

١٠.٢. في بعض الحالات، سواء على أساس عينة أو لوجود سبب يدعو الشركة للاعتقاد بضرورة إجراء مزيد من عمليات البحث، وذلك لتلبية أي متطلبات قانونية أو تنظيمية، ستجري الشركة عمليات بحث أخرى لدى مزودي معلومات وقواعد بيانات خارجية (عامة أو غير عامة)، بما في ذلك عمليات البحث الائتماني التي تظهر في السجل الائتماني للعميل. يدرك العميل أنه يمكن إجراء مثل هذه الاستفسارات في أي مرحلة من مراحل العلاقة، ومن المتوقع أن يساعد العميل الشركة بأي معلومات إضافية، حيث أن عدم القيام بذلك سيؤدي إلى إنهاء العلاقة بين العميل والشركة وفقًا لشروط الاتفاقية.

10.3. يُقرّ العميل بموجب هذا، ويفهم، ويوافق على أنه مسؤول عن تزويد الشركة بمعلومات صحيحة ودقيقة في جميع الأوقات، وأن للشركة الحق في الاعتماد على المعلومات التي قدمها العميل، سواءً أثناء عملية التسجيل في نموذج طلب فتح الحساب، أو طوال فترة تعاملهما، ما لم يكن لدى الشركة سبب يدعوها للاعتقاد بأن المعلومات التي قدمها العميل غير دقيقة. وفي حال طرأ أي تغيير على المعلومات التي قدمها العميل للشركة، يتعين عليه إخطار الشركة كتابيًا.

- 10.4. عند تقديم خدمات تنفيذ أوامر العملاء للعميل فيما يتعلق بالخدمات المالية دون تقديم استشارات، تلتزم الشركة بطلب معلومات من العميل أو العميل المحتمل حول معرفته وخبرته في مجال الاستثمار ذي الصلة بنوع الخدمة أو الأداة المالية المقدمة أو المطلوبة منه، وذلك لتمكين الشركة من تقييم مدى ملاءمة الخدمة أو الأداة المالية للعميل قبل قبوله كعميل، وهذا ما يُعرف بـ "اختبار الملاءمة".
- 10.5. في حال اختيار العميل أو العميل المحتمل عدم تقديم المعلومات المتعلقة بمعرفته وخبرته، أو في حال تقديمه معلومات غير كافية، فلن تتمكن الشركة من تحديد مدى ملاءمة الخدمة أو الأداة المالية له. تفترض الشركة أن المعلومات التي يقدمها العميل بشأن معرفته وخبرته دقيقة وكاملة، ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية تجاه العميل في حال كانت هذه المعلومات غير كاملة أو مضللة أو تغيرت أو أصبحت غير دقيقة، ويُعتبر أن الشركة قد أوفت بالتزاماتها بموجب اللوائح المعمول بها، ما لم يُبلغ العميل الشركة بهذه التغييرات.
- 10.6. يخضع قبول حساب العميل لنتيجة هذا التقييم، وتحتفظ الشركة بحقها في رفض تقديم أي من خدماتها لأي شخص، ترى الشركة، وفقاً لتقديرها المعقول، أنه غير مناسب لتلقي هذه الخدمات.
- 10.7. خلال عملية التسجيل وطوال فترة نشاطك التجاري، يُحظر عليك استخدام أي شبكة افتراضية خاصة (VPN) تحجب عنوان IP الخاص بك أو تعيد توجيهه إلى دولة أخرى. يجب أن يعكس عنوان IP الخاص بك بلد إقامتك المسجل والحالي عند إنشاء حساب وتشغيله مع KEY WAY.

11. طلبات السحب

- 11.1. تُباشر الشركة بتنفيذ طلبات السحب بناءً على طلبات العملاء، وفقاً للطريقة التي تُقرّها الشركة من وقت لآخر، وذلك بعد استيفاء الحد الأدنى لمتطلبات السحب.
- 11.2. تحتفظ الشركة بحقها في طلب وثائق هوية إضافية ووثائق حديثة لإثبات الإقامة من العملاء لإتمام عمليات السحب. يجب أن تكون وثيقة إثبات الهوية سارية المفعول، وأن تكون وثيقة إثبات الإقامة صادرة خلال الأشهر الستة الماضية.
- 11.3. في حال طلبت الشركة وثائق تحقق إضافية من العميل لإتمام عملية السحب، تحتفظ الشركة بحقها في رفض طلب السحب بشكل معقول في حال عدم تقديم هذه الوثائق خلال خمسة (5) أيام عمل من تاريخ طلبها.
- 11.4. على العملاء الذين تزيد أرصدتهم في حساباتهم عن خمسين (50) دولاراً أمريكياً، تقديم طلب سحب من خلال بوابتهم الإلكترونية، بحد أدنى قدره خمسون (50) دولاراً أمريكياً (أو ما يعادله، حسب عملة حساب التداول الخاص بالعميل).
- 11.5. تقوم الشركة بتنفيذ عمليات السحب شريطة أن يكون المبلغ المطلوب مطابقاً لما هو منصوص عليه في البند 11.4. أما عمليات السحب التي تقل عن خمسين (50) دولاراً أمريكياً (أو ما يعادله، حسب عملة حساب التداول الخاص بالعميل) فسترفضها الشركة.
- 11.6. لا يُسمح بسحب الأموال المودعة إلا باستخدام نفس طريقة الدفع التي استخدمها العميل لتمويل الحساب، وإلى نفس الجهة المُرسلة، ما لم تكن هناك مشكلة في تنفيذ عملية السحب عبر نفس الطريقة، وفي هذه الحالة، تطلب الشركة طريقة بديلة لتحويل المبلغ.
- 11.7. تحتفظ الشركة بحقها في طلب تفاصيل إضافية عن بطاقة الائتمان/الخصم و/أو الحساب البنكي المستخدم لتمويل الحساب، أو إثبات أي إيداعات سابقة لدى الشركة.
- 11.8. لا تتحمل الشركة مسؤولية أي تأخيرات و/أو مصاريف قد تحدث من قبل جهات خارجية، مثل البنك و/أو مؤسسة الدفع و/أو مُصدر بطاقة الائتمان و/أو أي جهة أخرى تُعالج عملية السحب.
- 11.9. ترفض الشركة عمليات سحب العملاء الذين قاموا باسترداد أو استرجاع أو الاعتراض على أي من طرق الدفع.

١٢. المنصة

- ١٢.١. يُقرّ العميل، بموجب هذا الاتفاق، بأنه رهنًا بوفائه بالتزاماته بموجب هذا الاتفاق، تمنح الشركة العميل ترخيصاً محدوداً، غير قابل

للتحويل، وغير حصري، وقابل للاسترداد بالكامل، لاستخدام المنصة (المنصات) (بما في ذلك استخدام الموقع الإلكتروني وأي برامج قابلة للتنزيل متاحة من حين لآخر) لتقديم طلبات شراء أو بيع أدوات مالية محددة. وتحتفظ الشركة بحق استخدام منصات مختلفة تبعاً للأداة المالية.

١٢.٢. يُقَرَّر العمل، بموجب هذا الاتفاق، بأنه المسؤول الوحيد عن توفير وصيانة المعدات المتوافقة اللازمة للوصول إلى المنصة (المنصات) واستخدامها، والتي تشمل على الأقل جهاز كمبيوتر شخصي أو هاتف محمول أو جهاز لوحي (حسب المنصة المستخدمة)، واتصالاً موثوقاً بالإنترنت بأي وسيلة، وخط هاتف أو أي وسيلة اتصال أخرى. ويُعدّ الوصول إلى الإنترنت ميزة أساسية، ويتحمل العميل وحده مسؤولية أي رسوم لازمة للاتصال بالإنترنت.

12.3. يُقَرَّر العمل بموجب هذا بأن للشركة الحق في إيقاف تشغيل المنصة (المنصات) في أي وقت لأغراض الصيانة دون إشعار مسبق. ويتم ذلك فقط في عطلات نهاية الأسبوع، إلا في حالات استثنائية أو طارئة. وفي هذه الحالات، ستكون المنصة (المنصات) غير متاحة. ويجوز للشركة ترقية المنصة أو استبدالها من حين لآخر.

12.4. يُقَرَّر العمل ويضمن أنه قد قام بتثبيت وتطبيق وسائل الحماية المناسبة المتعلقة بأمن وسلامة جهاز الكمبيوتر أو الهاتف المحمول أو الجهاز اللوحي الخاص به، وأنه قد اتخذ الإجراءات المناسبة لحماية نظامه من فيروسات الكمبيوتر أو أي مواد أو أجهزة أو معلومات أو بيانات ضارة أو غير مناسبة قد تُلحق الضرر بالموقع الإلكتروني أو المنصة (المنصات) أو أنظمة الشركة الأخرى. كما يُقَرَّر العمل بموجب هذا بأنه يتعهد بحماية الشركة من أي عمليات نقل غير مشروعة لفيروسات الكمبيوتر أو أي مواد أو أجهزة ضارة أو غير مناسبة أخرى إلى المنصة (المنصات) من جهاز الكمبيوتر الشخصي أو الهاتف المحمول أو الجهاز اللوحي الخاص به.

12.5. يُقَرَّر العمل بموجب هذا بأن الشركة غير مسؤولة تجاهه في حال تعطل نظام حاسوبه أو هاتفه المحمول أو جهازه اللوحي، أو تلفه، أو تدميره، أو تهيبته، أو إعادة تهيئته لسجلاته وبياناته. كما تُقَرَّر الشركة بعدم مسؤوليتها في حال حدوث أي تأخيرات أو مشاكل أخرى تتعلق بسلامة البيانات نتيجة لتكوين أجهزته أو سوء إدارتها.

12.6. يُقَرَّر العمل بموجب هذا بأن الشركة غير مسؤولة عن أي انقطاعات أو تأخيرات أو مشاكل في أي اتصال يواجهها العميل عند استخدام المنصة (المنصات).

12.7. يُقَرَّر العمل بموجب هذا بأن طلبات الشراء من الشركة تتم عبر المنصة (المنصات)، مع استخدام بيانات الوصول عبر جهاز الكمبيوتر الشخصي المتوافق الخاص بالعمل والمتصل بالإنترنت. يُتفق ويُفهم أن للشركة الحق في الاعتماد على أي طلب يُقدم باستخدام بيانات الوصول على المنصة (المنصات) أو عبر الهاتف، والعمل بموجبه دون أي استفسار إضافي من العميل، وتكون هذه الطلبات ملزمة للعميل.

12.8. يُدرك العميل بموجب هذا أن الشركة، في حدود المعقول، تُحافظ على تحديث البرنامج وأي أنظمة أخرى ذات صلة. يجوز للشركة و/أو أي طرف ثالث ذي صلة إجراء هذه الصيانة من وقت لآخر، والتي تشمل إيقاف تشغيل الخوادم وإعادة تشغيلها و/أو تحديثها لضمان التشغيل الفعال والكفاءة للبرنامج. قد تؤدي هذه الإجراءات إلى عدم إمكانية الوصول إلى البرنامج و/أو توقفه عن العمل لفترة من الوقت. ستبذل الشركة قصارى جهدها لضمان إجراء أي نشاط صيانة خارج ساعات العمل؛ ومع ذلك، يُدرك العميل ويقبل أن هذا قد لا يكون ممكنًا دائمًا. لذا، يوافق العميل على أن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة، بما في ذلك الخسائر المالية و/أو ضياع الفرص، نتيجة لأعمال الصيانة و/أو أي فعل أو إهمال من جانب الشركة و/أو مزود برامج الطرف الثالث. فعلى سبيل المثال، قد تُجرى أعمال الصيانة لإضافة رمز جديد أو معالجة أي مشكلة فنية.

12.9. ستبذل الشركة قصارى جهدها لإتاحة البرنامج وأي أنظمة أخرى. وفي حال تعذر ذلك، ستسعى الشركة، في حدود المعقول، إلى إخطار العميل مسبقاً، ويقر العميل ويوافق على أن الشركة لا تضمن استمرارية توفر البرنامج في جميع الأوقات، وذلك لأسباب منها:

12.9.1. الأعطال و/أو الأخطاء، بما في ذلك الأعطال و/أو الأخطاء التقنية مثل انقطاع الاتصال بالإنترنت، والتي قد تؤثر على الوصول إلى البرنامج الذي يعتمد عليه كل من العميل والشركة؛ و/أو

12.9.2. تعليق الخدمة بسبب الصيانة والإصلاحات والتحديثات والتطويرات وغيرها من الأمور الخارجة عن سيطرة الشركة.

١٣. الملكية الفكرية

١٣.١. تُعدّ المنصة (المنصات)، وجميع حقوق النشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع وعلامات الخدمة والأسماء التجارية ورموز البرامج والأيقونات والشعارات والشخصيات والتصاميم والأسرار التجارية والأزرار ونظام الألوان والرسومات وأسماء البيانات، ملكية فكرية حصريّة للشركة أو لأطراف ثالثة، وهي محمية بموجب قوانين ومعاهدات الملكية الفكرية المحلية والدولية. لا يمنح هذا الاتفاق أي حق في المنصة (المنصات) أو لها، وإنما يمنح فقط حق استخدامها وفقاً لشروط هذا الاتفاق. لا يُشكّل أي بند في هذا الاتفاق تنازلاً عن حقوق الملكية الفكرية للشركة.

١٣.٢. لا يجوز للعميل تحت أي ظرف من الظروف إخفاء أو إزالة أي إشعار حقوق نشر أو علامة تجارية أو أي إشعار آخر من أي من الملكية الفكرية للشركة أو موقعها الإلكتروني أو منصتها (منصاتها).

13.3. من المعلوم أن الشركة قد تقدم خدماتها تحت علامات تجارية ومواقع إلكترونية مختلفة. وتملك الشركة جميع الصور المعروضة على موقعها الإلكتروني، ومنصاتها، والبرامج والمواد القابلة للتنزيل. ولا يجوز للعميل استخدام هذه الصور بأي شكل من الأشكال إلا بالطريقة التي توفرها الشركة من أجلها.

13.4. يُسمح للعميل بتخزين وطباعة المعلومات المتاحة له عبر موقع الشركة الإلكتروني أو منصاتها، بما في ذلك المستندات، والسياسات، والنصوص، والرسومات، والفيديوهات، والمقاطع الصوتية، ورموز البرامج، وتصميم واجهة المستخدم، والشعارات. ولا يُسمح للعميل بتغيير أو تعديل أو نشر أو نقل أو توزيع أو إعادة إنتاج أو استغلال هذه المعلومات تجارياً، كلياً أو جزئياً، بأي شكل من الأشكال، لأي طرف ثالث دون موافقة كتابية صريحة من الشركة.

١٤. الأمان

١٤.١. يوافق العميل على الحفاظ على سرية بيانات الوصول الخاصة به أو رقم حسابه وعدم إفشائها لأي شخص.

١٤.٢. يجب على العميل عدم تدوين بيانات الوصول الخاصة به. في حال استلام العميل إشعاراً كتابياً ببيانات الوصول الخاصة به، فعليه إتلاف الإشعار فوراً.

١٤.٣. يوافق العميل على إخطار الشركة فوراً في حال علمه أو اشتباهه في إفشاء بيانات الوصول الخاصة به أو رقم حسابه لأي شخص غير مصرح له. ستقوم الشركة حينها باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع أي استخدام لاحق لبيانات الوصول هذه، وستصدر بيانات وصول بديلة. يوافق العميل على أنه لن يتمكن من تقديم أي طلبات حتى يستلم بيانات الوصول البديلة.

14.4. يوافق العميل على التعاون مع أي تحقيق قد تجريه الشركة بشأن أي إساءة استخدام أو اشتباه في إساءة استخدام بيانات الوصول الخاصة به أو رقم حساب العميل.

14.5. دون الإخلال بالتزامات الشركة المنصوص عليها في اللوائح المعمول بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، يُقرّ العميل بأن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية في حال حصول أطراف ثالثة غير مصرح لها على معلومات، بما في ذلك العناوين الإلكترونية، والاتصالات الإلكترونية، والبيانات الشخصية، وبيانات الوصول، ورقم حساب العميل، بأي وسيلة كانت، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، عند نقل ما سبق بين الطرفين أو أي طرف آخر، باستخدام الإنترنت أو أي وسيلة اتصال شبكية أخرى، أو البريد، أو الهاتف، أو أي وسيلة إلكترونية أخرى.

14.6. إذا أبلغت الشركة من مصدر موثوق باحتمالية حصول أطراف ثالثة غير مصرح لها على بيانات الوصول الخاصة بالعميل أو رقم حسابه، فيجوز للشركة، وفقاً لتقديرها ودون أي التزام تجاه العميل، تعطيل حساب العميل.

15. تقديم الطلبات وتنفيذها

15.1. تبذل الشركة قصارى جهدها لتحقيق أفضل النتائج الممكنة للعميل، مع مراعاة جميع العوامل ذات الصلة وفقاً لسياسة تنفيذ الطلبات الخاصة بها، والتي قد تخضع للتعديل من حين لآخر، وذلك عند تنفيذ طلبات العميل، وهي سياسة ملزمة للعميل. في حال

حدوث أي تغييرات جوهرية في سياسة تنفيذ الطلبات الخاصة بالشركة، ستقوم الشركة بإخطار العميل. قد يتم هذا الإخطار إلكترونياً، عبر حسابه الشخصي على منصة الشركة، أو عبر البريد الإلكتروني المُقدم من قِبَل العميل أثناء عملية قبول العميل واستبيان العميل، لإعلامه بتحديث السياسة ونشرها على الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة.

15.2. تحتفظ الشركة بحق تعديل سياساتها في أي وقت عن طريق نشرها على موقعها الإلكتروني.

15.3. يوافق العميل على أن تكون أحدث نسخ من أي وثائق و/أو سياسات منشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة هي المعتمدة.

15.4. يجوز للعميل تقديم الطلبات عبر المنصة (المنصات)، أو عبر الهاتف في حال تعذر الوصول إلى المنصة، باستخدام بيانات الوصول التي أصدرتها الشركة لهذا الغرض، شريطة تقديم جميع البيانات الأساسية.

15.5. يحق للشركة الاعتماد على أي طلب يتم تقديمه باستخدام بيانات الوصول على المنصة (المنصات) أو عبر الهاتف، والعمل بموجبه دون أي استفسار إضافي من العميل، وتكون هذه الطلبات ملزمة للعميل.

15.6. تُسجّل الطلبات المُقدّمة عبر الهاتف من قِبَل الشركة على نظام التداول الإلكتروني الخاص بها. وتُعتبر الطلبات مُستلمة من قِبَل الشركة عند موافقة العميل شفهيًا على الأحكام الأساسية للمعاملة وأي تفاصيل أخرى تطلبها الشركة عبر الهاتف في ذلك الوقت، أو عند استلام الشركة وثيقة مكتوبة (أو طلبًا إلكترونيًا) تتضمن جميع الأحكام الأساسية للمعاملة وأي تفاصيل أخرى تطلبها الشركة، وتأكيد الشركة استلام هذا الطلب، في حال عدم إرسال الطلب عبر منصات الشركة.

15.7. ستبذل الشركة قصارى جهدها لتنفيذ أي طلب، ولكن من المتفق عليه والمفهوم أنه على الرغم من بذل الشركة قصارى جهدها، قد لا يتم إرسال الطلب أو تنفيذه في جميع الأحوال لأسباب خارجة عن سيطرتها.

15.8. يمكن تقديم الطلبات خلال ساعات التداول الرسمية للشركة، والمتاحة على موقعها الإلكتروني و/أو منصتها، مع مراعاة أي تعديلات قد تطرأ عليها من حين لآخر.

15.9. تستلم الشركة جميع الطلبات المقدمة من العميل وترسلها و/أو تنفذها وفقًا لشروطها وأحكامها. وتبذل الشركة قصارى جهدها لإرسال أي طلب أو تنفيذه في أسرع وقت ممكن بما يحقق مصلحة العميل، ولكن بقبولها طلب العميل، لا تضمن الشركة إمكانية إرسال طلب العميل أو تنفيذه، أو إمكانية تنفيذه وفقًا لتعليمات العميل (سواءً فيما يتعلق بالسعر أو الحجم أو أي شرط آخر).

15.10. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن التحقق من دقة أي طلب. يُعد أي طلب يُقدمه العميل للشركة بمثابة تفويض نهائي للشركة بتنفيذ الطلب نيابةً عنه.

15.11. أنت تُقر وتوافق بموجب هذا على أن الشركة تحتفظ بحقها في تنفيذ أي تمديد للمراكز، باستثناء عقود الفروقات.

15.12. أنت تُقر وتوافق على أنه في حال عدم امتلاكك، وقت التمديد ذي الصلة أو عند انتهاء العقد، هامشًا حرًا كافيًا لتغطية رسوم التمديد اللازمة للحفاظ على الصفقة/المركز المفتوح الحالي، فإن الشركة تحتفظ بحقها في تحصيل رسوم التمديد متى ما توفر لديك هامش كافٍ، و/أو خصم هذه الرسوم من إيداعك التالي، و/أو أي مبلغ آخر قد يكون متاحًا من وقت لآخر.

15.13. في حال كان العميل شخصًا اعتباريًا، فإنه ملزم بالحصول على مُعرّف الكيان القانوني (LEI) من جهة مختصة مرخصة رسميًا لإصدار مُعرّفات الكيانات القانونية. وفي حالة الشخص الاعتباري، قد لا يتمكن العميل (وفقًا للوائح المعمول بها) من تنفيذ أي معاملات مع الشركة إذا لم يكن لديه مُعرّف الكيان القانوني.

١٦. الأسهم الحقيقية

١٦.١. تحدد هذه الاتفاقية الشروط التي يمكنك بموجبها تداول "الأسهم الحقيقية" باستخدام موقع الشركة الإلكتروني و/أو منصتها (منصاتها). قبل استخدام تداول الأسهم الحقيقية، يُرجى ملاحظة أن تداول الأسهم الحقيقية ليس مناسبًا للجميع. بموافقتك على شروط هذه الاتفاقية، فإنك تُقرّ بفهمك الكامل لهذه المخاطر. تنطبق شروط هذا القسم على التداولات المتعلقة بما يلي:

١٦.١.١. معاملات الأسهم الحقيقية التي تتم برافعة مالية ١؛ و

١٦.١.٢. معاملات التداول الاجتماعي، باستثناء معاملات صناديق المؤشرات المتداولة.

١٦.٢. دون الإخلال بعمومية البند ١٣.١ أعلاه، تُصنّف المعاملات التالية على أنها معاملات عقود فروقات:

١٦.٢.١. معاملات عقود الفروقات في الأسهم الحقيقية برافعة مالية أعلى من ١:٥ لعملاء التجزئة، وتصل إلى ١:١٠ للعملاء من غير عملاء التجزئة؛

١٦.٢.٢. جميع معاملات البيع على المكشوف؛ و

16.2.3. معاملات التداول الاجتماعي في صناديق المؤشرات المتداولة.

16.3. بقبول شروط الاتفاقية، يوافق العملاء ويقرون بأن جميع عمليات التداول في الأسهم الحقيقية ستتم داخل منصة التداول ولن تتمكن من نقل الأدوات المذكورة أعلاه من حسابك إلى اسمك أو اسم مرشح آخر.

16.4. يُقَرّ العميل ويوافق على أن أي بيانات سوقية مُقدّمة على موقع الشركة الإلكتروني و/أو منصتها تُقدّم أو تُتاح لأغراض التسهيل والمعلومات فقط، وذلك لمساعدتك في اتخاذ قراراتك الاستثمارية، ولا تُعدّ نصيحة استثمارية.

لذلك، تُقدّم البيانات أو تُتاح لك دون أي مسؤولية، ويجب عليك عدم الاعتماد عليها بأي شكل من الأشكال. على وجه الخصوص، قد يختلف أي سعر مُدرج في بيانات السوق عن سعر التنفيذ الذي تحصل عليه فعليًا.

16.5. يحق للشركة، وفقًا لتقديرها المطلق، رفض تنفيذ أي طلب، لأسباب مُتعددة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حجم الطلب، وظروف السوق، ومخالفة أي قواعد أو لوائح سارية متعلقة بطلباتك، وعدم كفاية الأوراق المالية أو السيولة في حسابك.

16.6. يُقَرّ العميل ويوافق على أنه لا يوجد ضمان لتنفيذ طلبه كليًا أو جزئيًا. في حال حدوث أي تأخير لأي سبب، ستبذل شركة KEY WAY قصارى جهدها لتنفيذ الطلب في أقرب وقت ممكن عمليًا. يقَرّ العميل ويوافق على أن سعر السوق للسهم الحقيقي قد يكون قد تغيّر خلال الفترة بين استلامنا لطلبك وقبوله ومحاولتنا تنفيذه. في هذه الحالة، لا يكون الطرف الثالث الذي قدّم لنا عرض السعر ملزمًا بالالتزام بالسعر الإرشادي الذي تلقينته، وفي هذه الحالة، يحق لنا رفض طلبك. قد تكون هذه التقلبات في الأسعار في صالحك أو ضدك.

16.7. يُقَرّ العميل بأنه قد لا يكون من الممكن إلغاء الطلب أو تعديله. وأي محاولة لإلغاء الطلب أو تعديله ما هي إلا طلبٌ منّا للقيام بذلك. ولا تتحمل شركة KEY WAY أي مسؤولية تجاهك في حال عدم تمكننا من إلغاء الطلب أو تعديله. ويفهم العميل ويوافق على أنه في حال تعذر إلغاء الطلب أو تعديله، فإنه ملزم بتنفيذ الطلب الأصلي. كما يُقَرّ العميل بأن محاولات تعديل الطلب أو إلغائه واستبداله قد تؤدي إلى تنفيذ الطلب بشكل زائد أو تنفيذ طلبات مُكررة، وأنه سيكون مسؤولاً عن جميع عمليات التنفيذ الزائدة أو المُكررة هذه. وفي حال تقديم العميل طلب إلغاء، فإنه يوافق على تأكيد تنفيذ طلب الإلغاء قبل تقديم طلب بديل.

16.8. يُقَرّ العميل بأنه في حال قيامه بتقديم طلب (سواءً خلال ساعات التداول العادية أو عند إغلاق السوق)، فإنه يوافق على دفع أو استلام سعر السوق السائد وقت تنفيذ طلبه. يدرك العميل أن السعر الذي سيدفعه قد يكون أعلى أو أقل بكثير مما كان يتوقعه وقت تقديم الطلب. وذلك لتجنب دفع سعر أعلى قد يتجاوز قدرته الشرائية، أو بيع المنتج بسعر أقل مما يرغب فيه.

يجوز للعميل اختيار إدخال أمر محدد السعر.

16.9. ستُبلغ شركة كي واي العميل بذلك إذا تعذر تنفيذ أمر محدد السعر متعلق بأسهم حقيقية مُدرجة للتداول في سوق مُنظمة فورًا في ظل ظروف السوق السائدة، ما لم توافق كي واي صراحةً على خلاف ذلك.

16.10. توافق الشركة على أنه إذا كان من المُحتمل شطب أي سهم حقيقي يحتفظ به العميل في حسابه، فسُتبلغه بذلك على الفور.

16.11. لا يجوز للعميل بيع سوى الأسهم الحقيقية الموجودة في حسابه. إذا طلب العميل من شركة KEY WAY بيع سهم حقيقي لا يملكه وقت البيع وغير موجود في حسابه ("صفقة بيع على المكشوف")، فإن هذا الطلب يُعدّ أمرًا بتداول عقود الفروقات على ذلك الأصل الأساسي، بغض النظر عن الرافعة المالية التي تختلف باختلاف تصنيف العميل والمنتج الفعلي المتداول.

16.12. يُقَرّ العميل بأن شركة KEY WAY قد تتعامل من خلال البورصات وعدد من صُنّاع السوق، كما هو مُبيّن في سياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بالشركة. يجوز لشركة KEY WAY تنفيذ أمر العميل خارج البورصة إذا كان ذلك يتوافق مع سياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بها. بقبول هذا الاتفاق، يوافق العميل على قيام شركة KEY WAY بإجراء معاملات نيابةً عنه خارج السوق الخاضعة للتنظيم.

16.13. لضمان تنفيذ طلب العميل، يجوز لشركة كي واي تجميع الطلبات الواردة من عملائها. ويعني التجميع أننا قد ندمج طلبك مع طلبات عملاء آخرين لدينا لتنفيذها كطلب واحد. ويجوز لنا دمج طلبات العملاء للتعامل مع طلبات عملاء آخرين إذا اعتقدت كي واي بشكل معقول أن ذلك يصب في مصلحة عملائها ككل.

16.14. يقر العميل بأن كي واي غير ملزمة بإخطاره أو ترتيب حضوره لأي اجتماعات عامة سنوية أو اجتماعات عامة غير عادية متعلقة بأسهمه الحقيقية، و/أو ترتيب ممارسة أي حقوق تصويت مرتبطة بالأسهم الحقيقية التي تحتفظ بها كي واي نيابةً عن العميل، سواءً كانت قابلة للممارسة في اجتماع عام سنوي أو غيره.

16.15. يوافق العميل على أنه نظرًا لأن الشركة ستحتفظ بأسهمه الحقيقية في حساب أو أكثر من الحسابات المجمعة، فقد يتلقى العميل أرباحًا أو توزيعات صافية بعد خصم الضرائب المطبقة، والتي تم دفعها أو اقتطاعها بمعدلات أقل فائدة من تلك التي قد تُطبق لو كانت الأسهم الحقيقية مسجلة باسم العميل أو غير مجمعة. يُتوقع أن تُضاف أرباح هذه الأسهم الحقيقية إلى حسابك بمجرد توزيعها من قبل الجهة المُصدرة.

16.16. تُقر شركة كي واي بالتزامها بتقديم كشف حساب شهري للأدوات المالية للعميل، وسيتم تقديم هذه الكشوفات عبر الوسيلة الدائمة المعتمدة. وبناءً على طلب العميل، ستقدم كي واي الكشف المذكور أعلاه بشكل أكثر تواترًا مجانًا.

١٦.١٧. يُقرّ العميل بالمخاطر المصاحبة لتداول عقود الفروقات والاستثمار في الأسهم الحقيقية باستخدام نفس الحساب. يزيد التداول والاستثمار باستخدام نفس الحساب من مخاطر رأس المال المستثمر وحساب الهامش المتراكم. يجب على العميل عدم استثمار أموال لا يستطيع تحمل خسارتها. إذا اختار العميل الدخول في علاقة تجارية مع كي واي، فمن المهم أن يبقى على دراية بالمخاطر، وأن يمتلك موارد مالية كافية لتحمل هذه المخاطر، وأن يراقب مراكزه بعناية. يُقرّ العميل بمسؤوليته عن فتح ومراقبة حسابات منفصلة لتداول عقود الفروقات والاستثمار في الأسهم الحقيقية لتقليل المخاطر.

١٧. الإجراءات المؤسسية

١٧.١. تخضع عقود الفروقات للإجراءات المؤسسية، بما في ذلك تعديلات توزيعات الأرباح. يجوز للشركة إجراء تعديلات على توزيعات الأرباح في حساب تداول العميل إذا كان من المقرر دفع توزيعات أرباح لحاملي الأصول الأساسية لعقود الفروقات. تُجرى هذه التعديلات عادةً في تاريخ الاستحقاق. تخضع المراكز الطويلة للتعديلات، بينما تُفرض رسوم على المراكز القصيرة عند الاقتضاء.

١٧.٢. الحدث المؤسسي الإلزامي هو حدث تبادر به شركة مساهمة عامة ويؤثر على أسهمها/حقوق ملكيتها.

١٧.٣. من بين الأحداث المؤسسية الإلزامية ما يلي:

١٧.٤. توزيعات الأرباح: يُخصص جزء من أرباح الشركة للمساهمين. تُسجل توزيعات الأرباح المتعلقة بمراكز الأسهم في تاريخ الدفع بناءً على الحيابة المؤهلة في التاريخ السابق، وهو تاريخ الاستحقاق. تُضاف مدفوعات توزيعات الأرباح بعد خصم أي ضرائب اقتطاع مطبقة (ينطبق هذا فقط على المراكز الطويلة/مراكز الشراء).

17.5. تجزئة الأسهم / تجزئة الأسهم العكسية: يؤدي هذا إلى زيادة أو نقصان في عدد الأسهم القائمة للشركة، وبالتالي تعديل سعر السهم وقيمه الاسمية وفقًا لذلك. ويسري هذا التغيير في تاريخ الاستحقاق.

17.6. أسهم المنحة: تُخصص أسهم إضافية في تاريخ الاستحقاق بناءً على الحيابة المؤهلة في التاريخ السابق لتاريخ الاستحقاق، وتكون متاحة للتداول بعد تاريخ القيمة عند استلامها من الوكيل. ويمكن التعامل مع هذه الحالات إما بإضافة الأسهم الإضافية إلى حساب العميل أو بإيداع قيمة السهم في حسابه.

17.7. التصفية: تُحذف الأدوات المالية للشركة الخاضعة لإجراءات التصفية، والمملوكة للعملاء، من حساباتهم. وتُضاف عائدات التصفية، إن وجدت، إلى حساباتهم فور استلامها.

17.8. الانفصال: تنخفض قيمة أسهم الشركة الأم بعد الانفصال، نتيجةً لإنشاء شركة جديدة مستقلة، من خلال توزيع أسهم جديدة من الشركة الأم. ويحصل حاملو هذه الأدوات المالية على أسهم معادلة في الشركة الجديدة كتعويض.

17.9. الاندماج: يحدث الاندماج عندما تندمج شركتان لتشكيل كيان واحد. غالبًا ما تندمج الشركات المساهمة العامة بهدف معلن هو زيادة قيمة المساهمين، من خلال اكتساب حصة سوقية أو دخول قطاعات أعمال جديدة. وتُجرى التعديلات اللازمة على حسابات العملاء.

17.10. ستتولى الشركة التعامل مع الفعاليات المؤسسية الخاصة التي لا تندرج تحت هذا القسم والتي قد تكون خاصة و/أو غير متكررة بما يخدم مصالح العملاء على أفضل وجه، وذلك في حدود ما يسمح به الوقت والعمليات التشغيلية، ووفقًا لتقدير الشركة، بما لا يؤثر على الوضع المالي للشركة ويعرضها للخطر.

17.11. في حال خضوع أداة مالية مقدمة من الشركة لحدث مؤسسي، يُمكن معالجة ذلك إما بتوفير أدوات مالية إضافية لحساب العميل، أو بإجراء تسوية نقدية عن طريق إضافة قيمة الأداة المالية المذكورة إلى حساب العميل. وفي كلتا الحالتين، سيعكس حساب العميل القيمة المعدلة و/أو عدد الأسهم بعد التغييرات التي طرأت.

17.12. في الحالات التي ستُجرى فيها التسويات اللازمة، ولكن تاريخ استحقاق الحدث غير مؤكد أو خارج دورة التداول، أو بسبب قيود فنية، ستقوم الشركة بمعالجة هذه التسويات يدويًا، وسيتم إبلاغ كل عميل بذلك. وستُفيد التسويات الناتجة في حساب العميل في أقرب وقت ممكن.

18. أخطاء الأسعار

18.1. يُقصد بـ"خطأ السعر" أي خطأ واضح في عرض السعر من قبل شركة كي واي، أو أي سوق أو بورصة أو مصدر معلومات سعرية أو مسؤول نعتد عليه بشكل معقول، مع مراعاة ظروف السوق وقت إجراء الصفقة.

18.2. عند تحديد ما إذا كان الوضع يُمثل خطأً في السعر، يجوز لشركة كي واي أن تأخذ في الاعتبار جميع المعلومات المتوفرة لديها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي معلومات تتعلق بجميع ظروف السوق ذات الصلة وأي خطأ أو غموض في أي مصدر معلومات أو إعلان.

18.3. عند تحديد ما إذا كان الوضع يُمثل خطأً في السعر، ستتعامل KEY WAY معك بنزاهة، ولكن لن تأخذ في الاعتبار أي التزام مالي أو عقد أو صفقة مُرتبطة بطلب مُقدم إلى KEY WAY عند تحديد وجود خطأ في السعر. نحتفظ بالحق، دون إشعار مُسبق، في:

18.3.1. تعديل تفاصيل الطلب لتعكس ما نعتبره، ووفقًا لتقديرنا وبحسن نية، الشروط الصحيحة أو العادلة للطلب في حال عدم وقوع خطأ (أو أخطاء) في السعر؛

18.3.2. إذا لم تُوافق فورًا على أي تعديل نقترحه بموجب هذا البند [والذي سُخطرك به عبر الموقع الإلكتروني و/أو المنصة (المنصات) أو أي وسيلة دائمة تحصل من خلالها على المعلومات]، يجوز لنا إلغاء أي معاملة ناتجة عن خطأ في السعر، بحيث تكون النتيجة كما لو لم تتم المعاملة أصلًا؛ و/أو

18.3.3. عدم اتخاذ أي إجراء على الإطلاق.

18.4. يحق لشركة كي واي اتخاذ أي إجراءات معقولة بشأن أي صفقات نُفذت بأسعار ناتجة عن خطأ في السعر (كما هو مُعرّف هنا)، مثل أخطاء الحاسوب، أو الاقتباسات الخاطئة، أو الإغفالات، أو بأسعار تتعارض بشكل واضح مع أسعار السوق العادلة. وبحسن نية، يجوز لنا اتخاذ الإجراءات التالية بشأن الصفقات التي تستند إلى خطأ في السعر:

18.4.1. إلغاء الصفقة؛

18.4.2. إغلاق الصفقة بأسعار السوق الحالية؛ أو

18.4.3. تعديل سعر الافتتاح و/أو سعر الإغلاق للصفقة، كما لو كانت ستُنفذ في حال عدم وجود خطأ في السعر.

18.5. لن نكون مسؤولين تجاهك عن أي خسارة أو تكلفة أو مطالبة أو نفقة تتكبدها (بما في ذلك خسارة الأرباح أو أي خسائر غير مباشرة أو تبعية) نتيجة خطأ في السعر، بما في ذلك إذا كان الخطأ ناتجًا عن أي مصدر معلومات أو عن قرارنا باتخاذ أي إجراء بموجب البند الفرعي 14.3 أعلاه، باستثناء الحالات التي يكون فيها الخطأ ناتجًا عن احتيالنا أو تقصيرنا المتعمد أو خطأ في النظام أو إهمالنا الجسيم.

18.6. في حال حدوث خطأ في السعر واخترنا ممارسة أي من حقوقنا بموجب البند الفرعي 14.3، وكنت قد استلمت أي مبالغ مالية منا فيما يتعلق بهذا الخطأ، فإن هذه المبالغ مستحقة الدفع لنا فورًا، ويجب عليك إعادتها إلينا بمبلغ مساوٍ دون تأخير.

18.7. نحتفظ بحقنا في رفض أي صفقات تقوم بها إذا رأينا أنها خارجة بشكل واضح عن سعر السوق السائد، بحيث يمكن اعتبارها معاملات غير سوقية، سواء كان ذلك بسبب خطأ في السعر أو بيانات أسعار قديمة أو غير صحيحة أو معطلة.

19. رفض طلبات العميل

19.1. مع عدم الإخلال بأي أحكام أخرى واردة في هذه الاتفاقية، يُقرّ العميل ويوافق بموجبها على أن للشركة الحق في رفض إرسال أو تنفيذ أي طلب، أو تقييد نشاطه التجاري، أو إلغاء طلباته، أو رفض تنفيذ أي طلب منه، وذلك في أي وقت وحسب تقديرها، ودون إشعار أو توضيح. ولا يحق للعميل المطالبة بأي تعويضات أو تنفيذ عيني أو أي شكل من أشكال التعويض من الشركة، في أي من الحالات التالية:

19.1.1. عندما ترى الشركة أن الطلب يهدف أو قد يهدف إلى التلاعب بسوق الأوراق المالية أو أي أدوات مالية أخرى، أو يشكل استغلالاً تعسفيًا لمعلومات سرية محمية (التداول بناءً على معلومات داخلية)، أو يساهم في تشريع عائدات الأعمال أو الأنشطة غير المشروعة (غسل الأموال)، أو يؤثر أو قد يؤثر بأي شكل من الأشكال على موثوقية أو سلامة تشغيل منصبها (منصاتها)؛ أو

19.1.2. عندما لا تتوفر أموال كافية مودعة لدى الشركة و/أو في الحساب المصرفي المحدد لدفع جميع الرسوم المتعلقة بالطلب المذكور. عند حساب الأموال المتاحة المذكورة، تشمل جميع الأموال المطلوبة للوفاء بأي من التزامات العميل، على سبيل المثال لا الحصر، الالتزامات التي قد تنشأ عن التنفيذ المحتمل لأوامر شراء أخرى مسجلة مسبقًا، والتي سيتم خصمها من الأموال الكافية المودعة لدى الشركة و/أو في الحساب المصرفي المحدد. من المفهوم أن أي رفض من جانب الشركة لإرسال أو تنفيذ أي طلب لن يؤثر على أي التزام قد يكون على العميل تجاه الشركة أو أي حق قد يكون للشركة ضد العميل؛

19.1.3. عندما تشتبه الشركة في تورط العميل في أنشطة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو التهريب الضريبي و/أو غيرها من الأعمال الإجرامية؛ أو

19.1.4. انقطاع الاتصال بالإنترنت أو الاتصالات؛ أو

19.1.5. نتيجة لطلب من السلطات التنظيمية أو الإشرافية أو أمر قضائي أو سلطات مكافحة الاحتيال أو مكافحة غسل الأموال؛ أو

19.1.6. في حال وجود شك في قانونية أو صحة الطلب؛ أو

19.1.7. نتيجة لمطالبات أو متطلبات قانونية من منصات التداول المنظمة ذات الصلة، أو الشركات التابعة للأطراف، وكذلك نتيجة لمطالبات قانونية من أطراف ثالثة؛ أو

19.1.8. في حال عدم وفاء العميل بطلب تغطية الهامش من الشركة؛ أو

19.1.9. في حال استلام الشركة من العميل إشعارًا بإنهاء هذا الاتفاق؛ أو

19.1.10. في حال وقوع حدث قاهر؛ أو

19.1.11. في حال تقصير العميل؛ أو

19.1.12. في ظل ظروف سوق غير طبيعية؛ أو

19.1.13. في حال إرسال الشركة إشعارًا بإنهاء هذا الاتفاق إلى العميل؛ أو

19.1.14. في حال استحالة تنفيذ الطلب بسبب ظروف السوق، أو أعراف حجم التداول.

19.2. يُقرّ العميل ويوافق ويتعهد بموجب هذا بأنه لن يُصدر عن علم أي طلب أو تعليمات للشركة قد تدفعها إلى اتخاذ إجراء بموجب

الفقرة المذكورة أعلاه.

19.3. يُقرّ العميل ويوافق ويتعهد بموجب هذا بأن للشركة الحق في رفض أي طلب من العميل وفقًا لتقديرها المطلق، و/أو في حال قبول أي طلب، يحق لها الامتناع عن تنفيذه، ولن تكون ملزمة بتقديم أي تبرير أو سبب للعميل في هذا الشأن.

٢٠. الحسابات الخالية من فوائد التبييت

٢٠.١. نطاق التطبيق

يجوز للشركة، وفقًا لتقديرها، تفعيل التداول الخالي من فوائد التبييت على الحسابات المؤهلة. وتخضع المراكز المفتوحة في هذه الحسابات لرسوم إدارية وفقًا لهذا البند.

٢٠.٢. تحتفظ الشركة بحقها في تعطيل التداول الخالي من فوائد التبييت و/أو فرض الرسوم الإدارية بأثر رجعي، وفقًا لتقديرها المطلق و/أو في حال الاشتباه في إساءة استخدام فوائد التبييت و/أو في حال التخلف عن السداد وفقًا للبند ٤٧ من هذه الاتفاقية.

20.3. فترة السماح واحتساب الأيام

لا تُطبق الرسوم الإدارية خلال فترة السماح المحددة في البند 20.4.

تُحسب فترة السماح واستحقاق الرسوم على النحو التالي:

يُحتسب كل يوم من أيام السنة، بما في ذلك أيام السبت والأحد، الذي يبقى فيه المنصب شاغراً بعد الساعة 00:00 بتوقيت غرينتش، يومًا واحدًا.

بعد انتهاء فترة السماح، تُحتسب الرسوم الإدارية يوميًا لكل منصب شاغر وفقًا لجدول الرسوم المطبق.

20.4. تطبيق الرسوم الإدارية

1. تُفرض الرسوم الإدارية على كل عقد، ولكل يوم تقويمي، ولكل مركز مفتوح، وتُطبق تناسبياً بناءً على حجم المركز.

2. بالنسبة لبعض فئات الأصول، تُطبق رسوم إدارية مضاعفة ثلاث مرات في اليوم المحدد من الأسبوع، كما هو موضح بالتفصيل في البند 20.4.

3. لا تستفيد عقود الفروقات على العملات الرقمية والأسهم من فترة سماح، وتخضع لرسوم إدارية مضاعفة ثلاث مرات في اليوم المحدد.

20.5. جدول الرسوم الإدارية

فئات الأصول	الرسوم الإدارية (بالدولار الأمريكي لكل عقد، في اليوم)	فترة سماح	يوم الرسوم الثلاثية
العملات الأجنبية (الرئيسية)	دولارًا 15	أيام 3	الأربعاء
العملات الأجنبية (الثانوية/النادرة)	دولارًا 25	أيام 3	الأربعاء
المعادن الثمينة	دولارًا 50	أيام 3	الأربعاء
السلع (اللافلزات)	دولارًا 90	أيام 3	الجمعة
المؤشرات (الرئيسية)	دولارًا 7.5	أيام 3	الجمعة

المؤشرات (الثانوية)	دولارات 9	أيام 3	الجمعة
عقود الفروقات على الأسهم	بناءً على قيمة المقايضة المكافئة	لا شيء	الجمعة
العملات الرقمية (الرئيسية)	بناءً على قيمة المقايضة المكافئة	لا شيء	الجمعة
العملات الرقمية (الثانوية)	بناءً على قيمة المقايضة المكافئة	لا شيء	الجمعة

تُحدد الرسوم الإدارية بالدولار الأمريكي. وعند الاقتضاء، سيتم تحويل هذه الرسوم إلى العملة الأساسية لحساب العميل وفقاً لسعر الصرف الذي تطبقه الشركة وقت تحصيل الرسوم.

20.6. مثال على استحقاق الرسوم

إذا فتح العميل مركزاً رئيسياً في سوق الفوركس يوم الاثنين، وظل المركز مفتوحاً بعد الساعة 00:00 بتوقيت غرينتش لثلاثة أيام متتالية، يبدأ احتساب الرسوم الإدارية من اليوم الرابع. وفي حال انطباق ذلك، تُطبق رسوم إدارية مضاعفة ثلاث مرات.

20.7. تغييرات الرسوم وتسجيلها

يجوز تعديل الرسوم الإدارية في أي وقت تبعاً لظروف السوق أو المتطلبات التشغيلية. تسري أي تغييرات من هذا القبيل فوراً، وقد تُطبق على المراكز المفتوحة القائمة دون إشعار مسبق.

تُسجل الرسوم الإدارية حصرياً في سجل حساب العميل. تُجمع جميع الرسوم الإدارية المستحقة عن المراكز المعنية ليوم تداول محدد، وتُخصم كعمالة موحدة واحدة، يمكن تحديدها في سجل حساب العميل. يشير وصف المعاملة أو التعليق إلى تاريخ التداول ذي الصلة الذي تتعلق به الرسوم الإدارية.

20.8. إقرار العميل

بموجب الاحتفاظ بحساب خالي من رسوم التبييت، يُقر العميل ويوافق على تطبيق الرسوم الإدارية كما هو موضح في هذا البند.

٢١. نسخ التداول

٢١.١. يُرجى قراءة الملحق (ب) الخاص بخدمات نسخ التداول في حال استخدامك لهذه الخدمة.

٢١.٢. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية، من أي نوع، فيما يتعلق بأي مشاكل فنية قد تنشأ أثناء عملية نسخ التداول، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي أرباح أو خسائر محتملة قد تنتج عن استخدام هذه الخدمة.

٢١.٣. أنت مسؤول عن إجراء بحثك الخاص قبل البدء في نسخ التداول، وتُقر بأن أي خسائر تتكبدها تقع على عاتقك وحدك.

٢١.٤. أنت وحدك المسؤول عن قراراتك التجارية المتعلقة بمن تتابعهم و/أو من تنسخ صفقاتهم، ولن تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسائر قد تنجم عن هذه القرارات.

21.5. أنت وحدك المسؤول عن مراقبة و/أو التحقق من صفقاتك الخاصة و/أو صفقات النسخ، والتي قد يتم فتحها أو إغلاقها أثناء المشاركة في خدمات نسخ التداول الخاصة بالشركة، ولن تتحمل الشركة أي مسؤولية أو تبعات عن أي خسائر قد تنتج عن تلك القرارات و/أو الإجراءات و/أو الإغفالات.

٢١.٦. تُعدّ خدمات نسخ التداول شكلاً محدوداً من أشكال إدارة الاستثمار التقديرية. وهذا يعني أنه قبل أن تتمكن من المشاركة في أي عملية نسخ تداول، يتعين علينا تقييم مدى ملاءمة خدماتنا لك ("تقييم الملاءمة"). ويتم ذلك من خلال الحصول منك على معلومات حول معرفتك وخبرتك الاستثمارية في نسخ التداول، وأهدافك الاستثمارية، بما في ذلك مدى تحملك للمخاطر، ووضعك المالي، بما في

ذلك قدرتك على تحمل الخسائر المالية بما يتوافق مع هدفك الاستثماري.

٢١.٧. إذا رأينا أن خدمات نسخ التداول لدينا غير مناسبة لك نتيجةً لتقييم الملاءمة، وفقًا لالتزاماتنا بموجب القانون المعمول به وسياساتنا وإجراءاتنا الداخلية، أو إذا لم تزودنا بالمعلومات المطلوبة لإجراء تقييم الملاءمة، فلن تتمكن من المشاركة في عمليات نسخ التداول على منصة الشركة.

٢١.٨. يجوز لنا تحديث تقييم الملاءمة الخاص بك من وقت لآخر. إذا طرأ أي تغيير على معرفتك أو خبرتك أو وضعك المالي أو أهدافك الاستثمارية، بما في ذلك مدى تحملك للمخاطر، فيرجى إبلاغنا بذلك حتى نتمكن من تحديث تقييم الملاءمة الخاص بك.

٢٢. تداول الإشارات

٢٢.١. باستخدامك للإشارات المقدمة من Trading Central، فإنك توافق على سياسة الخصوصية وشروط الاستخدام المذكورة أدناه، لذا ننصحك بشدة بقراءة هذا القسم بعناية فائقة.

٢٢.٢. تتضمن الأحكام الواردة هنا تفاصيل الخدمات المحددة التي سنقدمها، وتحدد الالتزامات والحقوق المطبقة بينك وبين الشركة. إذا كان هناك أي شيء في هذه الوثيقة غير واضح لك أو لا توافق عليه، فلا تستخدم خدماتنا.

٢٢.٣. لا تضمن الشركة دقة أو صحة أو اكتمال المعلومات المتاحة من خلال خدمتها، وبالتالي لن تكون مسؤولة عن أي خسارة تتكبدها.

٢٢.٤. لا تُقدم الإشارات المقدمة من Trading Central نصائح استثمارية، ولا تُقدم أي توصيات أو نصائح استثمارية شخصية لاتخاذ قرار التداول. لا يوجد أي ضمان بأن أي مستخدم لهذه الخدمة سيحقق النتائج التي تُشير إليها الأداة. غالبًا ما يكون هناك فرق كبير بين الأداء النظري والنتائج الفعلية التي تتوصل إليها أي منصة تداول. هناك العديد من العوامل المؤثرة، سواءً المتعلقة بالسوق عمومًا أو بتطبيق الإشارات تحديدًا، والتي قد تؤثر على نتائج عمليات البيع والشراء الفعلية.

٢٢.٥. بقبولك للأحكام الواردة هنا، فإنك تُقر بأنك قد أخذت وضعك المالي، بما في ذلك التزاماتك المالية، بعين الاعتبار، وأنت تُدرك أن التداول ينطوي على قدر كبير من المضاربة، وأنت قد تتكبد خسائر فادحة.

22.6. لا تتحمل الشركة مسؤولية أي أفعال أو تقصير أو تأخير أو عدم تسليم أي إشعارات تتعلق بتنبيهات الإشارات أو تنبيهات أحداث التقويم. ولا يُفترض أن الطرق أو التقنيات أو المؤشرات المعروضة ستؤدي إلى أرباح أو أنها لن تؤدي إلى خسائر.

22.7. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن نشاطك التجاري ونتائجه. فالنتائج السابقة لا تُشير بالضرورة إلى النتائج المستقبلية.

22.8. تُخلى الشركة مسؤوليتها صراحةً عن جميع الإجراءات أو المعاملات الناشئة عن استخدام هذا المحتوى. باستخدامك لهذه الخدمة، فإنك توافق صراحةً على إبراء ذمة الشركة من أي مطالبات مهما كانت، وتؤكد أن تصرفاتك تتم وفقًا لتقديرك ومسؤوليتك وحدك.

22.9. قد تحتوي هذه الخدمة على بعض المعلومات التاريخية. المعلومات التاريخية، بطبيعتها، ليست مُحدثة، وهي مُقدمة للاطلاع فقط. نحتفظ بحق تعديل محتوى هذه الخدمة في أي وقت، ولكننا لسنا مُلزمين بتحديث أي معلومات على منصة التداول الخاصة بنا. أنت توافق على أن مسؤولية متابعة التغييرات التي تطرأ على منصة التداول الخاصة بنا تقع على عاتقك.

22.10. تحتفظ الشركة بحقها في مراجعة أي محتوى من هذا القبيل ومراقبته وتعديله و/أو إزالته بأي طريقة تراها مناسبة وفقًا لتقديرها المطلق. أنت تدرك أن الشركة غير ملزمة بمواصلة تقديم المعلومات المذكورة أعلاه. علاوة على ذلك، فإن الشركة غير ملزمة بتحديث المعلومات المعروضة على موقعها الإلكتروني/منصاتها في أي وقت، ولن تتحمل الشركة أي مسؤولية عن إنهاء أو انقطاع أو تأخير أو عدم دقة أي معلومات سوقية.

22.11. نحتفظ بالحق، في أي وقت ولأي سبب، في إيقاف أو إعادة تصميم أو تعديل أو تحسين أو تغيير أو تحديث البرامج و/أو الخدمات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، هيكل ومواصفات ومظهر وتجربة المستخدم والتنقل والميزات والعناصر الأخرى لمنصة التداول والموقع الإلكتروني و/أو الخدمات أو أي جزء منها.

22.12. المعلومات المالية التي نشرها على موقعنا الإلكتروني ومنصة التداول مقدمة من جانبنا لصالح مستخدمينا، ولذلك تتعهدون بعدم السماح بالربط المباشر أو أي شكل آخر من أشكال إعادة توزيع أو إعادة استخدام المعلومات لأي مستخدمين غير مصرح لهم.

٢٢.١٣. تحتفظ الشركة بحق مراجعة الرسوم والمصاريف والعمولات الخاصة بالخدمات التي تقدمها. يخضع توفير الإشارات المقدمة من Trading Central لتكاليف مماثلة يتحملها العميل. تظهر هذه التكاليف على منصة Signal Trades، وموقع الشركة الإلكتروني، و/أو منصاتها، ويتحمل العميل مسؤولية التحقق من التحديثات بانتظام. كما يحق له طلب المزيد من التوضيحات عند الحاجة.

٢٣. الشارات والإنجازات

٢٣.١. لدى الشركة العديد من الشارات والإنجازات التي يتم تحميلها على موقعها الإلكتروني و/أو منصاتها. يقر العميل بمسؤوليته عن متابعة نظام الشارات والتواصل مع الشركة في حال عدم ترقيته.

٢٣.٢. يقر العميل ويوافق على أن نظام الشارات والإنجازات الخاص بالشركة قابل للتغيير من وقت لآخر. قبل إجراء أي تغييرات على نظام الشارات والإنجازات، تُخطر الشركة العميل عبر وسائل الاتصال الرسمية المحددة في هذه الاتفاقية.

23.3. يُقر العميل ويوافق على أنه في حال قيامه بأي فعلٍ بقصد إساءة استخدام نظام الشارات والإنجازات الخاص بالشركة، سيتم تخفيض رتبته إلى "الشارة الحديدية".

٢٤. إغلاق المراكز

٢٤.١. مع عدم الإخلال بأي أحكام أخرى واردة في هذه الاتفاقية، يُقر العميل ويوافق بموجبها على أن الشركة تحتفظ بحقها في إغلاق مراكز العميل المفتوحة تلقائيًا إذا انخفض رصيده عن ٥٠٪ من متطلبات الهامش (مستوى إيقاف الخسارة ٥٠٪). تُغلق هذه المراكز المفتوحة بسعر السوق الحالي. كما يحق للشركة رفض الطلبات الجديدة.

٢٤.٢. لا تلتزم الشركة بإجراء طلبات تغطية الهامش للعميل (باستثناء الحالة التي تُنبه فيها المنصة العميل تلقائيًا بوصولها إلى نسبة مئوية محددة من الهامش في حسابه). ومع ذلك، يجوز للشركة إخطار العميل بأنه مُطالب بتغطية الهامش قبل أن تبدأ في إغلاق هذه المراكز المفتوحة تلقائيًا عن طريق إرسال بريد إلكتروني للتنبيه عندما ينخفض رصيد العميل عن ١٠٠٪. إذا قامت الشركة بإجراء طلب تغطية الهامش، فعلى العميل اتخاذ أحد الخيارين التاليين أو كليهما للتعامل مع الموقف:

٢٤.٢.١. الحد من انكشافه (إغلاق الصفقات)؛ أو

24.2.2. إيداع المزيد من الأموال في حساب العميل الخاص به.

مع ذلك، ونظرًا لسرعة تقلبات الأسواق، يُدرك العميل ويوافق على أنه قد لا تتمكن الشركة من التواصل معه في الوقت المناسب وقبل إغلاق مراكزه. إذا انخفضت قيمة رأس مال العميل عن 100% من الهامش المستخدم، فسيتم وضع حساب التداول تحت طلب تغطية الهامش. في هذه الحالة، سيتمكن العميل من الاحتفاظ بمراكزه الحالية، لكن لن يتمكن من فتح مراكز جديدة. إذا انخفضت قيمة رأس مال العميل عن 100% من الهامش المستخدم، فقد نرسل إليه بريدًا إلكترونيًا و/أو أي إشعار آخر. ننصح العملاء بتسجيل الدخول إلى منصة التداول الخاصة بهم بانتظام لمراقبة مستوى هامش مراكزهم. يُرجى العلم أن هذه خدمة إضافية نقدمها للعملاء، ولا تُنشئ أي التزام أو مسؤولية علينا، سواءً فيما يتعلق بأداء حساب التداول الخاص بالعميل، أو بإخطاره بمستوى الهامش الحالي والإجراءات التي قد يرغب في اتخاذها. يُرجى مراقبة أداء مراكزكم باستمرار. عندما يصل الحساب إلى مستوى تحذير طلب الهامش، فمن المحتمل أن يرتفع مستوى الهامش إلى أكثر من 100%. في هذه الحالة، ستتم إعادة ضبط عملية طلب الهامش. وإذا تم الوصول إلى مستويات تحذير طلب الهامش مرة أخرى، فستبدأ عملية طلب الهامش من جديد.

24.3. يجب دفع الهامش نقدًا بعملة حساب العميل.

25. متطلبات الهامش

25.1. يلتزم العميل بتوفير الهامش الأولي والحفاظ عليه ضمن الحدود التي تحددها الجهة التنظيمية أو أي معايير وطنية أخرى. تُفصل هذه المتطلبات في سياسة الرافعة المالية والهامش المنشورة على [الموقع الإلكتروني](#).

25.2. ما لم يحدث ظرف قاهر، يحق للشركة تغيير متطلبات الهامش (عن طريق نشر إعلان على الموقع الإلكتروني و/أو المنصة)، كما يحق لها تطبيق متطلبات الهامش الجديدة على المراكز الجديدة.

25.3. يحق للشركة تغيير متطلبات الهامش دون إشعار مسبق للعميل في حالة حدوث ظرف قاهر، وخاصةً في ظل ظروف السوق غير الاعتيادية. في هذه الحالة، يحق للشركة تطبيق متطلبات الهامش الجديدة على المراكز الجديدة والمراكز المفتوحة بالفعل.

25.4. مع عدم الإخلال بأي أحكام أخرى في اتفاقية العميل، يحق للشركة إغلاق مراكز العميل المفتوحة بأسعار السوق أو تحديد حجمها، ورفض طلبات العميل الجديدة في أي من الحالات التالية:

أ) إذا رأت الشركة وجود ظروف تداول غير طبيعية.

ب) إذا انخفضت قيمة ضمانات العميل عن الحد الأدنى المطلوب للهامش.

ج) إذا كان رصيد رأس المال (الرصيد الحالي شاملاً المراكز المفتوحة) في أي وقت مساوياً أو أقل من نسبة مئوية محددة من الهامش (الضمانات) اللازم للاحتفاظ بالمركز المفتوح.

د) إذا قامت الشركة بطلب تغطية الهامش (بما في ذلك الحالة التي تُخطر فيها المنصة العميل تلقائياً) ولم يستوف العميل هذا الطلب.

هـ) إذا رفض نظام الشركة الطلب بسبب حدود التداول المفروضة على حساب العميل.

و) عندما يصل مستوى الهامش إلى 50% (نسبة رأس المال إلى الهامش في حساب العميل)، ستبدأ مراكز العميل بالإغلاق تلقائياً، بدءاً من المركز الأكثر خسارة، بأسعار السوق (مستوى إيقاف الخسارة 50%)، وللشركة الحق في رفض أي طلب جديد.

25.5. يتعهد العميل بعدم إنشاء أو امتلاك أي حق ضمان قائم على أي جزء من الهامش المحول إلى الشركة، كما يتعهد بعدم الموافقة على التنازل عنه أو نقله.

25.6. من المفهوم أنه بمجرد تنفيذ الأمر، يظهر الهامش في الرصيد ويُشكّل جزءاً منه، ولكن نظراً لاستخدامه كضمان لإبقاء المركز مفتوحاً، فإنه لا يمكن سحبه.

26. تضارب المصالح

٢٦.١. يتفق الطرفان ويقران بموجب هذا بأن تضارب المصالح هو حالة يكون فيها للشركة و/أو أحد موظفيها و/أو أي من شركاتها التجاريين مصالح مهنية و/أو شخصية متضاربة، مما قد يحول دون تقديم الخدمات للعملاء بطريقة مستقلة و/أو نزيهة.

٢٦.٢. تلتزم الشركة بتحديد ومراقبة وإدارة جميع حالات تضارب المصالح الفعلية و/أو المحتملة التي قد تنشأ بين الشركة والعميل و/أو أي شخص مرتبط بالشركة بشكل مباشر و/أو غير مباشر، بما في ذلك مصالح الشركة ومصالح العميل.

٢٦.٣. يُلزم القانون الشركة باتخاذ جميع الخطوات المعقولة لتحديد وإدارة أي حالات تضارب مصالح محتملة أو فعلية بين:

٢٦.٣.١. الشركة وأي كيان تابع أو طرف ثالث؛ و/أو

٢٦.٣.٢. الشركة والعميل؛ و/أو

٢٦.٣.٣. الشركة وأي عميل آخر؛ و/أو

٢٦.٤. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في سياسة تضارب المصالح الخاصة بالشركة، والمتوفرة على موقعها الإلكتروني. وفي حال تعذر التخفيف من حدة أي تضارب في المصالح بشكل فعال، ستفصح الشركة عن طبيعة هذا التضارب و/أو مصادره.

٢٧. أموال العميل

٢٧.١. سنتعامل مع الأموال المودعة نيابةً عنكم وفقاً لمتطلبات هيئة تنظيم الخدمات المالية (FSRA). في حال تعرضت الشركة للإعسار أو التصفية أو أي إجراء تجميع آخر منصوص عليه من قبل هيئة تنظيم الخدمات المالية، ستخضع أموال العميل لقواعد توزيع أموال العملاء الصادرة عن الهيئة. ستقوم الشركة فوراً بإيداع أي أموال تلقاها من العميل في حساب أو أكثر من الحسابات المنفصلة (يُشار إليها بـ "حسابات العميل") لدى مؤسسات مالية موثوقة تختارها الشركة، مثل البنك المركزي أو مؤسسة ائتمانية أو بنك مرخص في دولة ثالثة، ولا يجوز استخدامها في سياق العمل.

٢٧.٢. وفقاً للوائح المعمول بها، ستبذل الشركة العناية والمهارة والاجتهاد اللازمين في اختيار وتعيين المؤسسة المالية المذكورة في الفقرة ٢٦.١ وترتيبات حفظ أموال العميل، ومراجعتها دوريًا. تأخذ الشركة في الاعتبار خبرة وسمعة هذه المؤسسات في السوق بهدف ضمان حماية حقوق العميل، فضلاً عن أي متطلبات قانونية أو تنظيمية أو ممارسات سوقية تتعلق بحفظ أموال العميل والتي قد تؤثر سلباً على حقوق العميل.

27.3. مع ذلك، من المفهوم أن هناك ظروفًا خارجة عن سيطرة الشركة، وبالتالي لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسائر قد يتكبدها العميل نتيجةً لإعسار أو أي إجراءات مماثلة أو فشل المؤسسة المالية التي تُودع فيها أموال العميل.

27.4. يجوز إيداع أموال العميل نيابةً عنه في بنك داخل أو خارج سوق أبوظبي العالمي، وذلك رهناً دائماً بمتطلبات الترخيص والتفويض الخاصة بالشركة. قد يختلف النظام القانوني والتنظيمي المطبق على أي كيان من هذا القبيل خارج سوق أبوظبي العالمي عن ذلك المطبق داخله، وفي حال إعسار أو أي فشل مماثل لهذا الكيان، قد تُعامل أموال العميل بشكل مختلف عن المعاملة التي تُطبق لو كانت الأموال مودعة في مؤسسة داخل سوق أبوظبي العالمي. تتخذ الشركة الخطوات اللازمة وتبذل العناية والمهارة والاجتهاد اللازمين في اختيار وتعيين المؤسسات التي تُستخدم لحفظ أموال العملاء. تُجري الشركة أيضًا مراجعات وتقييمات دورية للمؤسسات التي تحتفظ بحسابات عملائها لديها. ومع ذلك، لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن ملاءة أو أفعال أو تقصير أي طرف ثالث مشار إليه في هذه الفقرة.

27.5. يتفق الطرفان ويتفهمان أن للشركة الحق في الاحتفاظ بحسابات تجارية باسمها لدى مزودي خدمات الدفع المستخدمة لتسوية معاملات الدفع لعملائها. ومع ذلك، ولتجنب أي لبس، يُشار إلى أن هذه الحسابات التجارية لا تُستخدم لحفظ أموال العملاء، وإنما فقط لتسوية معاملات الدفع.

27.6. وفقاً للوائح المعمول بها، ولأغراض حماية أموال العملاء، تلتزم الشركة بما يلي:

27.6.1. الاحتفاظ بالسجلات والحسابات اللازمة لتمييز أصول العملاء عن أصولها؛ ويجب أن تكون هذه السجلات دقيقة ومطابقةً لأموال العملاء؛

27.6.2. إجراء عمليات مطابقة دورية بين حساباتها وسجلاتها الداخلية وسجلات أي جهات خارجية تحتفظ بهذه الأصول؛

27.6.3. فصل أموال العملاء عن أموال الشركة في جميع الأوقات؛

27.6.4. عدم استخدام أموال العملاء في سياق أعمالها الخاصة.

27.6.5. تتخذ الشركة الخطوات اللازمة لضمان حفظ أموال العميل المودعة لدى أي مؤسسة مالية (وفقاً للفقرة 23.1) في حساب (حسابات) منفصلة عن أي حسابات تُستخدم لحفظ أموال الشركة؛ و

27.6.6. تُطبق الشركة ترتيبات تنظيمية مناسبة للحد من مخاطر فقدان أو نقصان أموال العميل نتيجة سوء الاستخدام أو الاحتيال أو سوء الإدارة أو عدم كفاية حفظ السجلات أو الإهمال.

27.7. يُقرّ العميل بأنه في حالة الإعسار أو أي إجراءات مماثلة أخرى تتعلق بتلك المؤسسة المالية (المذكورة في الفقرة 23.1)، لا يحق

للشركة سوى المطالبة غير المضمونة ضد الطرف الثالث نيابةً عن العميل، وسيكون العميل مُعرَّضًا لخطر عدم كفاية الأموال التي تتلقاها الشركة من الطرف الثالث لسداد مطالبات العميل.

27.8. بقبولك للاتفاقية وبدء علاقة عمل مع الشركة، فإنك توافق صراحةً على إيداع أموالك في حساب مشترك. وهذا يعني أن جميع أموال العملاء تُعامل على أنها ملك لعملاء الشركة، ولن تستخدمها الشركة تحت أي ظرف من الظروف للوفاء بأي من التزاماتها، في أي وقت. يعني الحساب المشترك أن أموال العملاء ستُجمع مع أموال عملاء آخرين في حساب منفصل.

27.9. لا ندفع فوائد على الأموال التي نحتفظ بها، وتوافق أنت على التنازل عن أي حق في الحصول على فوائد.

27.10. يُتفق على أن يكون للشركة الحق في تحويل أموال العميل إلى خلفائها أو المتنازل لهم أو المحال إليهم أو المشتريين، مع إخطار العميل كتابيًا قبل 15 يوم عمل، وذلك لأغراض أحكام اتفاقية العميل.

27.11. يجوز للمؤسسة المالية التي سَتُحوَّل إليها الشركة أموال العميل (وفقًا للفقرة 26.1) الاحتفاظ بها في حساب مشترك. وبالتالي، في حالة الإعسار أو أي إجراءات مماثلة أخرى تتعلق بذلك الطرف الثالث، لا يحق للشركة سوى المطالبة غير المضمونة ضد الطرف الثالث نيابةً عن العميل، وسيتعرض العميل لخطر عدم كفاية الأموال التي تتلقاها الشركة من الطرف الثالث لسداد مطالباته.

27.12. لا يجوز للشركة إبرام أي ترتيبات ضمان مالي لنقل الملكية مع أي عميل من عملاء التجزئة لغرض ضمان أو تغطية التزاماته الحالية أو المستقبلية، الفعلية أو المحتملة أو المرتقبة.

27.13. لا يجوز للشركة منح أي حقوق ضمان أو امتيازات أو حقوق مقاصة على أموال العميل، تُمكن أي طرف ثالث من التصرف في أموال العميل لاسترداد ديون لا تتعلق بالعميل أو بتقديم خدمات له، إلا إذا كان ذلك مطلوبًا بموجب القانون المعمول به في دولة ثالثة قد تُحفظ فيها أموال العميل. وفي حال إبرام الشركة لمثل هذا الاتفاق، فسوف تُعدّل اتفاقية العميل هذه وفقًا لذلك.

27.14. توفر الشركة للعميل إمكانية الوصول إلى نظام إلكتروني يمكنه من الحصول على معلومات تتعلق بأمواله التي تحتفظ بها الشركة نيابةً عنه، وفقًا للوائح المعمول بها.

27.15. بشكل عام، تواجه الحسابات لدى المؤسسات المالية، بما في ذلك الحسابات المجمعة، مخاطر متنوعة. فعلى سبيل المثال، في حالة التخلف عن السداد، لا يحق لأي عميل المطالبة بمبلغ محدد في حساب معين في حال إفلاس المؤسسة أو تخلفها عن السداد. ويكون أي مطالبة من العميل متعلقة بالأموال المودعة في الحساب المنفصل، وفقًا لقوانين تلك الولاية القضائية. في مثل هذه الظروف، قد يتم تطبيق نظام ضمان الودائع الوطني ذي الصلة دون النظر إلى المالكين المستفيدين النهائيين للحساب المجمع.

٢٧.١٦. يُقرّ العميل ويوافق بموجب هذا على أنه عند احتفاظ الشركة بأموال العملاء، يجب عليها اتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية حقوقهم، ومنع استخدام أموالهم لحسابها الخاص، باستثناء المؤسسات الائتمانية. كما يُقرّ العميل ويوافق بموجب هذا على أن للشركة الحق في استخدام الهامش في الحالات التالية: (أ) طالما بقي الهامش في حساب العميل، يوافق العميل على أن للشركة الحق في نقل ملكية الهامش من العميل إليها، على أن تحتفظ به كضمان، وأن تعيده الشركة إلى العميل عند إتمام صفقاته؛ (ب) في هذه الحالة، يُعتبر الهامش دينًا مستحقًا على الشركة للعميل وليس من أمواله، وبالتالي يجوز للشركة استخدامه مع مراعاة التزامات السداد. وبغض النظر عما سبق، فإن رصيد وحقوق ملكية حساب (حسابات) العميل تظل دون تغيير، ويمكن للعميل عادةً مواصلة التداول و/أو أي نشاط آخر.

27.17. يجوز خصم أي مبالغ مستحقة على العميل تجاه الشركة، بما في ذلك الالتزامات الناجمة عن إساءة استخدام نظام حماية الرصيد السلبي، مباشرةً من رصيد أي من حسابات العميل ضمن ملفه الشخصي.

27.18. يحق للعميل سحب أي جزء من أمواله يعادل هامش الربح المتاح في حسابه، مع مراعاة أي قيود سارية على تشغيل الحساب، وأي حق أو قيد آخر على هذا السحب. تحتفظ الشركة بحقها في رفض طلب السحب في حال وجود أسباب معقولة لديها للاعتقاد بأن هذا الطلب يُستخدم لإساءة استخدام سياسة حماية الرصيد السلبي الخاصة بالشركة. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول أوقات السحب على موقع الشركة الإلكتروني.

27.19. يتم تحويل الأموال بمجرد معالجة عمليات الخصم أو الإيداع في أنظمة الشركة، وبينما تبذل الشركة قصارى جهدها لإتمام المدفوعات بسرعة وكفاءة، إلا أنها لا تضمن المدة التي قد تستغرقها هذه العملية. تقع على عاتق العميل مسؤولية تقديم المعلومات

المناسبة والدقيقة في الوقت المناسب، وذلك لتجنب أي تأخيرات أخرى.

27.20. لا يمكن إيداع أي أموال محولة إلى الشركة لتمويل حساب تداول إلا في تاريخ الاستحقاق، وذلك بعد خصم أي رسوم متعلقة بالرسوم المصرفية أو رسوم التحويل. ويجوز للشركة، وفقاً لتقديرها، وبشرط تقديم العميل إثبات دفع موثق، إيداع الأموال قبل تاريخ الاستحقاق حتى لو كانت لا تزال قيد التحويل.

27.21. تحتفظ الشركة بحق طلب معلومات و/أو وثائق إضافية في أي وقت، للتأكد من مشروعية تعاملات العملاء معها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر عمليات الإيداع والسحب، أو لأي سبب آخر يضمن الوفاء بالتزامات الشركة التنظيمية. يتحمل العميل مسؤولية تزويد الشركة بمعلومات كاملة ودقيقة، وقد يؤدي عدم القيام بذلك إلى تأخير معالجة أي طلبات، و/أو رفض أي من طلبات العميل. سيتم إرسال أي مبلغ مسترد إلى نفس المصدر الذي تم استلام الأموال منه. لن تحيد الشركة عن هذه السياسة إلا إذا اقتنعت بأن ذلك لن يتعارض مع أي من سياساتها والتشريعات المعمول بها.

27.22. تحتفظ الشركة بحقها في طلب وثائق "اعرف عميلك" المحدثة (أي إثبات الهوية و/أو إثبات العنوان)، في حال انتهاء صلاحية هذه الوثائق، عند تقديم طلب سحب. كما تحتفظ الشركة بحقها في رفض أي طلب سحب ما لم تكن وثائق "اعرف عميلك" محدثة وموجودة بشكل صحيح، وذلك لضمان امتثال الشركة المستمر للقواعد واللوائح المعمول بها.

27.23. من سياسة الشركة ضمان إرسال جميع عمليات السحب، سواءً جزئياً أو كلياً، من الأموال التي يودعها العميل لدى الشركة، إلى نفس المصدر الذي أتت منه الأموال. وفي حال تعذر على الشركة القيام بذلك، لأي سبب كان، ورهناً بأي قيود بموجب النظام الرقابي، فإنها ستعيد الأموال المطلوبة، جزئياً أو كلياً، بعد خصم أي رسوم تحويل أو مصاريف أو خصومات أخرى تكبدها الشركة.

27.24. تحتفظ الشركة بحق قبول أو رفض أي طلب تمويل أو سحب من العميل، وذلك بناءً على طريقة الدفع التي يختارها، ويجوز للشركة اقتراح بديل له. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول طرق الدفع المقبولة لدى الشركة على موقعها الإلكتروني. على سبيل المثال، إذا طلب العميل السحب بطريقة مختلفة عن طريقة الإيداع، فقد يُرفض طلبه، ويُسمح له بالسحب عبر طريقة أخرى سبق له استخدامها.

27.25. ستعالج الشركة أي طلب تمويل وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها، وبالتالي، قد لا تتم معالجة أي طلبات لا تتوافق مع التزامات الشركة القانونية. على سبيل المثال، قد يشمل ذلك الحالات التي لا تقتنع فيها الشركة بالوثائق المقدمة من العميل. في هذه الحالة، تحتفظ الشركة بحقها في إلغاء المعاملة جزئياً أو كلياً، بعد خصم أي رسوم تحويل أو مصاريف أو خصومات أخرى تكبدها الشركة. يدرك العميل أنه قد توجد حالات لا تتمكن فيها الشركة من تزويده بتفسير لسبب عدم قدرتها على المضي قدماً في طلبه.

27.26. ستتخذ الشركة خطوات معقولة لضمان إبقاء العميل على اطلاع دائم بتقدم أي طلب تمويل و/أو سحب، لا سيما فيما يتعلق بأوقات المعالجة وأي وثائق مطلوبة قد يؤدي عدم توفرها إلى تأخيرات. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول أوقات المعالجة على موقع الشركة الإلكتروني؛ ومع ذلك، تُقدم هذه المعلومات لأغراض إرشادية فقط. يدرك العميل أنه قد توجد حالات لا تستطيع فيها الشركة ضمان هذه الأوقات بسبب أحداث خارجة عن سيطرتها.

27.27. في حال استلام العميل أموالاً من الشركة عن طريق الخطأ، يوافق العميل على الاحتفاظ بهذا المبلغ كأمانة لصالح الشركة أو المالك المستفيد. إذا استخدم العميل أيّاً من الأموال المرسلة عن طريق الخطأ، يحق للشركة المطالبة بتلك الأموال، بالإضافة إلى أي ربح ناتج عن استخدامها، نيابةً عن المالك المستفيد. وبالمثل، لا يحق للشركة تعويض العميل عن أي خسائر يتكبدها نتيجة استخدام هذه الأموال. ويبقى الحق في المطالبة بالمبلغ كاملاً قائماً.

27.28. في بعض الحالات، يُلزم القانون و/أو أي قواعد سارية الشركة بخصم أو إضافة أي مبلغ من حسابات العملاء. وستبذل الشركة قصارى جهدها لتجنب خصم أي مبلغ إلا عند الضرورة. ومن أمثلة الحالات التي يجوز فيها ممارسة هذا الحق، الحالات التي قد يُطلب فيها حجز جزء من الربح لأغراض ضريبية لبعض الأدوات المالية المعروضة.

27.29. يُقرّ العميل ويوافق على أن للشركة الحق في مقاصة أي التزامات عليه بموجب هذه الاتفاقية. وفي حال كانت الالتزامات المراد مقاصتها مَقومة بعملات مختلفة،

27.30. يجوز للشركة تحويل هذه الالتزامات بسعر الصرف السائد في السوق.

27.31. يُقرّ العميل ويوافق على أن للشركة الحق في خصم أي مبلغ مستحق من حسابه/حساباته. وفي هذه الحالة، تعتبر الشركة الالتزام

مُستوفى. وتحفظ الشركة بحقوقها فيما يتعلق بأي التزام لا يُمكن اعتباره مُستوفى.

27.32. يُقرّ العميل بأن لشركة KEY WAY الحق في تعيين أي شخص آخر كأمين فرعي أو الاحتفاظ بأي أسهم حقيقية، بما في ذلك وثائق الملكية أو الشهادات التي تُثبت ملكية هذه الأسهم. وستبذل KEY WAY العناية والمهارة اللازمين في اختيار الأمانة الفرعيين وتعيينهم ومراجعة أدائهم دوريًا. أي اختلاف في أصول العميل وأي نقص ناتج عنه سيتم التعامل معه وفقًا للوائح المعمول بها. سيتم تسجيل الأسهم الحقيقية بنفس أسماء العملاء الآخرين (مجمعة مع أدواتهم). في حال إفلاس الشركة أو من ينوب عنها من طرف ثالث، قد تحدث تأخيرات في تحديد الأصول الفردية، وربما يزداد خطر الخسارة في حال وجود نقص، نظرًا للحاجة إلى وقت إضافي لتحديد الأصول المحتفظ بها لعملاء محددين.

27.33. يقر العميل بأنه في حال عدم تلقي الشركة أي تعليمات منه بخصوص أي من الأسهم الحقيقية المحتفظ بها في حسابه (مثل شراء أو بيع أو نقل الأصول) لمدة لا تقل عن اثني عشر عامًا (بغض النظر عن أي أرباح أو فوائد أو ما شابهها، وبغض النظر عن أي تغيير في رصيد حسابه)، وعدم تمكن شركة كي واي من الوصول إليه رغم اتخاذها خطوات معقولة في هذا الشأن، فإنه يحق لشركة كي واي التوقف عن اعتبار أصوله أصولًا خاصة بالعميل.

٢٨. المقاصة والتسوية

٢٨.١. إذا تساوى إجمالي المبلغ المستحق على العميل مع إجمالي المبلغ المستحق على الشركة، تُسوى الالتزامات المتبادلة بالدفع تلقائيًا وتُلغى.

٢٨.٢. إذا تجاوز إجمالي المبلغ المستحق على أحد الطرفين إجمالي المبلغ المستحق على الطرف الآخر، يدفع الطرف صاحب المبلغ الأكبر المبلغ الزائد للطرف الآخر، وتُستوفى جميع الالتزامات بالدفع تلقائيًا.

٢٨.٣. يحق للشركة دمج جميع أو أي من حسابات العملاء المفتوحة باسم العميل، وتوحيد الأرصدة في هذه الحسابات، ومقاصة هذه الأرصدة في حال إنهاء الاتفاقية.

٢٩. عمليات رد المبالغ المدفوعة

٢٩.١. لا تتسامح الشركة مع الاحتيال باستخدام بطاقات الائتمان/الخصم، وسيتم مقاضاة جميع حالات الاحتيال، دون استثناء، من خلال الإجراءات الجنائية في نطاق اختصاصك القضائي المحلي وفقًا لأحكام القانون. بالإضافة إلى ذلك، سنقوم بتقديم بلاغ إلى قسم الشرطة المحلي الخاص بك، وستتخذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد جميع الأنشطة الاحتيالية من خلال نطاق اختصاصك القضائي المحلي وفقًا لأحكام القانون. علاوة على ذلك، في مثل هذه الحالات، نحتفظ بالحق، وفقًا لتقديرنا المطلق، في اتخاذ جميع الإجراءات التي نراها مناسبة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حظر الوصول إلى موقعنا الإلكتروني و/أو منصتنا (منصاتنا) بشكل كامل، وحظر و/أو إلغاء رموز الوصول الخاصة بك، و/أو إنهاء حسابك. في ظل هذه الظروف، نحتفظ بالحق في مصادرة أي أرباح و/أو إيرادات ناتجة بشكل مباشر أو غير مباشر عن ممارسة أي نشاط تداول محظور من هذا القبيل، وسنلتزم بإبلاغ أي أطراف ثالثة معنية بانتهاكك لهذا البند. سيتم إلغاء أي طلبات نشطة مرتبطة بنفس بطاقة الائتمان و/أو الحساب الاحتيالي على الفور: لقد قمنا، وسنواصل تطوير أي أدوات ضرورية لتحديد الاحتيال في بطاقات الائتمان/الخصم؛ سيتم حل أي نزاع ينشأ عن هذا النشاط الاحتيالي من قبلنا وفقًا لتقديرنا المطلق، بالطريقة التي نراها الأكثر عدلاً لجميع الأطراف المعنية؛ سيكون هذا القرار نهائيًا و/أو ملزمًا لجميع المشاركين؛ ولن يتم الدخول في أي مراسلات.

29.2. عند استلام الشركة تعليمات من العميل بسحب الأموال من حسابه (حتى الساعة 13:00 بتوقيت وسط أوروبا)، تبدأ الشركة إجراءات صرف الأموال في نفس يوم العمل، إذا استوفيت الشروط التالية:

(أ) أن تتضمن تعليمات السحب جميع المعلومات المطلوبة؛

(ب) أن تكون التعليمات لتحويل الأموال إلى الحساب الأصلي (سواء كان حسابًا بنكيًا أو حساب نظام دفع، إلخ) الذي أودعت منه الأموال

في حساب تداول العميل، أو بناءً على طلب العميل إلى حساب بنكي خاص به؛

(ج) أن يكون الحساب المراد تحويل الأموال إليه ملكاً للعميل؛

(د) أن يتجاوز رصيد العميل، وقت الدفع، المبلغ المحدد في تعليمات السحب أو يساويه، شاملاً جميع رسوم الدفع (إن وجدت)؛

(هـ) عدم وجود أي ظرف قاهر يمنع الشركة من تنفيذ عملية السحب؛

(و) في حال وجود مراكز مفتوحة لدى العميل، لا يمكنه سحب أكثر من 150% من هامشه الحر. (ز) في حال تقديمك طلب استرداد مبلغ مدفوع إلى جهة إصدار بطاقة الخصم و/أو الائتمان الخاصة بك، فلن تتمكن من طلب سحب المبلغ حتى يتم حل النزاع المتعلق بالاسترداد.

(ح) قد يستغرق التحويل أكثر من ثلاثة أيام عمل، وذلك بحسب طريقة التحويل التي يختارها العميل.

29.3. يُتفق ويُفهم أن الشركة لن تقبل مدفوعات من أطراف ثالثة أو مدفوعات مجهولة المصدر في حساب العميل، ولن تقوم بسحب الأموال إلى أي حساب آخر تابع لطرف ثالث أو حساب مجهول المصدر.

29.4. يتحمل العميل جميع رسوم الدفع والتحويل الخاصة بالأطراف الثالثة، وتقوم الشركة بخصم هذه الرسوم من حساب العميل المعني.

29.5. يجوز للعميل إرسال طلب تحويل داخلي للأموال إلى حساب عميل آخر لديه لدى الشركة. تخضع هذه التحويلات الداخلية لسياسة الشركة السارية.

29.6. يوافق العميل على أن أي رسوم مصرفية قد تُفرض في حالة طلب سحب يساوي أو يقل عن مائة (100) دولار أمريكي (أو ما يعادلها بأي عملة أخرى، حسب حساب العميل)

من حساب التداول الخاص بالعميل إلى حسابه المصرفي المحدد، يتحملها العميل.

29.7. تُرد الأموال التي حُوّلت عن طريق الخطأ من قبل الشركة أثناء عملية التحويل إلى العميل. من المفهوم أنه في حال تقديم العميل تعليمات خاطئة للتحويل، قد لا تتمكن الشركة من تصحيح الخطأ، ويوافق العميل على تحمل الخسارة.

29.8. تحتفظ الشركة بحقها في أن تخضع عمليات السحب لفترة معالجة إضافية تبعاً لإجراءات جهات التحويل الخارجية و/أو المؤسسات المصرفية، والمبلغ المطلوب سحبه، والولاية القضائية المعنية. وبينما نتخذ جميع الخطوات المعقولة لمعالجة عمليات السحب في أسرع وقت ممكن، قد تُطبق بعض القيود تبعاً لجهات التحويل الخارجية و/أو المؤسسات المصرفية التي قد تعالج هذه المدفوعات.

29.9. لا يجوز سحب الأموال المودعة إلا باستخدام نفس طريقة الإيداع التي استخدمها العميل لتمويل الحساب، ولنفس الجهة المُرسلة. ولا يجوز سحب الأرباح إلا بتحويلها إلى حساب مصرفي باسم العميل. ومن المفهوم والمتفق عليه أن يُزود العميل الشركة بالبيانات الصحيحة لحسابه المصرفي، بما في ذلك رقم الحساب واسم صاحب الحساب (يجب أن يكون مطابقاً لاسم العميل)، وذلك لتمكين الشركة من تنفيذ أمر السحب عبر التحويل المصرفي.

29.10. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي تأخيرات و/أو مصاريف قد تنشأ عن أطراف ثالثة، مثل البنك الذي تتعامل معه و/أو مؤسسة الدفع و/أو مزود بطاقة الائتمان و/أو أي جهة أخرى تعالج عملية السحب.

29.11. في حال تلقينا من مزود بطاقتك طلب استرداد لأي إيداع قمت به في حسابك، و/أو إذا كان لدينا اشتباه معقول بأنك ستقدم طلب استرداد، فإننا نحتفظ بالحق في إجراء تحقيق للتحقق من صحة طلبك، وتحميلك رسوماً تصل إلى مائة وخمسين (150) يورو أو ما يعادلها، كرسوم تحقيق.

29.12. قد يُعتبر تقديم طلب استرداد بمثابة إخلال بالعقد. في هذه الحالة، تحتفظ الشركة بحقها في اتخاذ الإجراءات التالية، إذا قام العميل بتقديم طلب استرداد أموال من بطاقته الائتمانية أو أي وسيلة دفع أخرى يستخدمها، أو في حال وجود نزاع أو شكوى، وذلك عن طريق الخطأ أو الاحتيال أو بقصد الإضرار:

أ) اتخاذ الإجراءات القانونية في محل إقامتك؛

(ب) حظر الوصول إلى حسابك؛

(ج) تجميد أو إنهاء أي نشاط تداول؛

(د) إغلاق حسابك؛

(هـ) مصادرة أي أرباح أو إيرادات ناتجة عن ممارسة أي نشاط تداول محظور.

(و) لا تتحمل الشركة أي مسؤولية في حال اتخاذها أيًا من الإجراءات المذكورة في البند 25.7 وتكبد العميل أي خسائر أو أضرار.

30. رسوم الشركة

30.1. يخضع تقديم الخدمات من قبل الشركة لدفع رسوم مثل رسوم الوساطة/العمولات، ورسوم المقايضة/التجديد، ورسوم أخرى، بما في ذلك رسوم التحويل. تظهر هذه الرسوم على موقع الشركة الإلكتروني و/أو منصتها. يتحمل العميل مسؤولية طلب أي توضيحات إضافية عند الحاجة.

30.2. قد لا تُعرض جميع الرسوم بوحدة نقدية، بل قد تظهر بوحدة أخرى مثل السبريد، الذي يختلف باختلاف الأداة المالية وظروف السوق. يُقاس السبريد بقيمة النقطة، ويمكن للعملاء معرفة قيمة النقطة لجميع الأدوات المالية على موقع الشركة الإلكتروني.

30.3. بالنسبة للمقايضات، وبناءً على المركز المحفوظ به وأسعار الفائدة السائدة لزوج العملات المعني في المعاملة، قد يتم إضافة أو خصم التمويل من حسابات العملاء. تُجرى العملية في تمام الساعة 23:59 (بتوقيت غرينتش +3 خلال فصل الشتاء وتوقيت غرينتش +2 خلال فصل الصيف)، ويُحوّل المبلغ الناتج تلقائيًا إلى عملة الرصيد.

30.4. من الاثنين إلى الخميس (بتوقيت غرينتش +3 خلال فصل الشتاء وتوقيت غرينتش +2 خلال فصل الصيف)، تُفرض رسوم المقايضة مرة واحدة عن كل يوم عمل. أما يوم الجمعة، تُفرض رسوم المقايضة على أدوات العقود مقابل الفروقات (CFD) للمؤشرات والعملات الرقمية والأسهم والعقود الآجلة والنفط الأمريكي والنفط البريطاني وصناديق المؤشرات المتداولة (ETFs) ثلاثة أضعاف قيمتها لتغطية عطلة نهاية الأسبوع. بالنسبة للمقايضات الثلاثية، تُفرض الرسوم على باقي أدوات العقود مقابل الفروقات يوم الأربعاء، وعلى بعضها يوم الجمعة. يمكنكم الاطلاع على مزيد من المعلومات حول المقايضة على موقع الشركة الإلكتروني.

30.5. تُفرض رسوم تحويل عندما تكون عملة حساب العميل مُقومة بعملة تختلف عن عملة الأداة المتداولة. تُفرض رسوم التحويل كنسبة مئوية ثابتة من سعر الصرف المُستخدم، وتُضاف كهامش ربح. تُطبق رسوم التحويل على الربح/الخسارة، والمبادلة، والعمولة، والهامش، والأرباح الموزعة، وعمليات التجديد، وتقسيمات الأسهم.

30.6. إذا ظل حساب العميل غير نشط لمدة شهرين أو أكثر (أي لم تُجرَ عليه أي معاملات، كإيداع أو سحب أو تداول)، تحتفظ الشركة بحقها في اعتباره حسابًا خاملاً. كما تحتفظ الشركة بحقها في تعطيل نشاط التداول لأي حساب شامل. بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ الشركة بحقها في فرض رسوم شهرية قدرها خمسون (50) دولارًا أمريكيًا (أو ما يعادلها، حسب عملة حساب التداول) عند تصنيف الحساب على هذا النحو. أنت توافق على أنك مسؤول عن دفع الرسوم المطبقة، والتي يتم إخطارك بها من حين لآخر، وأنها قد نخصم هذه الرسوم من أي أموال تحتفظ بها نيابةً عنك.

30.7. تُفرض رسوم على بعض طرق الدفع. في حال قيام العميل بعمليات إيداع وسحب دون الدخول في أي نشاط تداول مع الشركة، قد تُفرض رسوم أو مصاريف حسب طريقة الدفع المستخدمة. إذا كان لدى العميل أكثر من حساب تداول واحد (1) وكانت جميع هذه الحسابات غير نشطة، فسيتم فرض رسوم عدم النشاط بشكل منفصل على كل حساب غير نشط.

30.8. إذا كان لدى العميل أكثر من حساب تداول واحد (1)، وكان واحد (1) منها على الأقل غير نشط، فسيتم تطبيق رسوم عدم النشاط على كل حساب غير نشط.

30.9. إذا كان رصيد أي حساب غير نشط يخضع لرسوم عدم النشاط بموجب هذا البند أقل من 50 دولارًا أمريكيًا، فإن رسوم عدم النشاط لهذا الحساب غير النشط ستكون مساوية لمبلغ الرصيد المتبقي فيه. نحتفظ بالحق في فرض رسوم عدم النشاط بأثر رجعي عن أي شهر كان يحق لنا فرضها فيه ولكننا لم نفعل ذلك لأسباب فنية.

30.10. إذا ظل حساب العميل غير نشط لمدة خمس سنوات أو أكثر، تحتفظ الشركة بحقها (بعد الاتصال بالعميل أو مراسلته عبر البريد الإلكتروني باستخدام آخر بيانات اتصال معروفة) في إغلاق حساب العميل. ستقوم الشركة بتحويل أي مبالغ مودعة في حساب العميل إلى حسابه المصرفي الأصلي، ما لم يُصدر العميل تعليمات كتابية بخلاف ذلك. إذا تعذر تحويل الأموال إلى حساب العميل لأي سبب، فستحتفظ بها الشركة وتبقى مستحقة للعميل، وستقوم الشركة بإعداد سجلات بذلك والاحتفاظ بها، وإعادة هذه الأموال بناءً على طلب العميل في أي وقت لاحق.

30.11. يُقرّ العميل بأن حساب العميل مُخصّص حصراً لتلقّي الخدمات الاستثمارية التي تُقدّمها الشركة. ولا يجوز للعميل استخدام حسابه لأي غرض آخر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المعاملات الشخصية، أو المدفوعات لأطراف ثالثة، أو تحويلات الأموال غير المرتبطة بالنشاط الاستثماري، أو أي نشاط يُخالف القوانين واللوائح المعمول بها، أو سياسات الشركة الداخلية. وفي حال استخدام العميل لحسابه لأي غرض آخر غير الغرض المُخصّص له وهو الاستثمار، يحق للشركة، وفقاً لتقديرها، تحميل العميل أي رسوم أو تكاليف أو نفقات مُتكبّدة بشكل معقول نتيجةً لهذا الاستخدام غير المُبَرَّر. وقد تشمل هذه الرسوم، على سبيل المثال لا الحصر، الرسوم التي تفرضها البنوك، أو مُقدّمو خدمات الدفع، أو الجهات التنظيمية، أو أي أطراف ثالثة أخرى، بالإضافة إلى التكاليف الإدارية أو تكاليف الامتثال التي تتكبّدها الشركة.

31. الآثار الضريبية

31.1. لا تقدم الشركة أي استشارات لعملائها بشأن أي مسائل ضريبية تتعلق بأي من خدماتها. يُنصح العميل بالحصول على استشارة مستقلة من مستشاره المالي أو مدقق حساباته أو مستشاره القانوني فيما يتعلق بأي آثار ضريبية ناتجة عن استخدام خدمات الشركة.

31.2. لا تقوم الشركة بتحصيل الضرائب نيابةً عن أي جهة رسمية بأي شكل من الأشكال. يتحمل العميل وحده مسؤولية إدارة الآثار الضريبية المتعلقة بالدخل الناتج عن نشاطه التجاري على أو من خلال منصة التداول الإلكتروني الخاصة بالشركة.

31.3. يلتزم العميل بحساب ودفع جميع الضرائب المطبقة عليه في بلد إقامته، أو في حالة الكيانات القانونية، في بلد تأسيسها أو تسجيلها أو موطنها، أو أي ضرائب أخرى تنشأ نتيجةً لنشاطه التجاري من خلال خدمات الشركة أو الوصول إليها أو استخدامها.

31.4. يتعهد العميل بدفع جميع رسوم الطابع المتعلقة بهذا الاتفاق وأي مستندات قد تكون مطلوبة لتنفيذ المعاملات بموجبه.

31.5. يدرك العميل أنه وفقاً للوائح الصادرة عن دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS) بموجب المادة 871(م) من قانون الضرائب الأمريكي، يخضع حاملو أدوات عقود الفروقات الأمريكية من غير الأمريكيين (ينطبق هذا فقط على المراكز الطويلة) للضريبة على تعديلات الأرباح بنفس طريقة حاملي الأرباح الحقيقية من غير الأمريكيين. وتُعتبر تعديلات الأرباح على المشتقات التي تشير إلى الأسهم الأمريكية مصدر دخل أمريكي، وتخضع للضريبة وفقاً للوائح الضرائب الأمريكية.

31.6. يجوز للشركة المشاركة في أي معاملة تُبرمها الشركة و/أو الاستفادة منها، أو فيما يتعلق بأي معاملة تُنفذ نيابةً عنك. ويجوز للشركة، بناءً على طلب معقول، أن تفصح لك، قدر الإمكان، عن مبلغ أي عمولة إضافية أو أي مكافأة أخرى تدفعها الشركة أو تتلقاها.

31.7. قبل أن يُقدّم العميل أي طلبات للشركة، عليه مراجعة الأسعار والرسوم وفروق الأسعار المنشورة على الموقع الإلكتروني، والتي تُعتبر مُلزّمة لكلا الطرفين. يجوز للشركة، وفقاً لتقديرها المُطلق، أن تُقدّم أسعاراً أو فروق أسعار أقل من تلك المنشورة على الموقع الإلكتروني في ذلك الوقت. سيتم إبلاغ العميل مُسبقاً وبعدياً بالتكاليف والرسوم المُرتبطة بتداول عقود الفروقات وفقاً للوائح المعمول بها.

31.8. سيتم أيضاً إبلاغ العميل بالأسعار والرسوم وفروق الأسعار المُطبقة وأي شروط وأحكام. لا يُؤثر هذا على التزام الشركة بتقديم نفس مستوى وجودة الخدمة لجميع العملاء.

٣٢. الخصوصية وحماية البيانات

٣٢.١. بموجب هذه الاتفاقية، يوافق العميل ويقر بأن الشركة ستعالج البيانات الشخصية وفقاً لسياسة الخصوصية الخاصة بالشركة، والمتاحة على [موقعها الإلكتروني](#)، والتي قد تُعدّل من حين لآخر. يجوز للشركة جمع معلومات العميل مباشرةً منه (في نموذج طلب فتح

الحساب المُكتمل أو غيره) أو من جهات أخرى. هذه المعلومات ضرورية لفتح حساب تداول للعميل، وإجراء المعاملات، وحماية أصوله وخصوصيته، وتزويده بالخدمات التي يحتاجها والتي تناسبه.

٣٢.٢. يُدرك العميل أن المستندات والمعلومات قد تم الحصول عليها بشكل قانوني، وأن معالجة البيانات الشخصية ضرورية للامتثال لالتزامات الشركة القانونية.

٣٢.٣. يجوز للشركة معالجة البيانات الشخصية للعملاء بما يتوافق مع التزامات الإبلاغ الخاصة بها وفقاً لأي تشريع و/أو لائحة و/أو تشريع ثانوي ساري المفعول في أي ولاية قضائية، وقد يُطلب من الشركة الكشف عن المعلومات و/أو البيانات المتعلقة بالعميل للسلطات المختصة و/أو الهيئات التنظيمية و/أو الهيئات الإشرافية في أي ولاية قضائية، وبموجب إبرام هذه الاتفاقية، يقر العميل بأنه قد يُطلب من الشركة المضي قدماً في هذا الكشف عن البيانات لغرض الامتثال لالتزامات الإبلاغ هذه.

32.4. تُعامل الشركة معلومات العميل التي تحتفظ بها بسرية تامة، ولن تستخدمها لأي غرض آخر غير الأغراض المذكورة في سياسة الخصوصية. أما المعلومات المتاحة للعموم، أو التي تمتلكها الشركة بالفعل دون التزام بالسرية، فلا تُعتبر سرية.

32.5. يوافق العميل أيضاً على أن للشركة الحق في الكشف عن معلوماته (بما في ذلك التسجيلات والوثائق ذات الطبيعة السرية، وبيانات البطاقة) في الحالات التالية:

32.6. عندما يقتضي القانون ذلك، أو بناءً على أمر قضائي صادر عن محكمة مختصة.

32.7. بناءً على طلب الجهة التنظيمية أو أي سلطة أخرى لها سيطرة أو ولاية قضائية على الشركة أو العميل أو شركائهم، أو التي يوجد للشركة عملاء في نطاق اختصاصها.

32.8. للهيئات الحكومية ووكالات إنفاذ القانون عند الاقتضاء بموجب القانون واستجابةً للطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى؛

32.9. للسلطات المختصة للتحقيق في الاحتيال أو غسل الأموال أو أي نشاط غير قانوني آخر أو منعه؛

32.10. عند الضرورة لكي تتمكن الشركة من الدفاع عن حقوقها القانونية أو ممارستها أمام أي محكمة أو هيئة تحكيم أو محكم أو أمين مظالم أو سلطة حكومية؛

32.11. بالقدر اللازم بشكل معقول لتنفيذ الأوامر ولأغراض تكميلية لتقديم الخدمات؛

32.12. لمقدمي خدمات الدفع والبنوك التي تعالج معاملاتك؛

32.13. للمراجعين أو المقاولين أو غيرهم من المستشارين الذين يقومون بالتدقيق أو المساعدة أو تقديم المشورة بشأن أي من أغراض أعمالنا؛ شريطة أن يتم إبلاغ المختص المعني في كل حالة بطبيعة هذه المعلومات السرية، وأن يلتزم أيضاً بالتزامات السرية المنصوص عليها هنا؛

32.14. فقط بالقدر اللازم، وبيانات الاتصال فقط، لمقدمي الخدمات الآخرين الذين يقومون بإنشاء قواعد البيانات أو صيانتها أو معالجتها (سواء كانت إلكترونية أم لا)، أو يقدمون خدمات حفظ السجلات، أو خدمات إرسال البريد الإلكتروني، أو خدمات المراسلة، أو خدمات مماثلة تهدف إلى مساعدة الشركة في جمع معلومات العميل وتخزينها ومعالجتها واستخدامها، أو التواصل مع العميل، أو تحسين تقديم الخدمات بموجب هذا الاتفاق.

32.15. فقط بالقدر اللازم، لمزودي الخدمات الآخرين لأغراض إحصائية بهدف تحسين تسويق الشركة، وفي هذه الحالة سيتم تقديم البيانات بشكل إجمالي.

32.16. فقط بالقدر اللازم، لمراكز أبحاث السوق التي تُجري استطلاعات رأي عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني بهدف تحسين خدمات الشركة، وفي هذه الحالة سيتم تقديم بيانات الاتصال فقط.

32.17. عند الضرورة لكي تتمكن الشركة من الدفاع عن حقوقها القانونية أو ممارستها أمام أي محكمة أو هيئة تحكيم أو محكم أو أمين مظالم أو جهة حكومية.

32.18. لأي شخص مُصرَّح له من قبلكم.

32.19. لأي شركة تابعة أو وسيط تعريف للشركة أو أي شركة أخرى ضمن نفس مجموعة الشركة.

32.20. لأي طرف ثالث حيث يكون هذا الإفصاح مطلوبًا لإنفاذ أو تطبيق شروطنا وأحكامنا أو أي اتفاقيات أخرى ذات صلة.

32.21. يحق للشركة، بموجب هذا الاتفاق، نقل أو تحويل أو تنازل أو تجديد أي من حقوقها أو منافعها أو التزاماتها بموجب هذا الاتفاق إلى الخلفاء أو المتنازل لهم أو المحال إليهم أو المشترين، مع إشعار العميل كتابيًا قبل عشرة أيام عمل. ويسري هذا في حال قررت الشركة بيع أو نقل أو التنازل أو تجديد أي من حقوقها أو منافعها أو التزاماتها بموجب هذا الاتفاق أو جميعها إلى طرف ثالث، أو في حال تنفيذ الاتفاق بالكامل، شريطة إشعار العميل كتابيًا قبل خمسة عشر يوم عمل. ويجوز القيام بذلك، دون قيد أو شرط، في حال اندماج الشركة أو استحواذ طرف ثالث عليها، أو إعادة هيكلة الشركة، أو تصفيتها، أو بيع أو نقل كل أو جزء من أعمال الشركة أو أصولها إلى طرف ثالث.

32.22. يتم الإفصاح عن معلومات العميل فيما يتعلق بدافعي الضرائب الأمريكيين وفقًا لمصلحة الضرائب الأمريكية (IRS) وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) الأمريكي.

32.23. تقوم الشركة بتسجيل جميع الاتصالات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المكالمات الهاتفية الواردة والصادرة، بالإضافة إلى الاتصالات الإلكترونية الأخرى المتعلقة بأي معاملات مبرمة، والمحادثات المباشرة، ورسائل البريد الإلكتروني. وتُعد هذه الاتصالات والتسجيلات ملكية حصريّة للشركة. ويقبل العميل هذه التسجيلات كدليل قاطع على المحادثات المسجلة.

32.24. يوافق العميل على أنه يجوز للشركة، من وقت لآخر، التواصل معه مباشرةً لغرض إدارة بنود الاتفاقية.

32.25. يوافق العميل على أن تقوم الشركة أو أي شركة تابعة لها أو أي شركة أخرى ضمن نفس المجموعة بالتواصل معه من حين لآخر عبر الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو البريد العادي لأغراض التسويق، وذلك لإطلاعه على المنتجات أو الخدمات التي قد تهمه أو لإجراء أبحاث السوق.

32.26. في حال حدوث أي تغيير في بيانات العميل الشخصية خلال فترة العلاقة التجارية، يجب على العميل التأكد من تحديث هذه البيانات ودقتها من خلال التواصل مع الشركة في أقرب وقت ممكن.

32.27. لأغراض مكافحة غسل الأموال، وامتثالاً لأحكام القانون، ستحتفظ الشركة بسجلات تتضمن بيانات العميل الشخصية، ومعلومات التداول، ووثائق فتح الحساب، والاتصالات الهاتفية والإلكترونية، وأي معلومات أخرى تتعلق بالعمل.

32.28. للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول كيفية معالجة الشركة للبيانات الشخصية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الأساس القانوني لمعالجة البيانات الشخصية، وحقوق صاحب البيانات، والمبادئ والمعلومات المتعلقة بنقل البيانات الشخصية، والتدابير المتخذة لأمن بيانات العميل الشخصية، ومعلومات حول كيفية تقديم العميل شكوى أو تعليق بخصوص بياناته الشخصية، يُرجى مراجعة سياسة الخصوصية الخاصة بالشركة والمتاحة على موقعها الإلكتروني.

32.29. يُقرّ العميل ويوافق على تخزين بياناته الشخصية (وسجلات تعاملاته مع الشركة) طالما كان حسابه نشطًا ومسجلًا لدى الشركة، و/أو وفقًا لما يقتضيه القانون المعمول به.

32.30. تعالج الشركة البيانات الشخصية للعميل للأغراض المذكورة هنا استنادًا إلى الأسس القانونية التالية: (أ) موافقة العميل (إن وجدت)؛ (ب) ضرورة المعالجة لتنفيذ عقد الشركة واتخاذ الإجراءات اللازمة بناءً على طلب العميل قبل إبرام العقد؛ (ج) ضرورة المعالجة للامتثال لالتزام قانوني تخضع له الشركة؛ (د) ضرورة المعالجة لتحقيق المصالح المشروعة للشركة (مع مراعاة الحقوق والحريات الأساسية للفرد المعني التي لها الأولوية على هذه المصالح).

32.31. تفتح الشركة عن البيانات الشخصية للعملاء للشركات التابعة، والشركات المنتمية إلى المجموعة نفسها، والجهات الحكومية، وشركات التسويق، وشركاء الأعمال، ومقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات، والمؤسسات المالية الأخرى مثل مقدمي خدمات الدفع والبنوك، والجهات الخارجية المُعَرَّفة، وذلك للأغراض الموضحة في هذا الاتفاق.

32.32. تتخذ الشركة التدابير التقنية والتنظيمية المناسبة لضمان مستوى أمان كافٍ يتناسب مع المخاطر القائمة. إن نقل البيانات عبر الإنترنت و/أو الشبكات الأخرى لا يضمن دائمًا الأمان المناسب للبيانات الشخصية، وبالتالي يجب على العميل دائمًا التأكد من نقل البيانات عبر وسائل آمنة.

32.33. بقبول الأحكام الواردة هنا، يوافق العميل ويقر بأن المعلومات والمحتوى التالي يُعتبران غير سرّيين وغير مملوكين (باستثناء بيانات العميل الشخصية كما هو موضح أدناه). يشمل المحتوى الذي قد يُعرض علنًا على مواقع الشركة الإلكترونية وتطبيقات منصة التداول ما يلي: اسم مستخدم العميل، وصورته/رمزه الشخصي (إن وُجد)، ومكان إقامته، وجنسه، وشبكات، وقائمة المستخدمين الذين يتابعون العميل، والمستخدمين الذين ينسخون منشورات العميل أو ينسخونها تلقائيًا، وقائمة المستخدمين الذين يتابعهم العميل أو ينسخهم أو ينسخهم تلقائيًا، وأي حالة/منشورات/مدونات على الشبكة، وأي خيارات محتوى أخرى تُمكن مستخدمي الشركة من التفاعل فيما بينهم، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المحتوى والمعلومات التي ينشرها العميل على مجتمع الشركة، والتعليقات، والآراء، والمنشورات، والإعجابات، والمدونات، وجميع المعلومات التي يقدمها العميل للشركة عبر موقعنا الإلكتروني، وتطبيقاتنا على الهاتف المحمول، و/أو عبر البريد الإلكتروني، أو الدردشة، أو الفاكس، أو الهاتف، و/أو أي وسيلة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، إذا اختار العميل استخدام أحد تطبيقات الشركة المُقدمة عبر عند استخدام الشبكات الاجتماعية (مثل فيسبوك، وتويتر، وإنستغرام، وغيرها)، سيتمكن تطبيق الشركة من الوصول إلى المعلومات العامة لحساب العميل على الشبكة الاجتماعية، والتي تشمل اسم العميل واسم المستخدم الخاص به، وصورة ملفه الشخصي، وجنسه، والشبكات التي يتابعها، ومعرّف المستخدم، وقائمة الأصدقاء، وأي معلومات أخرى شاركها العميل مع الجميع على الشبكة الاجتماعية المعنية. قد يتم جمع معلومات إضافية في حملات محددة على الشبكات الاجتماعية، وفقًا لما هو منصوص عليه في الشروط والأحكام الخاصة بكل حملة. تُعتبر جميع نتائج أداء معلومات المحفظة والتداول معلومات غير سرّية وغير مملوكة، وهي ملك للشركة. بتقديم هذا المحتوى، يمنح العميل الشركة ترخيصًا عالميًا غير حصري، وغير قابل للإلغاء، وقابل للتحويل، وقابل للتخصيص من الباطن، ومجاني، لاستخدام ونسخ وتخزين وعرض و/أو نشر كل أو أي جزء من محتوى العميل، ويحق للشركة استخدام هذا المحتوى بأي شكل أو وسيلة إعلامية، دون أي قيود أو إسناد أو عوائد أو تعويض آخر للعميل، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، داخل أو خارج يجب عليك التحقق من المعلومات الشخصية التي نتناولها على موقع الشركة الإلكتروني، وفي الإعلانات، وفي وسائل الإعلام المطبوعة، والصحف، كما هو موضح أدناه.

32.34. للتحقق من هويتك لأغراض مكافحة غسل الأموال وتحديد الهوية وتخفيف المخاطر، وبقبول هذه الاتفاقية، يوافق العميل على تزويد الشركة ببياناته الشخصية، حتى تتمكن الشركة من اتخاذ أي إجراءات تضمن هوية العميل وصحة المعلومات المقدمة أثناء فتح الحساب.

33. المُعرّف

33.1. في حال تعريف العميل بالشركة عن طريق طرف ثالث، كوكيل أعمال أو شريك أو جهة تابعة ("المُعرّف")، يُقرّ العميل بأن الشركة غير مُلزّمة بأي اتفاقيات منفصلة مُبرمة بينه وبين المُعرّف. كما يُوضّح أن المُعرّف غير مُخوّل من قِبَلنا بالزام الشركة بأي شكل من الأشكال، أو تقديم قروض باسمنا، أو تقديم ضمانات ضد الخسائر، أو تقديم خدمات استثمارية أو استشارات قانونية أو استثمارية أو ضريبية باسمنا. كما يُذكر أن المُعرّف غير مُخوّل من قِبَلنا بتحصيل أموال من العميل لإيداعها في حسابه، وعليه استخدام طرق الإيداع المقبولة لدى الشركة.

33.2. يُقرّ العميل بأن الشركة ستدفع للمُعرّف حوافز مقابل تعريف العملاء. تُحتسب الرسوم لكل تفعيل حساب. ومن المفهوم أن حجم أعمال العميل لن يتأثر سلبيًا بالحوافز المدفوعة للمُعرّف. سيتم الكشف عن المزيد من التفاصيل حول هذه الحوافز للعميل عند الطلب.

34. الممثل المعتمد

34.1. يجوز للشركة، في بعض الحالات، قبول ممثل معتمد نيابةً عن العميل لتقديم طلبات الشراء للشركة أو للتعامل مع أي مسائل أخرى تتعلق بحساب العميل أو بهذه الاتفاقية، شريطة أن يُخطر العميل الشركة كتابيًا مسبقًا بتعيين الممثل المعتمد، وأن يُقدم المستندات المتعلقة بالتزامات الشركة بمكافحة غسل الأموال، ومستندات التفويض لإثبات ذلك، حسبما تطلبه الشركة، على أن تكون هذه المستندات مصدقة حسب الأصول بما يرضي الشركة، وأن يكون هذا الشخص معتمدًا من قبل الشركة ومستوفيًا لجميع متطلباتها.

34.2. ما لم تتلقَّ الشركة إشعارًا كتابيًا من العميل بإنهاء تفويض الممثل المعتمد، فإن للشركة، دون الإخلال بالبند 33.4 أدناه، الحق في الاستمرار في قبول طلبات الشراء و/أو التعليمات الأخرى المتعلقة بحساب العميل من قبل الممثل المعتمد نيابةً عن العميل، وسيعترف العميل بصحة هذه الطلبات والزامها له.

- 34.3. يجب أن تتلقى الشركة إشعارًا كتابيًا بإنهاء تفويض الممثل المعتمد قبل خمسة أيام عمل على الأقل من تاريخ إنهاء التفويض.
- 34.4. يحق للشركة (وليس عليها التزام تجاه العميل) رفض قبول الطلبات و/أو التعليمات الأخرى المتعلقة بحساب العميل من الممثل المعتمد في أي من الحالات التالية:
- 34.4.1. إذا اشتبهت الشركة بشكل معقول في أن الممثل المعتمد غير مخول قانونًا أو غير مصرح له بالتصرف على هذا النحو؛
- 34.4.2. وقوع حالة تقصير؛
- 34.4.3. لضمان امتثال الشركة لقواعد السوق و/أو الممارسات ذات الصلة، واللوائح المعمول بها، أو القوانين الأخرى السارية؛ أو
- 34.4.4. لحماية مصالح العميل.

35. أصحاب الحسابات المتعددة

- 35.1. في حال كان العميل يتألف من شخصين أو أكثر، تكون المسؤوليات والالتزامات بموجب الاتفاقية تضامنية. ويُعتبر أي إنذار أو إشعار آخر يُوجّه إلى أحد الأشخاص الذين يشكلون العميل بمثابة إشعار مُوجّه إلى جميع الأشخاص الذين يشكلون العميل. كما يُعتبر أي طلب يُصدره أحد الأشخاص الذين يشكلون العميل بمثابة طلب مُصدر من جميع الأشخاص الذين يشكلون العميل.
- 35.2. في حال وفاة أو عجز أحد الأشخاص الذين يشكلون العميل، تُحوّل جميع الأموال التي تحتفظ بها الشركة أو من ترشحه إلى الورثة الباقين على قيد الحياة، وتكون جميع الالتزامات والمسؤوليات المستحقة للشركة من مسؤولية هؤلاء الورثة.

36. القيود القانونية

- 36.1. دون الإخلال بما سبق، فإن منصة شركتنا غير متاحة في المناطق التي يُحظر فيها الوصول إليها و/أو استخدامها، ونحتفظ بحقنا في رفض أو إلغاء منصة شركتنا و/أو أي جزء أو مكون منها، وفقًا لتقديرنا المطلق ولأي سبب وفي أي وقت، دون أن نكون ملزمين بتقديم أي تفسير أو تبرير لذلك.
- 36.2. لا تُشكّل منصة شركتنا، ولا يجوز استخدامها لأغراض، عرضًا أو التماسًا لأي شخص في أي ولاية قضائية لا يُصرح فيها بمثل هذا العرض أو التماس، أو لأي شخص يُحظر عليه قانونًا تلقي مثل هذا العرض أو التماس. قد يكون الوصول إلى منصة شركتنا أو استخدامها، وعرض العقود المالية من خلالها، مقيدًا في بعض الولايات القضائية، وعليه، يُطلب من المستخدمين الذين يصلون إلى منصة شركتنا الاطلاع على هذه القيود والالتزام بها.

ملاحظة هامة: لا نقبل أي معاملات تجارية من عملاء مقيمين في الولايات المتحدة. نحتفظ بالحق في فرض متطلبات أو شروط إضافية لقبول العملاء المقيمين في دول محددة أو القادمين منها في أي وقت، وذلك وفقًا لتقديرنا المطلق والحصري، دون أن نكون ملزمين بتقديم أي تفسير أو تبرير.

37. مكالمة الامتثال

- 37.1. تعني مكالمة الامتثال المحادثة الهاتفية بين الشركة والعميل خلال الخطوة الأخيرة من عملية التحقق.
- 37.2. يقَرّ العميل بأنه سيتولى إدارة حسابه بنفسه وسيتخذ قراراته الاستثمارية.
- 37.3. توضح الشركة أن المواد التسويقية أو الجلسات التعليمية هي لأغراض إعلامية فقط ولا تتضمن أي نصائح استثمارية.
- 37.4. تُؤكّد الشركة أن الموظفين والشركاء لديهم عقود مدفوعة الأجر خاصة بهم مع الشركة، ولذلك، يُحظر عليهم منعًا باتًا إبرام أي

ترتيبات مالية مع العملاء.

37.5. خلال مكالمة الامتثال، يُسأل العميل أيضًا عما إذا كان قد فهم سياسات الشركة ومنتجاتها المالية والمخاطر المرتبطة بتداول عقود الفروقات.

37.6. ستحاول الشركة الاتصال بالعميل وإرسال بريد إلكتروني إليه مرتين. إذا لم يرد العميل على أي مما سبق، فستتبع الشركة أحد الإجراءين التاليين: (1) إذا كان لدى العميل صفقات مفتوحة، فسيتم تعطيل خيارات الإيداع الخاصة به، و(2) إذا لم يكن لدى العميل أي صفقات مفتوحة، فسيتم تعطيل منصة التداول.

37.7. بمجرد أن يكمل العميل مكالمة الامتثال الخاصة به، سيتم تفعيل كل شيء مرة أخرى.

٣٨. وسائل الاتصال

٣٨.١. للتواصل مع العميل، يجوز للشركة استخدام أي من الوسائل التالية: البريد الإلكتروني، البرامج، الفاكس، الهاتف، البريد العادي، أو خدمات البريد السريع. جميع بيانات الاتصال الخاصة بالشركة متاحة على موقعها الإلكتروني. يُرجى العلم بأن جميع الإشعارات والتعليمات والمراسلات الأخرى التي تُقدم إلى الشركة بموجب هذا الاتفاق يجب أن تكون كتابية. يتحمل العميل مسؤولية التأكد من قراءة جميع المراسلات التي قد ترسلها الشركة إليه من وقت لآخر، عبر أي وسيلة اتصال معتمدة.

٣٨.٢. اللغة الرسمية للشركة هي اللغة الإنجليزية، ويجب على العميل دائمًا قراءة الموقع الإلكتروني الرئيسي والرجوع إليه للاطلاع على جميع المعلومات والإفصاحات المتعلقة بالشركة وخدماتها وأنشطتها. إن الترجمة أو المعلومات المقدمة بلغات أخرى غير الإنجليزية هي لأغراض إعلامية فقط، ولا تُلزم الشركة بأي شكل من الأشكال، ولا يترتب عليها أي أثر قانوني، ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية أو تبعه قانونية فيما يتعلق بصحة المعلومات الواردة فيها.

٣٨.٣. يوافق العميل على استلام وثائق تعريف المنتج (KIDS) عبر موقع الشركة الإلكتروني. ويحق للعميل طلب نسخة ورقية من وثائق تعريف المنتج مجانًا في أي وقت.

38.4. ستستخدم الشركة بيانات الاتصال التي قدمها العميل عند إنشاء حسابه أو التي تم تحديثها لاحقًا للتواصل معه. لذا، يلتزم العميل بإبلاغ الشركة فورًا بأي تغيير في بيانات الاتصال الخاصة به. يجوز للشركة مسح المستندات المرسلة عبر الفاكس ضوئيًا، وتُعتبر نسخة من هذه المستندات دليلاً على صحة المعلومات.

38.5. يحق للعميل الاتصال بالشركة خلال ساعات العمل الرسمية، أي بين الساعة التاسعة صباحًا والسادسة مساءً (بتوقيت غرينتش +3) في أي يوم عمل. وفي حال احتاجت الشركة إلى الاتصال بالعميل بشكل عاجل بخصوص حسابه، يجوز لها الاتصال به خارج ساعات العمل الرسمية.

38.6. مع مراعاة أحكام الفقرة 30.7، تُعتبر أي مراسلات مُرسلة إلى أي من الطرفين، حسب الاقتضاء، (مستندات، إشعارات، تأكيدات، بيانات، تقارير، إلخ) مُستلمة:

38.6.1. في حال إرسالها عبر البريد الإلكتروني، خلال ساعة واحدة من إرسالها، شريطة أن يكون البريد الإلكتروني قد غادر برنامج Outlook الخاص بالمرسل؛

38.6.2. في حال إرسالها عبر البريد الداخلي للمنصة، فور إرسالها؛

38.6.3. في حال إرسالها عبر الفاكس، عند استلام المرسل تقرير إرسال من جهاز الفاكس الخاص به يُؤكد استلام الرسالة من جهاز الفاكس الخاص بالمستلم؛

38.6.4. إذا تم إرسالها عبر الهاتف، بمجرد انتهاء المكالمة الهاتفية؛

38.6.5. في حال الإرسال بالبريد، بعد سبعة أيام تقويمية من تاريخ الإرسال؛

- 38.6.6. في حال الإرسال عبر خدمة البريد السريع، في تاريخ توقيع الوثيقة عند استلام الإشعار؛
- 38.6.7. في حال الإرسال بالبريد الجوي، بعد ثمانية أيام عمل من تاريخ الإرسال؛
- 38.6.8. في حال النشر على موقع الشركة الإلكتروني، خلال ساعة واحدة من تاريخ النشر.
- 38.7. يجب استلام جميع الإشعارات الخطية المرسلة إلى الشركة خلال ساعات العمل الرسمية. أما الإشعارات التي تُستلم خارج ساعات العمل، فتُعتبر مستلمة في يوم العمل التالي.
- 38.8. يُقرّ العميل ويوافق على أن جميع الإشعارات التي تُرسلها الشركة إليه سترسل إليه عبر البريد الإلكتروني على العنوان المُسجّل في حسابه، أو عبر البريد العادي على آخر عنوان سكن مُسجّل لديه لدى الشركة. يُقرّ العميل ويوافق بموجب هذه الاتفاقية على أن مسؤولية تزويد الشركة بمعلومات اتصال دقيقة ومُحدّثة تقع على عاتقه.
- 38.9. تُعتبر أي طلبات أو تعليمات يُقدّمها العميل عبر البريد الإلكتروني أو أي وسيلة إلكترونية أخرى بمثابة إثبات على صحة هذه الطلبات أو التعليمات.
- 38.10. لا تتحمّل الشركة مسؤولية تغطية أي رسوم مُتكبّدة فيما يتعلق باستخدام وسائل الاتصالات. ويتحمّل العميل مسؤولية تسوية أي رسوم اتصالات مع مزوّد خدمة الاتصالات المعني.
- 38.11. تحتفظ الشركة بالحق في اتخاذ الإجراءات التالية في حال تصرف العميل أو العميل المحتمل بسلوك غير لائق أو مسيء أو غير معقول، وفقاً لما هو منصوص عليه في الملحق (أ) من اتفاقية (العميل):

38.11.1. إنهاء أو حظر الاتصال الهاتفي/المحادثة في أي وقت؛

38.11.2. رفض أو إيقاف التواصل بشأن أي مشكلة أو شكوى تُعتبر تافهة أو كيدية، وترى الشركة أنها قد تمت الإجابة عليها مسبقاً، وأن القضية قد أُغلقت؛

38.11.3. التوقف عن التواصل المباشر مع العميل عبر الهاتف، والاعتماد على التواصل الكتابي كوسيلة وحيدة؛

38.11.4. إنهاء الحساب مع العميل.

39. تسجيل الاتصالات

39.1. وفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة، تحتفظ الشركة بسجلات لجميع الخدمات والأنشطة التي تقدمها، وكذلك لجميع المعاملات التي تُجرىها. وعليه، تُسجّل الشركة جميع الاتصالات بين العميل والشركة، وتُعدّ هذه التسجيلات ملغاً حصرياً للشركة.

39.2. كما يُقرّ العميل ويوافق على أن للشركة الحق في مراقبة و/أو تسجيل أي اتصالات إلكترونية بين الطرفين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المكالمات الهاتفية، ورسائل البريد الإلكتروني، والرسائل النصية القصيرة، والرسائل الفورية، المتعلقة بأي معاملات تُجرى عند التعامل مع حساب الشركة، وتقديم الخدمات المتعلقة باستلام طلبات العملاء وإرسالها وتنفيذها، بالإضافة إلى مراقبة الجودة والتدريب والأغراض التنظيمية الأخرى.

39.3. ستقوم الشركة أيضاً بتسجيل أي اتصالات أخرى بين الطرفين، بما في ذلك رسائل الدردشة والبريد الإلكتروني وغيرها من الاتصالات الإلكترونية، حتى لو لم تُفض هذه المحادثات أو الاتصالات إلى إبرام مثل هذه المعاملات أو تقديم خدمات طلبات العملاء. وتحتفظ الشركة بحق استخدام هذه السجلات حيثما تراه ضرورياً، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، حالات تسوية المنازعات.

39.4. يجوز للشركة تسجيل المكالمات الهاتفية دون استخدام نغمة تحذيرية لضمان تسجيل الشروط الأساسية لأي معاملة وأي

معلومات جوهرية أخرى متعلقة بها بدقة وسرعة. تُخزّن جميع التسجيلات على وسيط دائم، مما يسمح للشركة بإعادة تشغيلها أو نسخها والاحتفاظ بها بشكل يمنع تعديل النسخة الأصلية أو حذفها. يجوز تقديم نسخ من هذه التسجيلات إلى الجهات التنظيمية بناءً على طلبها، وذلك لتمكين الشركة من الامتثال لالتزاماتها التنظيمية دون موافقة العميل.

39.5. تُحفظ نسخ من هذه التسجيلات لأي مدة زمنية يقتضيها التشريع المعمول به، بدءاً من تاريخ إنشاء التسجيل. يحق للعميل طلب نسخة من الاتصالات المسجلة، وستقدمها الشركة بناءً على طلب خطي منه.

40. الإقرارات والضمانات

40.1. يُقرّ العميل ويضمن للشركة ما يلي:

40.1.1. أنه/أنها يبلغ من العمر 18 عامًا على الأقل، أو سن الرشد القانوني، و/أو يتمتع بالأهلية الكاملة، و/أو مؤهل لإبرام هذا الاتفاق، وللمشاركة في أنشطة الاستثمار المالي بموجب قوانين أي ولاية قضائية تنطبق عليه/عليها، وأنه/أنها على دراية بالقوانين واللوائح المحلية لبلد إقامته/إقامتها فيما يتعلق بأهليته/أهليتها لإبرام هذا الاتفاق، وأن المعلومات التي يقدمها/تقدمها أثناء عملية التسجيل، وكذلك في أي مستندات صادرة عن الشركة، صحيحة ودقيقة وكاملة، وأنه/أنها سيبلغ/ستبلغ الشركة فورًا بأي تغييرات تطرأ على التفاصيل أو المعلومات المقدمة للشركة؛ و

40.1.2. أنه/أنها يتمتع/تتمتع بالأهلية العقلية الكاملة وقادر/قادرة على اتخاذ القرارات الخاصة به/بها؛ و

40.1.3. لا توجد قيود على الأسواق أو الأدوات المالية التي سترسل فيها أي معاملات للتنفيذ، وذلك بحسب جنسية العميل أو دينه. و

40.1.4. لن تخالف جميع الإجراءات المتخذة بموجب هذه الاتفاقية أي قانون أو قاعدة سارية على العميل أو على الولاية القضائية التي يقيم فيها، أو أي اتفاقية يلتزم بها العميل أو تؤثر على أي من أصوله أو أمواله؛ و

40.1.5. لن يستخدم/تستخدم الملكية الفكرية أو المنصة أو الموقع الإلكتروني بما يخالف هذه الاتفاقية، أو لأغراض غير مصرح بها أو غير قانونية، وسيستخدم/ستستخدم الملكية الفكرية والمنصة والموقع الإلكتروني فقط لصالح حساب العميل الخاص به وليس نيابة عن أي شخص آخر؛

40.1.6. هو/هي مخول/مخولة حسب الأصول لإبرام هذه الاتفاقية، وإصدار الأوامر، والوفاء بالتزاماته/التزاماتها بموجبها؛ و

40.1.7. هو/هي الشخص الذي أكمل نموذج طلب فتح الحساب، أو إذا كان العميل شركة، فإن الشخص الذي أكمل نموذج طلب فتح الحساب نيابةً عن العميل مخوّلٌ بذلك حسب الأصول؛ و

40.1.8. هو/هي يتصرف بصفته أصيلاً وليس وكيلًا أو ممثلًا أو أمينًا أو قِيمًا نيابةً عن شخص آخر. لا يجوز للعميل التصرف نيابةً عن شخص آخر إلا إذا وافقت الشركة على ذلك كتابةً، وبشرط استلام جميع المستندات المطلوبة من الشركة لهذا الغرض؛ و

40.1.9. المعلومات التي قدمها العميل للشركة في نموذج طلب فتح الحساب وفي أي وقت لاحق صحيحة ودقيقة وكاملة، والمستندات التي سلمها العميل سارية المفعول وأصلية؛ و

40.1.10. هو/هي قد قرأ وفهم تمامًا بنود الاتفاقية، بما في ذلك المعلومات الواردة في الملاحق؛ و

40.1.11. الأموال المستخدمة في التداول ليست بأي شكل من الأشكال، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، عائدات أي نشاط غير قانوني، ولا تُستخدم أو يُعتمد استخدامها لتمويل الإرهاب؛

40.1.12. ليس/ليست من الشخصيات السياسية البارزة، ولا تربطه/تربطها أي علاقة (كأن يكون/تكون قريبًا/قريبة أو شريكًا/شريكة عمل) بشخص يشغل أو شغل منصبًا عامًا بارزًا خلال الاثني عشر شهرًا الماضية. إذا كان البيان أعلاه غير صحيح، وفي حال لم يفصح العميل عن ذلك مسبقًا في نموذج طلب فتح الحساب، فعليه/عليها إبلاغ الشركة في أقرب وقت ممكن، وإخطارها إذا أصبح/أصبحت في أي مرحلة من مراحل هذا الاتفاق من الشخصيات السياسية البارزة.

40.1.13. ليس العميل من الولايات المتحدة الأمريكية، أو كندا، أو كوريا الشمالية، أو إيران، حيث لا تقبل الشركة عملاء من هذه الدول، ومن أي دول أخرى تخضع لشروط أو قيود قانونية خاصة.

40.1.14. قرأت/قرأت العميل/العميلة إشعار الإفصاح عن المخاطر والتحذيرات وفهمه/فهمتها؛ و

40.1.15. يوافق/توافق العميل/العميلة على تلقي معلومات هذا الاتفاق عبر موقع إلكتروني أو بريد إلكتروني؛ و

40.1.16. يؤكد/تؤكد العميل/العميلة أنه/أنها يتمتع/تتمتع بإمكانية الوصول المنتظم إلى الإنترنت، ويوافق/توافق على تزويده/تزويدها بالمعلومات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، معلومات حول تعديلات الشروط والأحكام، والتكاليف، والرسوم، وهذه الاتفاقية، والسياسات، ومعلومات حول طبيعة ومخاطر الاستثمارات، وذلك عن طريق نشر هذه المعلومات على الموقع الإلكتروني أو عبر البريد الإلكتروني. وإذا رغب العميل/العميلة، فيمكنه/يمكنها طلب تزويده/تزويدها بهذه الوثائق من الشركة و/أو إرسالها إليه/إليها عبر البريد أو الفاكس.

40.1.17. أن جميع المستندات التي يقدمها العميل أو من ينوب عنه إلى الشركة صحيحة وسارية المفعول وموثوقة في جميع الأوقات. وأن أي معلومات يقدمها العميل للشركة لن تكون مضللة، وستكون صحيحة ودقيقة من جميع النواحي الجوهرية. وسُيبلغ العميل الشركة في حال تغير موقفه، أو إذا أصبحت المعلومات المقدمة للشركة مضللة أو لا تعكس بشكل جوهري قدرة العميل وكفاءته على التداول مع الشركة؛ و

40.1.18. يوافق العميل على أن تعمل الشركة، لغرض إرسال أوامر التنفيذ، كوكيل نيابةً عنه، وستسعى جاهدةً لإيجاد أفضل منصة تنفيذ (مُزوّد سيولة) لتنفيذ أوامر العميل. ويُذكر صراحةً أن الشركة قد تتلقى أجزاً أو خصماً أو مزايا غير نقدية من منصات التنفيذ مقابل توجيه أوامر العملاء إليها. وقد ينطوي ذلك على مخاطر إضافية لتضارب المصالح. حرصاً على الشفافية، يُبلغ العميل بذلك ويقبل هذا الخطر عند التعامل مع الشركة؛ و

40.1.19. يُقرّ العميل بأن الشركة تعمل كطرف مقابل رئيسي في معاملات عملائها، وأن جزءاً من هذه المعاملات أو كلها تُغطى داخل الشركة أو قد تُغطى مع كيانات تابعة للمجموعة نفسها. قد ينطوي ذلك على مخاطر إضافية لتضارب المصالح، وحرصاً على الشفافية، يُبلغ العميل بذلك ويقبل هذا الخطر عند التعامل مع الشركة؛ و

40.1.20. يُقرّ العميل بموجب هذا بأن الشركة قد تتلقى مكافآت أو خصومات أو مزايا غير نقدية من منصات التنفيذ مقابل توجيه أوامر العملاء إليها. وقد ينطوي ذلك على مخاطر إضافية لتضارب المصالح. ولضمان الشفافية، يُبلغ العميل بذلك ويقبل هذه المخاطر عند التعامل مع الشركة؛ و

40.1.21. يُصرّح العميل ويؤكد ويضمن بشكل قاطع أنه اختار مبلغ الاستثمار مع مراعاة ظروفه المالية الكاملة، والذي يعتبره معقولاً في ظل هذه الظروف، وأن أي أموال يودعها العميل لدى الشركة ستكون ملكاً حصرياً له، خالية من أي رهن أو حجز أو ضمان أو أي عبء آخر، وأنها لن تكون، بشكل مباشر أو غير مباشر، عائدات أي فعل أو امتناع غير قانوني، ولا نتاجاً لأي نشاط إجرامي؛ و

40.1.22. يتصرف/تتصرف لصالح نفسه/نفسها وليس كمثل أو كوصي على أي شخص ثالث، ما لم يقدم/تقدم، بما يرضي الشركة، وثيقة توكيل رسمية تمكنه/تمكّنها من التصرف كمثل و/أو وصي على أي شخص ثالث؛

40.1.23. يُقرّ العميل بأنه غير مُلزم بإبلاغه بشكل فردي بأي تطورات أو تغييرات في القوانين والتوجيهات واللوائح والمعلومات والسياسات السارية الصادرة عن أي جهة مختصة، ولكن ينبغي على العميل الرجوع إلى موقع الشركة الإلكتروني للحصول على جميع هذه البيانات والمعلومات، بالإضافة إلى أي وثائق أخرى قد تنشرها الشركة من حين لآخر؛

40.1.24. يضمن العميل أنه يتمتع بإمكانية الوصول المنتظم إلى الإنترنت، وإلى عنوان البريد الإلكتروني وصندوق البريد الذي قدمه، ويُتفق صراحةً بموجب هذا على أنه من المناسب للشركة إبلاغ العميل بالمعلومات المتعلقة بهذا الاتفاق وتقديم خدمات الاستثمار، عبر الوسائل الإلكترونية، بما في ذلك من خلال موقع الشركة الإلكتروني، حتى وإن لم تكن هذه المعلومات موجهة إليه شخصياً؛ و

40.1.25. يضمن ويقر بأنه سيعوض الشركة ويحافظ على تعويضها ضد أي مطالبة أو ضرر أو مسؤولية أو تكاليف أو نفقات لأي طرف ثالث و/أو التي قد تسدها الشركة والتي قد تنشأ فيما يتعلق بهذا الاتفاق و/أو فيما يتعلق بتقديم خدمات الاستثمار و/أو فيما يتعلق بالتصرف في الأدوات المالية للعميل و/أو فيما يتعلق بعدم تنفيذ أي من بيانات العميل و/أو أوامره و/أو تعليماته الواردة في هذا الاتفاق.

40.2. فيما يتعلق بأي بيانات سوقية أو معلومات أخرى نقدمها نحن أو أي مزود خدمة خارجي لك فيما يخص استخدامك لمنصة التداول:

أ) لا نتحمل نحن ولا أي مزود خدمة مسؤولية أو تبعة قانونية إذا كانت أي من هذه البيانات أو المعلومات غير دقيقة أو ناقصة بأي شكل من الأشكال؛

ب) لا نتحمل نحن ولا أي مزود خدمة مسؤولية أو تبعة قانونية عن أي إجراءات تتخذها أو لا تتخذها بناءً على هذه البيانات أو المعلومات؛

ج) ستستخدم هذه البيانات أو المعلومات فقط وفقاً للأغراض المنصوص عليها في اتفاقية العميل؛

د) تُعد هذه البيانات أو المعلومات ملكية خاصة بنا وبمزودي الخدمات الخارجيين، حسب الاقتضاء، ولن نقوم بإعادة إرسالها أو إعادة توزيعها أو نشرها أو الكشف عنها أو عرضها، كلياً أو جزئياً، لأطراف ثالثة إلا بما يقتضيه القانون المعمول به؛

هـ) يجب مشاركة هذه البيانات حصرياً مع الأطراف المصرح لها، وتحديدًا أنت، لضمان سلامة المعلومات وسريتها. تحظر الشركة منعاً باتاً نشر هذه المعلومات أو توزيعها على أفراد غير ذوي صلة، وذلك حفاظاً على بيئة عمل مهنية وشرعية؛ و

و) ستستخدم هذه البيانات أو المعلومات حصراً بما يتوافق مع جميع القوانين واللوائح المعمول بها.

41. التشهير العلني

41.1. لا يجوز للعميل التشهير بالشركة علناً أو نشر أي معلومات مضللة، بما في ذلك على مواقع التواصل الاجتماعي، أو المدونات، أو المواقع الإلكترونية، أو أي منصة إعلامية أو عامة أخرى. وفي حال ارتكاب مثل هذه الأفعال، تحتفظ الشركة بكافة حقوقها القانونية.

42. حدود المسؤولية والتعويض

42.1. لا تقدم الشركة أي ضمانات بشأن أداء قرارات التداول التي يتخذها العميل أو ربحيتها، وبالتالي، لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي فعل أو تقصير أو عن ملاءة أي طرف مقابل، أو بنك، أو أمين حفظ، أو مزود سيولة، أو أي طرف ثالث آخر، يعمل نيابةً عن العميل أو يتم من خلاله إجراء معاملات نيابةً عنه.

42.2. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسارة يتكبدها العميل فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها له بموجب هذا الاتفاق، ما لم تنشأ هذه الخسارة مباشرةً عن إهمال جسيم أو تقصير متعمد أو احتيال من جانب الشركة.

42.3. يتفق الطرفان بموجب هذا على أن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية تجاه العميل أو أي شخص آخر عن أي أضرار تبعية أو ظرفية أو خاصة أو غير مباشرة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، خسارة الأرباح، وضيق الفرص، والخسائر والأضرار التجارية المذكورة آنفاً) التي يتكبدها العميل فيما يتعلق بهذا الاتفاق.

42.4. رهناً بأحكام هذا الاتفاق واللوائح المعمول بها، يوافق العميل على ألا تتجاوز المسؤولية الإجمالية القصوى للشركة تجاهه، سواءً بموجب العقد أو المسؤولية التقصيرية (بما في ذلك الإهمال) أو غير ذلك، المبلغ الأعلى من بين المبلغ الذي يمكن للشركة استرداده بموجب تأمين المسؤولية المهنية الخاص بها في حال تسوية مطالبة العميل بالكامل (مطروحاً منه أي مبلغ، بخلاف أي مبلغ زائد تدفعه الشركة بموجب شروط هذا التأمين، لا تستطيع الشركة استرداده لأسباب خارجة عن إرادتها).

42.5. يوافق العميل مع الشركة (لصالح الشركة ولصالح أي شخص هو أو كان عضواً أو مديراً أو مستشاراً أو موظفاً في الشركة، ويجوز الإشارة إلى كل منهم بـ"الشخص ذي الصلة")، على أن الشركة وحدها هي المسؤولة تجاه العميل، وأنه لا يتحمل أي شخص ذي صلة (مثل المدير أو الموظف أو الشركة التابعة) أي مسؤولية شخصية تجاه العميل (سواءً بموجب العقد أو المسؤولية التقصيرية بما في ذلك الإهمال أو غير ذلك).

42.6. باستثناء حالات الإهمال الجسيم أو التقصير المتعمد أو الاحتيال من جانب الشركة، يلتزم العميل بتعويض الشركة و/أو مديريها و/أو موظفيها و/أو ممثليها عن أي مطالبة من أطراف ثالثة و/أو عن أي خسارة أو مسؤولية أو تكاليف أو نفقات قد تتكبدها الشركة أو أي

طرف ثالث أو يدفعها فيما يتعلق بأي فعل أو امتناع من جانب العميل و/أو ممثله/وكيله المعتمد و/أو بسبب تنفيذ الاتفاقية و/أو تقديم أي خدمات و/أو تصفية أي أدوات مالية للعميل لتسوية أي مطالبات للشركة.

43. القوة القاهرة

43.1. لا يتحمل أي من الطرفين مسؤولية عدم تنفيذ التزاماته بموجب هذا الاتفاق أو تنفيذها بشكل غير صحيح، إذا مُنِع هذا الطرف أو تأخر في تنفيذها بسبب وقوع ظروف و/أو أحداث القاهرة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

43.1.1. الإجراءات الحكومية، اندلاع الحرب أو الأعمال العدائية، التهديد بالحرب، العمليات العسكرية، التمرد، الأعمال الإرهابية، حالة الطوارئ الوطنية، الشغب، الإضراب، الاضطرابات المدنية، التخريب، المصادرة، أو أي كارثة دولية أخرى أو أزمة سياسية؛ و/أو

43.1.2. الكوارث الطبيعية، الزلازل، الأعاصير، الفيضانات، الحرائق، الأوبئة أو غيرها من الكوارث الطبيعية؛ و/أو

43.1.3. النزاعات العمالية باستثناء النزاعات المتعلقة بقوى العمل في الشركة؛ و/أو

43.1.4. إضرابات البريد أو غيرها من الإضرابات أو الإجراءات الصناعية المماثلة؛ و/أو

43.1.5. إخفاق أي مورد طرف ثالث، أو أي منظمة أخرى، لأي سبب كان، في أداء التزاماته.

43.1.6. قرارات صادرة عن الهيئات التشريعية و/أو الهيئات التنظيمية الأخرى تجعل من المستحيل على الطرف الوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاقية؛ و/أو

43.1.7. إعلان وقف مؤقت للخدمات المالية من قبل السلطات التنظيمية المختصة أو أي أعمال أو لوائح أخرى صادرة عن أي هيئة أو سلطة تنظيمية أو حكومية أو إشرافية أو فوق وطنية؛

43.1.8. توقف أو تعليق عمل أي سوق؛ و/أو

43.1.9. انقطاع الاتصال مع صانعي السوق لأي سبب من الأسباب، أو تعطل و/أو عدم تشغيل أي نظام معاملات حاسوبي بسبب عيب أو عطل في المعدات الميكانيكية، أو عطل أو انقطاع في خطوط الاتصال، أو أي مشاكل أخرى متعلقة بالاتصال، أو انقطاع أو عدم إمكانية الوصول إلى الإنترنت أو المنصة؛ و/أو

43.1.10. ظروف أخرى مماثلة خارجة عن سيطرة الطرف المتضرر والتي قد تحدث بعد إبرام الاتفاقية؛ و/أو

43.1.11. تعليق التداول في سوق ما، أو تصفية أو إغلاق أي سوق، أو تحديد حد أدنى أو أقصى لأسعار التداول في سوق تربط الشركة عروض أسعارها به، أو فرض قيود أو شروط خاصة أو غير معتادة على التداول في أي سوق من هذا القبيل، أو حظر تنظيمي على أنشطة أي طرف (ما لم تكن الشركة هي من تسببت في هذا الحظر)، أو قرارات السلطات الحكومية، أو الهيئات الإدارية للمنظمات ذاتية التنظيم، أو قرارات الهيئات الإدارية لمنصات التداول المنظمة؛ و/أو

43.1.12. تعطل أو فشل أو خلل في أي خطوط إلكترونية أو شبكية أو اتصالات (لا يعود إلى سوء نية أو تقصير متعمد من جانب الشركة)، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي عطل أو انقطاع في التيار الكهربائي، أو فشل في الإرسال أو الاتصالات أو مرافق الحاسوب، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر هجمات القرصنة و/أو غيرها من الأعمال غير القانونية ضد منصة التداول الإلكتروني للشركة و/أو معدات الشركة؛ و/أو

43.1.13. ظروف السوق غير الطبيعية، مثل التقلبات الشديدة أو عدم الاستقرار في الأصل/المنتج الأساسي وعمومًا في الأسواق، و/أو أي حدث استثنائي آخر خارج عن سيطرة الشركة المعقولة (مثل هجوم إرهابي، أو قرار حاسم من سلطة نقدية أو غيرها، أو استفتاء، إلخ) والذي قد يؤثر بشكل كبير على السوق وقد يتسبب في تحركات مفرطة في سعر أو عرض أو طلب أي أصل/منتج أساسي، و/أو قد يؤدي إلى إغلاق دائم للتداول في سوق أي أصل/منتج أساسي؛ و/أو

43.1.14. ظروف السوق غير الطبيعية، مثل التقلبات الشديدة أو عدم الاستقرار في الأسواق، مما يجعل الشركة غير قادرة على تلقي

البيانات أو تلقي البيانات الصحيحة من مزودي خدماتها لتقديم خدماتها على النحو الأمثل لعملائها؛ و/أو

43.1.15. مزودو السيولة الذين يتوقفون عن توفير السيولة للشركة أو يعجزون عن توفيرها لأسباب خارجة عن سيطرة الشركة المعقولة؛ و/أو

43.1.16. أي حدث أو فعل أو ظرف أو إجراء أو امتناع أو واقعة أخرى تتعلق، على سبيل المثال لا الحصر، بأي أحداث أو أنشطة أو امتناعات أو وقائع طبيعية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو تكنولوجية أو حكومية، والتي سيكون لها تأثير مباشر على الأسواق المنظمة، والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، أي إجراءات غير مشروعة خارجة عن سيطرة الشركة، ويكون تأثير تلك الأحداث بحيث لا تتمكن الشركة من اتخاذ أي إجراء معقول لتصحيح التقصير، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي حدث آخر قد تعتبره الشركة حالة سوقية غير طبيعية قد تعجز الشركة بموجبها عن تنفيذ طلب العميل بالسعر المعلن.

43.2. إذا قررت الشركة وقوع حدث قاهر، ودون الإخلال بأي حقوق أخرى لها بموجب الاتفاقية، ودون إشعار مسبق، يجوز لها في أي وقت، بحسن نية ومعقولة، اتخاذ إجراء واحد أو أكثر مما يلي:

43.2.1. تعليق أو تعديل تطبيق أيٍّ من بنود الاتفاقية أو جميعها، بالقدر الذي يجعل فيه حدث القوة القاهرة من المستحيل أو غير العملي للشركة الامتثال لها؛

43.2.2. اتخاذ أو الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أخرى تراها الشركة مناسبة بشكل معقول في ظل الظروف الراهنة، فيما يتعلق بوضع الشركة والعميل والعملاء الآخرين؛

43.2.3. إيقاف تشغيل المنصة (المنصات) في حالة حدوث عطل لأغراض الصيانة أو لتجنب الضرر؛

43.2.4. إلغاء أي طلبات من العملاء؛

43.2.5. رفض قبول طلبات من العملاء؛

43.2.6. تعطيل حساب العميل؛

43.2.7. زيادة متطلبات مستوى الهامش؛

43.2.8. تخفيض الرافعة المالية؛

43.2.9. تغيير فروق الأسعار؛

43.2.10. إغلاق أي صفقات مفتوحة بالسعر المتاح في ظل الظروف الراهنة؛

43.2.11. إجراء أي تعديلات ضرورية على الصفقات المفتوحة؛

43.2.12. تعليق أو إيقاف التداول مؤقتًا في أي أصل/منتج أساسي؛

43.2.13. إيقاف التداول؛

43.2.14. تعليق أو تقييد تقديم خدمات الشركة مؤقتًا؛

43.2.15. إلغاء جميع الصفقات المفتوحة في الأصول/المنتجات الأساسية المتأثرة؛

43.2.16. تغيير ساعات التداول للمعاملات في الأصول/المنتجات الأساسية المتأثرة؛

43.2.17. تقييد إمكانية إصدار التعليمات المتعلقة بالتداول؛

43.2.18. رفض أو تأخير معالجة أي طلب سحب؛

43.2.19. ممارسة أي حق مكفول للشركة بموجب هذا الاتفاق.

43.3. لا تتحمل الشركة مسؤولية أي خسارة قد يتكبدها العملاء نتيجة لحدث قاهر، إلا في حال كان ذلك ناتجًا عن تقصير متعمد أو إهمال جسيم من جانب الشركة.

- 43.4. ستبذل الشركة قصارى جهدها لاستئناف تقديم خدماتها على النحو الأمثل في أقرب وقت ممكن بعد وقوع حدث قاهر.
- 43.5. سنبُليكم الشركة كتابيًا في أقرب وقت ممكن في حالة وقوع حدث قاهر، والإجراءات التي يجب على الشركة اتخاذها.

44. التعديلات

- 44.1. يُقرّ الطرفان ويوافقان بموجب هذا على أنه يجوز للشركة تعديل أي من بنود هذا الاتفاق من جانب واحد لأي من الأسباب التالية:
- 44.1.1. عندما ترى الشركة بشكل معقول أن:
- 44.1.1.1. من شأن التعديل أن يُسهّل فهم بنود هذا الاتفاق؛ أو
- 44.1.1.2. لن يكون التعديل في غير صالح العميل.
- 44.1.2. لتغطية ما يلي:
- 44.1.2.1. أي خدمة أو مرفق تُقدّمه الشركة للعميل؛ أو
- 44.1.2.2. استحداث خدمة أو مرفق جديد؛ أو
- 44.1.2.3. استبدال خدمة أو مرفق قائم بآخر جديد؛ أو
- 44.1.2.4. سحب خدمة أو مرفق أصبح قديماً أو توقف استخدامه على نطاق واسع؛ أو
- 44.1.2.5. لم يستخدمها العميل في أي وقت خلال السنة السابقة، أو أصبحت مكلفة للغاية بالنسبة للشركة.
- 44.1.3. لتمكين الشركة من إجراء تغييرات معقولة على الخدمات المقدمة للعميل نتيجةً للتغيرات في:
- 44.1.3.1. النظام المصرفي أو الاستثماري أو المالي؛ أو
- 44.1.3.2. التكنولوجيا؛ أو
- 44.1.3.3. الأنظمة أو المنصة التي تستخدمها الشركة لإدارة أعمالها أو تقديم الخدمات بموجب هذه الاتفاقية.
- 44.1.4. نتيجةً لطلب من أي جهة تنظيمية أو نتيجةً لتغيير أو تغيير متوقع في اللوائح المعمول بها.
- 44.1.5. إذا وجدت الشركة أن أي بند في الاتفاقية يتعارض مع اللوائح المعمول بها، فإنها في هذه الحالة لن تعتمد على ذلك البند، بل ستتعامل معه كما لو كان يعكس اللوائح المعمول بها ذات الصلة، وستقوم بتحديث الاتفاقية لتتوافق مع تلك اللوائح.
- 44.2. في حال حدوث أي تغيير في الاتفاقية بموجب الفقرة المذكورة أعلاه، يتعين على الشركة إخطار العميل كتابيًا مسبقًا قبل عشرة أيام على الأقل. ومع ذلك، يُقرّ العميل بأن أي تغيير يُجرى لمراعاة تغيير في اللوائح المعمول بها، أو بناءً على طلب من جهة رقابية، قد يسري مفعوله فورًا عند الضرورة. وعند إرسال الشركة للإخطار الكتابي، تُبلغ العميل بتاريخ سريان مفعوله.
- 44.3. في حال حدوث أي تغيير في الاتفاقية بموجب الفقرة المذكورة أعلاه، إذا اختارت الشركة إرسال الإخطار الكتابي عبر منشور على الموقع الإلكتروني، يتعين عليها أيضًا إرسال الإخطار الكتابي المذكور بوسيلة إخطار كتابية إضافية، ولكن فقط للعملاء من الأفراد.
- 44.4. يحق للشركة مراجعة تكاليفها ورسومها وعمولاتها ورسوم التمويل ورسوم المقايضة ومستوى إيقاف الخسارة وشروط التداول وقواعد التنفيذ وسياسة التجديد وأوقات التداول، المنشورة على موقع الشركة الإلكتروني و/أو منصتها، من وقت لآخر. تُطبّق هذه التغييرات على الموقع الإلكتروني و/أو المنصة، ويتحمل العميل مسؤولية التحقق من التحديثات بانتظام، إذ لا تلتزم الشركة بإخطار العميل مسبقًا بأي تغييرات.

- 44.5. يُعتبر العميل موافقًا على التغيير في ذلك التاريخ ما لم يُبلغ الشركة قبل ذلك برغبته في إنهاء الاتفاقية ورفض التغيير.
- 44.6. لا يُلزم العميل بدفع أي رسوم نتيجةً للإلغاء في هذه الحالة، باستثناء التكاليف المستحقة عن الخدمات المُقدّمة حتى تاريخ الإلغاء.
- 44.7. بموافقة العميل على هذا الاتفاق، يُقرّ بأنه قد قرأ وفهم وقبل المعلومات الواردة فيه كما هي منشورة على موقع الشركة الإلكتروني، والتي تتضمن شرحًا لجميع الفروقات والعمولات والتكاليف والرسوم ذات الصلة.
- 44.8. تحتفظ الشركة بحقها في تعديل جميع هذه الفروقات والعمولات والتكاليف والرسوم وفقًا لتقديرها، وسيتم نشر معلومات حول هذه التعديلات على موقع الشركة الإلكتروني الرسمي.
- 44.9. كما يُقرّ العميل ويوافق على أن من مسؤوليته زيارة موقع الشركة الإلكتروني الرسمي ومراجعة هذه المعلومات أثناء تعامله مع الشركة، وكذلك قبل تقديم أي طلبات شراء.
- 44.10. في حال وقوع حدث ترى فيه الشركة، وفقًا لتقديرها المعقول، وجود قوة قاهرة، يجوز لها، دون إشعار مسبق للعميل، وفي أي وقت ودون أي قيود، اتخاذ أي من الإجراءات التالية:
- 44.10.1. زيادة متطلبات الهامش؛
- 44.10.1. زيادة متطلبات الهامش؛
- 44.10.2. قد يُطلب من العميل إيداع هامش إضافي كبير، بإشعار قصير، للحفاظ على مركزه التجاري. إذا لم يُقدّم العميل هذا الهامش الإضافي خلال المدة التي تحددها الشركة، فقد تُغلق صفقته بخسارة، وسيكون العميل مسؤولاً عن أي عجز ناتج عن ذلك.
- 44.11. يحق للشركة تغيير متطلبات الهامش، شريطة إشعار العميل قبل عشرة (10) أيام عمل على الأقل. تُطبّق هذه التغييرات على الموقع الإلكتروني و/أو المنصة، ويتحمل العميل مسؤولية مراجعة التحديثات بانتظام.
- 44.12. يحق للشركة تطبيق متطلبات هامش جديدة على المراكز الجديدة. وفي حال رغبت الشركة في تغيير متطلبات الهامش للمراكز المفتوحة، يتعين عليها إخطار العميل قبل 15 يوم عمل على الأقل. ومع ذلك، يُتفق ويُفهم أنه في حالات استثنائية، يجوز للشركة إجراء هذا التعديل وتطبيقه على المراكز الجديدة والمفتوحة بإشعار أقصر أو بدون إشعار مسبق، إذا رأت، وفقًا لتقديرها المعقول، أن هذا التعديل ضروري لحماية مصالح العميل أو الشركة. وتتعلق متطلبات الهامش دائمًا بكل حساب عميل على حدة، ويجب تغطيتها بالهامش المتاحة فيه.
- 44.13. يحق للشركة تغيير متطلبات الهامش دون إشعار مسبق للعميل في حالة وقوع حدث قاهر، وخاصةً عند وجود ظروف سوقية غير طبيعية وتقلبات عالية. في هذه الحالة، يحق للشركة تطبيق متطلبات هامش جديدة على المراكز الجديدة والمراكز المفتوحة بالفعل.
- 45. الإجراءات المحظورة**
- 45.1. يُقرّ العميل ويفهم ويقبل وبوافق بموجب هذا على أنه يُحظر عليه منعًا باتًا القيام بأي من الإجراءات التالية فيما يتعلق بأنظمة الشركة و/أو منصاتها و/أو حساب العميل:
- 45.1.1. استخدام أي برنامج/نظام (مثل المستشار الخبير و/أو أي نظام إدخال بيانات آلي)، وأي برنامج/نظام يُطبق تحليل الذكاء الاصطناعي على أنظمة الشركة و/أو منصاتها و/أو حساب العميل، دون موافقة خطية مسبقة من الشركة؛ و/أو
- 45.1.2. اعتراض أو مراقبة أو إتلاف أو تعديل أي اتصال غير موجه للعميل؛ و/أو
- 45.1.3. استخدام أي نوع من برامج التجسس أو الفيروسات أو الديدان أو أحصنة طروادة أو القنابل الموقوتة أو أي رموز أو تعليمات أخرى مصممة لتشويه أو حذف أو إتلاف أو تفكيك المنصة (المنصات) أو نظام الاتصالات أو أي نظام تابع للشركة؛ و/أو
- 45.1.4. إرسال أي اتصالات تجارية غير مرغوب فيها وغير مسموح بها بموجب القانون أو اللوائح المعمول بها؛ و/أو

45.1.5. و/أو القيام بأي شيء من شأنه أن ينتهك أو قد ينتهك سلامة نظام حاسوب الشركة أو منصتها (منصاتها) أو يتسبب في تعطل هذه الأنظمة أو توقفها عن العمل؛ و/أو

45.1.6. الوصول غير القانوني أو محاولة الوصول، أو إجراء هندسة عكسية، أو التحايل بأي شكل من الأشكال على أي إجراءات أمنية طبقتها الشركة على المنصة (المنصات)؛ و/أو

45.1.7. القيام بأي إجراء قد يسمح بالوصول غير النظامي أو غير المصرح به إلى المنصة (المنصات) أو استخدامها؛ و/أو

45.1.8. إرسال طلبات ضخمة على الخادم مما قد يتسبب في تأخيرات في وقت التنفيذ، مثل التداول التعسفي؛ و/أو

45.1.9. استخدام شبكة افتراضية خاصة (VPN) أثناء عملية التسجيل وطوال فترة نشاط التداول. يجب أن يعكس عنوان IP البلد المسجل وبلد الإقامة الحالي عند إنشاء حساب وتشغيله لدى KEY WAY.

45.1.10. الانخراط في أي نوع من أنواع النشاط التجاري الذي قد تعتبره الشركة، وفقاً لتقديرها، تداولاً مسيئاً، بما في ذلك أي نشاط تجاري قد يؤدي إلى استغلال فروق أسعار المقايضة.

45.1.11. لا يُسمح للعميل بالدخول في أي شكل من أشكال التداول المحظور، أي تقنيات التداول المعروفة باسم "تداول المراجعة"، أو "الانتقاء/القص"، أو "المضاربة السريعة"، وهي استراتيجية تداول قصيرة الأجل تركز على إجراء العديد من الصفقات السريعة لتحقيق أرباح صغيرة من تحركات الأسعار الطفيفة، بهدف فتح وإغلاق المراكز بسرعة، غالباً باستخدام أنظمة تداول آلية معينة أو "مستشارين خبراء"؛ و/أو المعاملات المنسقة من قبل أطراف ذات صلة للاستفادة من أخطاء النظام وتأخيرات تحديثات الأنظمة، أو اتباع استراتيجية تداول مسيئة، أي أي نشاط تداول يهدف إلى تحقيق ربح محتمل خالٍ من المخاطر عن طريق فتح أوامر معاكسة، خلال فترات تقلبات السوق، أو أثناء إعلانات الأخبار، أو عند فتح فجوات (بدء جلسات التداول)، أو عند الفجوات المحتملة حيث تم تعليق أو تقييد الأصل الأساسي في سوق معين، بين نفس حسابات التداول أو حسابات مختلفة.

يوافق العميل ويقر بأنه إذا رأت الشركة أن العميل قد تصرف بأي من الطرق المذكورة أعلاه، فيجوز لها، وفقاً لتقديرها المطلق ودون إشعار مسبق للعميل، اتخاذ إجراء واحد أو أكثر، أو أي جزء من الإجراءات التالية:

45.1.11.1. تعديل فروق الأسعار المتاحة لك؛ و/أو

45.1.11.2. تقييد وصولك إلى عروض الأسعار الفورية، بما في ذلك توفير عروض الأسعار اليدوية فقط؛ و/أو

45.1.11.3. استرداد أي أرباح تداول سابقة حققتها من خلال إساءة استخدام السيولة من حسابك؛ و/أو

45.1.11.4. رفض طلب أو إلغاء صفقة؛ و/أو

45.1.11.5. إنهاء هذا الاتفاق فوراً.

45.1.11.6. يُقر العميل ويوافق بموجب هذا على الالتزام التام [بمعايير المجتمع](#).

45.2. يُقر الطرفان ويوافقان بموجب هذا على أنه في حال اشتباه الشركة بشكل معقول في انتهاك العميل لأي من بنود البند 37.1 من هذه الاتفاقية، يحق للشركة اتخاذ إجراء واحد أو أكثر من الإجراءات المضادة الواردة في اتفاقية العميل هذه.

٤٦. الإنهاء ونتائجه

٤٦.١. مع عدم الإخلال بحقوق الشركة بموجب هذا الاتفاق في إنهائه فوراً دون إشعار مسبق للعميل، يجوز لكل طرف إنهاء هذا الاتفاق بإشعار كتابي مسبق مدته ١٥ يوم عمل على الأقل يُرسل إلى الطرف الآخر. ولا يؤثر الإنهاء على المعاملات التي تم البدء بها بالفعل. وفي حالة الإنهاء، تُلغى جميع المعاملات المعلقة نيابةً عن العميل، وتُغلق جميع المراكز المفتوحة. وعند إنهاء هذا الاتفاق، يحق للشركة، دون إشعار مسبق للعميل، إيقاف وصول العميل إلى منصة التداول الخاصة بها.

٤٦.٢. ٤. يحق للعميل إنهاء هذه الشروط خلال أربعة عشر (١٤) يومًا تبدأ من تاريخ قبوله لهذه الشروط. وفي حال عدم إنهاء الاتفاق خلال ١٤ يومًا، يظل ساريًا وملزمًا للعميل، وفقًا للأحكام الواردة فيه.

٤٦.٣. ٤. في حال رغبة العميل في إنهاء هذه الشروط، يجب إرسال إشعار كتابي إلى بيانات الاتصال الموضحة في البند 54 أو إلكترونيًا عبر خدمة الدعم المباشر للشركة.

46.4. لا يؤثر إنهاء أي من الطرفين على أي التزام قائم بالفعل على أي من الطرفين، أو أي حقوق أو التزامات قانونية قد تكون نشأت بموجب هذه الاتفاقية، أو أي معاملات تمت بموجبها.

٤٦.٥. ٤. عند إنهاء هذا الاتفاق، تصبح جميع المبالغ المستحقة على العميل للشركة واجبة الدفع فورًا، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) جميع التكاليف المستحقة وأي مبالغ أخرى مستحقة للشركة، وأي رسوم ونفقات إضافية تكبدها أو ستتكبدها الشركة نتيجة لإنهاء الاتفاق.

٤٦.٦. ٤. بمجرد إرسال إشعار كتابي بإنهاء هذا الاتفاق وقبل تاريخ الإنهاء:

٤٦.٦.١. ٤. يلتزم العميل بإغلاق جميع مراكزه المفتوحة. في حال عدم قيامه بذلك، ستقوم الشركة، عند الإنهاء، بإغلاق أي مراكز مفتوحة (ويخضع وقت إغلاق المراكز المفتوحة لتقدير الشركة)؛ و/أو

٤٦.٦.٢. ٤. يحق للشركة التوقف عن منح العميل حق الوصول إلى المنصة (المنصات) أو تقييد الوظائف التي يُسمح للعميل باستخدامها على المنصة (المنصات)؛ و/أو

٤٦.٦.٣. ٤. يحق للشركة رفض قبول طلبات جديدة من العميل؛ و/أو

46.6.4. ٤. يحق للشركة رفض سحب العميل للأموال من حسابه، كما تحتفظ بحقوقها في الاحتفاظ بأموال العميل حسب الحاجة لإغلاق المراكز المفتوحة مسبقًا و/أو سداد أي التزامات مستحقة على العميل بموجب الاتفاقية.

46.7. عند إنهاء الاتفاقية، قد تسري أي من البنود التالية أو جميعها:

46.7.1. ٤. يحق للشركة دمج أي حسابات عميل، وتوحيد الأرصدة في هذه الحسابات، ومقاصة تلك الأرصدة؛

46.7.2. ٤. يحق للشركة إغلاق حساب (حسابات) العميل؛

46.7.3. ٤. يحق للشركة تحويل أي عملة؛

46.7.4. ٤. يحق للشركة إغلاق المراكز المفتوحة للعميل. وفي حال عدم وجود نشاط غير قانوني أو اشتباه بنشاط غير قانوني أو احتيال من جانب العميل، أو عدم وجود تعليمات من السلطات المختصة، إذا كان هناك رصيد لصالح العميل، ستقوم الشركة (بعد حجز المبالغ التي تراها مناسبة وفقًا لتقديرها المطلق فيما يتعلق بالالتزامات المستقبلية) بدفع هذا الرصيد إلى العميل في أقرب وقت ممكن عمليًا، وتزويده ببيان يوضح كيفية احتساب هذا الرصيد، وعند الاقتضاء، ستوجه أي وكيل أو/أو أي أمين حفظ لدفع أي مبالغ مستحقة. وسيتم تسليم هذه الأموال وفقًا لتعليمات العميل. ومن المفهوم أن الشركة ستجري المدفوعات فقط إلى حساب باسم العميل.

46.7.5. ٤. يحق للشركة، وفقًا لتقديرها، رفض سداد المدفوعات للطرف الثالث؛ و

46.7.6. ٤. لا يؤثر الإنهاء بأي حال من الأحوال على الحقوق الناشئة، أو الالتزامات القائمة، أو أي بند تعاقدي كان من المفترض أن يظل ساريًا بعد الإنهاء، وفي حالة الإنهاء، يدفع العميل للشركة ما يلي:

46.7.7. ٤. أي رسوم/عمولات مستحقة للشركة وأي مبالغ أخرى مستحقة لها؛

46.7.8. ٤. أي رسوم ونفقات إضافية تكبدها أو ستتكبدها الشركة نتيجة لإنهاء هذا الاتفاق؛

46.7.9. ٤. أي أضرار نشأت أثناء ترتيب أو تسوية الالتزامات المعلقة.

46.8. ٤. يجوز للشركة إنهاء هذا الاتفاق فورًا دون إشعار مسبق مدته 15 يوم عمل، وفقًا لأحكام المادة 39 الواردة هنا، "حالات التقصير"،

وعلى سبيل المثال لا الحصر، الحالات التالية:

- 46.8.1. يُعتبر انتهاك العميل لأي بند أو شرط من بنود هذا الاتفاق أو أي وثيقة تُقدمها الشركة للعميل كجزء منه، بمثابة خرقٍ له.
- 46.8.2. تورط العميل في أي عمل إجرامي أو احتيالي أو غير قانوني، سواء كان ذلك ضده أو ضد الشركة، أو ما يترتب عليه من آثار سلبية أو ارتباط بتورطه، أو ما يُعرّض مصالح الشركة أو مصالح عملائها للخطر، وذلك قبل إنهاء الاتفاق.
- 46.8.3. في حال تقديم أي طلب و/أو إصدار أي أمر و/أو عقد اجتماع و/أو الموافقة على قرار و/أو اتخاذ أي إجراءات إفلاس و/أو تصفية للعميل.
- 46.8.4. إذا كان هذا الإنهاء مطلوبًا من قبل أي جهة تنظيمية مختصة و/أو هيئة حكومية و/أو محكمة قانونية.
- 46.8.5. إذا كان لدى الشركة أسباب تدعو للاعتقاد بأن نشاط التداول الخاص بالعميل يؤثر بأي شكل من الأشكال على موثوقية و/أو سلاسة و/أو انتظام منصة التداول الخاصة بالشركة.
- 46.8.6. إذا لم يقدم العميل أي معلومات تتعلق بأي تحقيق و/أو تدقيق أجرته الشركة و/أو أي جهة مختصة أخرى.
- 46.8.7. يتصرف العميل بأسلوب فظ أو مسيء و/أو يهدد موظفي الشركة.
- 46.8.8. يقدم العميل معلومات كاذبة و/أو مضللة أو تصريحات غير موثقة في هذه الوثيقة.
- 46.8.9. وفاة العميل في حال كان شخصًا طبيعيًا.

47. حالات التقصير

47.1. كل مما يلي يُعد حالة تقصير:

- 47.1.1. عدم وفاء العميل بأي التزام تجاه الشركة.
- 47.1.2. إذا قُدِّم طلبُ بشأن العميل بموجب قانون الإفلاس أو أي قانون مماثل في ولاية قضائية أخرى (إذا كان العميل فردًا)، أو إذا كانت شركة تضامن، فيما يتعلق بواحد أو أكثر من الشركاء، أو إذا عُيِّنت شركة أو مُصنِّفٌ أو أمين أو مُصنِّفٌ إداري أو مسؤول مماثل، أو إذا أبرم العميل تسويةً أو اتفاقًا مع دائنيه، أو إذا بُدئَ بأي إجراء مماثل أو مشابه لأي مما سبق بشأن العميل.
- 47.1.3. إذا كان العميل غير قادر على سداد ديونه عند استحقاقها.
- 47.1.4. إذا كان أي إقرار أو ضمان قَدِّمه العميل بشأن مدة اتفاقية العميل هذه غير صحيح أو أصبح كذلك.
- 47.1.5. وفاة العميل (إذا كان فردًا) أو إعلان غيابه أو فقدانه الأهلية العقلية.
- 47.1.6. إذا رأت الشركة، لأسباب معقولة، أن العميل يورطها في أي نوع من أنواع الاحتيال أو الأعمال غير القانونية أو مخالفة اللوائح المعمول بها، أو أن الشركة معرضة لخطر التورط في أي نوع من أنواع الاحتيال أو الأعمال غير القانونية أو مخالفة اللوائح المعمول بها إذا استمرت في تقديم الخدمات للعميل، حتى لو لم يكن ذلك بسبب خطأ من جانب العميل.
- 47.1.7. إذا رأت الشركة، لأسباب معقولة، أن العميل يرتكب انتهاكًا جوهريًا للمتطلبات المنصوص عليها في اللوائح أو قوانين الدول الأخرى التي لها ولاية قضائية على العميل أو أنشطته التجارية، ويتم تحديد هذا الانتهاك الجوهري بحسن نية من قبل الشركة.
- 47.1.8. إذا اشتبهت الشركة في أن العميل متورط في أنشطة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الاحتيال ببطاقات الائتمان أو غيرها من الأنشطة الإجرامية.

- 47.1.9. تشتهب الشركة، لأسباب معقولة، في أن العميل قد ارتكب فعلاً محظوراً كما هو موضح في البند 44 من اتفاقية العميل هذه.
- 47.1.10. تشتهب الشركة، لأسباب معقولة، في أن العميل قد مارس تداوياً تعسفياً.
- 47.1.11. تشتهب الشركة، لأسباب معقولة، في أن العميل قد فتح حساب العميل بطريقة احتيالية.
- 47.1.12. تشتهب الشركة، لأسباب معقولة، في أن العميل قد زور مستندات أو استخدم بطاقة مسروقة لتمويل حسابه.
- 47.1.13. يرسل عنوان IP الخاص بالعميل عدداً كبيراً من الطلبات إلى الخادم، مما قد يتسبب في تأخيرات في وقت التنفيذ.
- 47.1.14. يبدأ العميل دعوى طوعية أو إجراءً آخر يطلب أو يقترح تصفية أو إعادة تنظيم أو تسوية أو تجميد أو وقف تنفيذ أو أي إجراء مماثل فيما يتعلق بنفسه أو بديونه بموجب أي قانون إفلاس أو إعسار أو قانون تنظيمي أو إشرافي أو قانون مماثل (بما في ذلك أي قانون شركات أو أي قانون آخر قد ينطبق على طرف معسر)، أو يطلب تعيين أمين أو حارس قضائي أو مصفي أو قيّم أو مدير أو أمين حفظ أو فاحص أو أي مسؤول مماثل آخر (كل منهم "مسؤول افتراضي") للعميل أو أي جزء كبير من أصول العميل؛ أو يتخذ أي إجراء مؤسسي لتفويض أي مما سبق، وفي حالة التسوية أو الصلح، لا توافق الشركة على المقترحات.
- 47.1.15. يبدأ العميل دعوى غير طوعية أو يتم البدء في إجراء آخر ضده يطلب أو يقترح التصفية أو إعادة التنظيم أو التسوية أو التجميد أو وقف التنفيذ أو أي إجراء مماثل آخر فيما يتعلق بالعميل أو ديونه بموجب أي قانون إفلاس أو إعسار أو تنظيمي أو إشرافي أو ما شابه ذلك (بما في ذلك أي قانون شركات أو أي قانون آخر قد ينطبق على طرف معسر) أو يطلب تعيين مسؤول عن التخلف عن السداد للعميل أو أي جزء كبير من أصوله، شريطة ألا يكون بدء أي دعوى أو إجراء من هذا القبيل ضد العميل حدث تخلف عن السداد، إذا تم سحب الدعوى أو رفضها أو إبراء ذمتها أو إيقافها أو تقييدها، في كل حالة خلال 15 يوماً من بدءها.
- 47.1.16. وفاة العميل، أو فقدانه الأهلية العقلية، أو عجزه عن سداد ديونه عند استحقاقها، أو إفلاسه أو عجزه عن السداد، وفقاً لأي قانون إفلاس أو عجز عن السداد ينطبق عليه؛ أو عدم سداد أي دين على العميل في تاريخ استحقاقه، أو إمكانية إعلان استحقاقه في أي وقت بموجب اتفاقيات أو صكوك تثبت هذا الدين قبل تاريخ استحقاقه الأصلي؛ أو رفع أي دعوى أو إجراء قانوني آخر يتعلق بهذا الاتفاق لتنفيذ أو حجز أو استيلاء أي دائن على كل أو جزء من ممتلكات العميل أو مشروعه أو أصوله (المادية والمعنوية).
- 47.1.17. في حال حلّ العميل، أو إذا كانت أهليته أو وجوده يعتمد على تسجيله في سجل رسمي، يُلغى التسجيل أو ينتهي، أو يُشرع في أي إجراء يهدف إلى حلّ العميل أو شطبه من ذلك السجل أو إنهاء ذلك التسجيل.
- 47.1.18. إذا تخلف العميل عن سداد أي دفعة مستحقة، أو عن تسليم أو استلام أي أصول في موعد استحقاقها، أو عن الوفاء بأي التزام آخر من التزامات هذا الاتفاق أو أي معاملة وفقاً له، واستمر هذا التقصير ليوم واحد بعد إخطار الشركة للعميل بعدم الوفاء.
- 47.1.19. أي إقرار أو ضمان صادر أو مُقدّم أو يُعتبر صادراً من العميل بموجب هذا الاتفاق أو فيما يتعلق بأي معاملة وفقاً لهذا الاتفاق، إذا ثبت أنه كاذب أو مُضلل من أي ناحية جوهرية وقت تقديمه أو تقديمه أو اعتباره صادراً.
- 47.1.20. إذا لم يسدد العميل أي مبلغ مطلوب لتغطية الهامش من قبل الشركة بموجب شروط وأحكام هذا الاتفاق أو أي اتفاق آخر بين العميل والشركة خلال المدة المحددة في هذا الطلب. ولتجنب أي لبس، لا يُشترط إشعار بعدم التنفيذ حتى يُعتبر هذا التقصير حالة تقصير.
- 47.2. في حال وقوع أي إخلال بالعقد، يحق للشركة، وفقاً لتقديرها المطلق، وفي أي وقت ودون إشعار كتابي مسبق، اتخاذ إجراء واحد أو أكثر من الإجراءات التالية:
- 47.2.1. إنهاء هذا الاتفاق فوراً دون إشعار مسبق للعميل.
- 47.2.2. إلغاء أي مراكز مفتوحة.
- 47.2.3. حظر الوصول إلى المنصة (المنصات) مؤقتاً أو دائماً، أو تعليق أو منع أي من وظائفها.
- 47.2.4. رفض أي طلب من العميل، و/أو الامتناع عن إرسال و/أو تنفيذ أي طلب منه.
- 47.2.5. تقييد نشاط التداول الخاص بالعميل.

47.2.6. في حالة الاحتيال، إعادة الأموال إلى مالكيها الحقيقي، أو وفقًا لتعليمات سلطات إنفاذ القانون في الدولة المعنية، أو شبكة/مؤسسة الدفع، أو المؤسسة المالية.

47.2.7. إلغاء أو استرداد أي أرباح أو مزايا تداول أو مكافآت مكتسبة من خلال التداول المسيء. لا يمكن استرداد الخسائر الناتجة عن التداول المسيء من جانب العميل. يحق للشركة إلغاء الطلبات واسترداد الأرباح خلال أربعة عشر (14) يوم عمل من تاريخ علمها بالتداول المسيء.

47.2.8. اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للمطالبة بأي خسائر تتكبدها الشركة.

47.2.9. حظر عنوان IP الخاص بالعميل الذي يرسل طلبات كثيرة إلى الخادم، مما قد يتسبب في تأخير وقت التنفيذ.

47.2.10. إلغاء جميع طلبات العميل المعلقة، وإذا رأت الشركة ذلك مناسبًا، وبقدر الإمكان، اعتبار جميع المعاملات القائمة بموجب هذا الاتفاق ملغاة أو منتهية، أو إغلاق أي معاملة أو استبدالها أو عكسها وفقًا لأحكام وشروط هذا الاتفاق.

47.2.11. مقاصة أي التزامات مستحقة على الشركة أو الشركات التابعة لها تجاه العميل، وتخصيص جميع أو أي مبالغ نقدية تحتفظ بها الشركة أو الشركات التابعة لها لحساب العميل أو حساب الشركة التابعة له، أو التي يحق للشركة استلامها نيابةً عن العميل.

47.2.12. دمج حسابات العميل وحسابات شركته التابعة لدى الشركة، وتحويل أي عملة إلى أي عملة أخرى.

47.2.13. اتخاذ أو الامتناع عن اتخاذ أي إجراء آخر، في أي وقت وبالطريقة التي تراها الشركة، وفقًا لتقديرها المطلق، ضرورة أو مناسبة لتغطية أو تقليل أو إزالة خسارتها أو مسؤوليتها بموجب أو فيما يتعلق بأي معاملات أو مراكز أو التزامات بموجب شروط هذا الاتفاق.

47.2.14. يُخصص عائد أي مما سبق لسداد أي التزام أو مسؤولية قد تترتب على العميل أو الشركات التابعة له تجاه الشركة أو الشركات التابعة لها (بما في ذلك أي التزام محتمل أو متوقع).

47.3. مع عدم الإخلال بأي حق امتياز عام أو حق مقاصة أو أي حق مماثل آخر يحق للشركة ممارسته، سواء بموجب القانون أو غيره، على أي من أموال أو أصول العميل أو الشركات التابعة له، تخضع أموال أو أصول العميل أو الشركات التابعة له لحق امتياز عام لصالح الشركة، وذلك في حدود أي مبالغ مستحقة و/أو التزامات (سواء كانت فعلية أو محتملة) قائمة من العميل تجاه الشركة أو الشركات التابعة لها.

٤٨. التقارير وتأكيدات التداول

٤٨.١. بموجب اللوائح المعمول بها، تُزود الشركة العميل بمعلومات حول أوامره. وللامتثال لقواعد هيئة تنظيم الخدمات المالية (FSRA) فيما يتعلق بمتطلبات الإبلاغ للعملاء، تُتيح الشركة للعميل إمكانية الوصول المستمر إلى حسابه عبر الإنترنت من خلال المنصة (المنصات) التي يستخدمها؛ حيث سيتمكن العميل من الاطلاع في حسابه على حالة أمره، وتأكيده تنفيذ الأمر في أسرع وقت ممكن (بما في ذلك تاريخ ووقت التداول، ونوع الأمر، ومكان التداول، ونوع الأداة المالية، ومؤشر البيع/الشراء، وطبيعة الأمر، ووحدة الكمية، وإجمالي المقابل، وإجمالي العمولات والمصاريف، وفروق الأسعار، والطرف المقابل للعميل)، وسجل تداولاته، ورصيده، ومعلومات أخرى.

٤٨.٢. يوافق العميل على تقديم التقارير عبر المنصة، ويقر بحقه في طلب إرسال التقارير من الشركة عبر البريد الإلكتروني أو الفاكس أو البريد العادي.

٤٨.٣. ستزود الشركة العميل فورًا، عبر وسيلة دائمة، بالمعلومات الأساسية المتعلقة بتنفيذ طلبه، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المنصة.

٤٨.٤. سترسل الشركة إشعارًا إلى العميل عبر وسيلة دائمة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المنصة) وفقًا للوائح المعمول بها، لتأكيد تنفيذ الطلب في أقرب وقت ممكن، وفي موعد أقصاه أول يوم عمل يلي التنفيذ، أو في موعد أقصاه أول يوم عمل يلي استلام التأكيد من طرف ثالث، في حال استلام الشركة التأكيد من ذلك الطرف. سيضمن هذا الإشعار المعلومات المنصوص عليها في اللوائح المعمول بها، باستثناء المعلومات التالية، عند الاقتضاء، والتي تشترك فيها جميع الطلبات:

48.5. بيانات تعريف الشركة

48.6. اسم العميل أو أي مسمى وظيفي آخر له؛

48.7. يوم التداول

48.8. وقت التداول

48.9. نوع الأمر

48.10. بيانات تعريف مكان التداول

48.11. بيانات تعريف الأداة المالية

48.12. مؤشر البيع/الشراء

48.13. طبيعة الأمر إذا كان غير البيع/الشراء

48.14. الكمية

48.15. سعر الوحدة؛

48.16. إجمالي المقابل؛

48.17. إجمالي العمولات والمصاريف المفروضة، وبناءً على طلب العميل، بيان تفصيلي يشمل، عند الاقتضاء، مقدار أي زيادة أو نقصان مفروض في حال تنفيذ الصفقة من قبل شركة استثمارية عند التداول لحسابها الخاص، وتلتزم الشركة بواجب التنفيذ الأمثل للعميل؛

٤٨.١٨. سعر الصرف المُعتمد في حال تضمنت المعاملة تحويل عملة.

٤٨.١٩. مسؤوليات العميل فيما يتعلق بتسوية المعاملة، بما في ذلك المهلة الزمنية للدفع أو التسليم، بالإضافة إلى تفاصيل الحساب المناسبة في حال عدم إبلاغ العميل بهذه التفاصيل والمسؤوليات مسبقًا.

٤٨.٢٠. في حال كان الطرف المقابل للعميل هو الشركة نفسها أو عميل آخر لها، يُذكر ذلك ما لم يتم تنفيذ الطلب من خلال نظام تداول يُسهّل التداول المجهول.

٤٨.٢١. علاوة على ذلك، تُزوّد الشركة العميل، بناءً على طلبه، بمعلومات حول حالة طلبه.

٤٨.٢٢. إذا كان لدى العميل سبب للاعتقاد بأن التأكيد غير صحيح، أو إذا لم يتلقَ أي تأكيد في الموعد المُفترض (بما في ذلك الإخطار عبر المنصة)، فعليه الاتصال بالشركة في غضون عشرة أيام عمل من تاريخ إرسال الشركة للطلب أو التاريخ الذي كان من المفترض إرساله فيه (في حال عدم إرسال التأكيد). إذا لم يُبدِ العميل أي اعتراضات خلال هذه الفترة، يُعتبر المحتوى مُعتمدًا منه ونهائيًا.

48.23. ستقوم الشركة، بحسب طبيعة المعاملة وما إذا كان ينبغي الإبلاغ عنها بموجب اللوائح المعمول بها، بإبلاغ السلطة المختصة بالمعاملات وفقًا للوائح المعمول بها في أسرع وقت ممكن، وفي موعد أقصاه نهاية يوم العمل التالي.

48.24. تلتزم الشركة بتلخيص ونشر بيانات سنوية، لكل فئة من فئات الأدوات المالية، لأفضل خمس منصات تنفيذ من حيث أحجام التداول التي نفذت فيها أوامر العملاء خلال السنة السابقة، بالإضافة إلى معلومات حول جودة التنفيذ.

49. حق الحجز

49.1. يكون للشركة حق حجز عام على جميع الأموال التي تحتفظ بها الشركة أو الشركات التابعة لها أو من ترشحهم نيابةً عن العميل، وذلك حتى الوفاء بالتزاماته بموجب هذا الاتفاق.

50. معايير الإبلاغ المشتركة ("CRS")

50.1. تلتزم الشركة، بموجب لائحة معايير الإبلاغ المشتركة، بجمع معلومات محددة تتعلق بالعميل.

50.2. يُقرّ العميل بأن للشركة الحق في تقديم هذه المعلومات إلى سلطات الضرائب المحلية، ويجوز لها تبادل هذه المعلومات مع سلطات الضرائب في ولايات قضائية أخرى بموجب اتفاقيات حكومية دولية بشأن تبادل المعلومات المالية.

50.3. إذا كان محل إقامة العميل الضريبي خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن الشركة مُلزّمة قانوناً بتقديم المعلومات المالية المُقدّمة بشأن العميل إلى سلطات الضرائب المحلية، ويجوز لها تبادل هذه المعلومات مع سلطات الضرائب في ولايات قضائية أخرى بموجب اتفاقيات حكومية دولية لتبادل معلومات الحسابات المالية.

50.4. بقبول اتفاقية العميل، يُفوّض العميل الشركة بتقديم المعلومات التي تم الحصول عليها من العميل أو غير ذلك فيما يتعلق بالشروط والمعاملات، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى أي سلطة ضريبية مختصة أو أي جهة مُخوّلة بإجراء تدقيق أو أي رقابة مماثلة للشركة لأغراض ضريبية، كما يُفوّض الشركة هذه السلطات الضريبية بالإفصاح عن أي معلومات إضافية قد تكون بحوزتها وتتعلق بحساب العميل.

50.5. علاوة على ذلك، لا تقدم الشركة استشارات ضريبية لعملائها، لذا إذا كانت لديكم أي استفسارات حول تحديد محل إقامتكم الضريبي في أي بلد، يُرجى التواصل مع مستشاركم الضريبي أو مصلحة الضرائب المحلية. وفيما يتعلق بإقرار محل الإقامة الضريبي، يُرجى العلم بأنه وفقاً لمتطلبات صحة التصديق الذاتي لمعيار التبادل التلقائي لمعلومات الحساب المالي في المسائل الضريبية من قبل صاحب الحساب.

51. قابلية الفصل

51.1. إذا رأت أي محكمة مختصة أن أي جزء من هذا الاتفاق غير قابل للتنفيذ أو غير قانوني أو مخالف لأي قاعدة أو لائحة أو قانون لأي سوق أو جهة تنظيمية، يُعتبر ذلك الجزء مستبعداً من هذا الاتفاق منذ البداية، ويُفسر هذا الاتفاق ويُنفذ كما لو أن ذلك البند لم يُدرج فيه أبداً، ولا يؤثر ذلك على قانونية أو قابلية تنفيذ الأحكام المتبقية من الاتفاق، أو على قانونية أو صحة أو قابلية تنفيذ هذا البند وفقاً لقانون و/أو لائحة أي ولاية قضائية أخرى. يمثل هذا الاتفاق (مع ملحقاته وملحقاته وإضافاته ومرفقاته وجداوله وعروضه و/أو تعديلاته) الاتفاق الكامل بينك وبيننا فيما يتعلق بالوصول إلى منصة شركتنا واستخدامها، وهو يلغي ويحل محل جميع الترتيبات أو الاتفاقيات السابقة بينك وبيننا فيما يتعلق بموضوع هذا الاتفاق، ويحل محل أي اتصالات أو تفاهات أخرى بينك وبيننا، باستثناء ما تم تحديده و/أو ذكره خلاف ذلك "في الشروط المتفق عليها بالتراضي بين الطرفين".

51.2. لا يُفسّر أي بند من بنود هذا الاتفاق على أنه يُلزم بارتكاب أي فعل يُخالف القوانين واللوائح والأنظمة السارية. في حال وجود أي تعارض أو اختلاف بين أي بند من بنود هذا الاتفاق وأي قانون أو نظام أو لائحة سارية حالياً أو مستقبلاً تُنظّم المعاملات بموجبه، يُعدّ النظام أو النظام أو اللائحة السارية، ولكن في هذه الحالة، يُعدّل البند المتأثر من هذا الاتفاق ويُقيّد بالقدر اللازم فقط لجعله متوافقاً مع متطلبات القانون.

51.3. يُعد كل جزء من هذا الاتفاق التزاماً مستقلاً. في حال اعتبرت أي محكمة مختصة أي بند من بنود هذا الاتفاق باطلاً أو غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ بأي شكل من الأشكال، فإن هذا البطلان أو عدم القانونية أو عدم قابلية التنفيذ لا يؤثر على أي بند آخر أو جزء منه، والذي يظل ساريًا ونافذًا بالكامل ولا يتأثر أو يُبطل بأي حال من الأحوال.

51.4. فيما يتعلق بأحكام هذا الاتفاق التي تعتبر باطلة أو غير قابلة للتنفيذ، كلياً أو جزئياً، يتفاوض الطرفان بحسن نية بهدف استبدال الحكم الباطل بحكم صحيح يتوافق في أثره الاقتصادي مع الحكم الباطل على نحو يتسق مع نيتهم المشتركة كما هو معبر عنها هنا، ويتم تعديل هذا الاتفاق وتفسيره، إلى أقصى حد يسمح به القانون، كما لو أن هذا الحكم الباطل أو غير القانوني أو غير القابل للتنفيذ، أو جزء منه، لم يكن موجوداً فيه مطلقاً، ويتم تعديل هذا الحكم أو الجزء منه بحيث يكون صحيحاً وقانونياً وقابلًا للتنفيذ إلى أقصى حد ممكن.

51.5. دون الإخلال بما سبق، إذا اعتُبر أي بند (أو جزء منه) وارد في هذه الاتفاقية، لأي سبب كان، واسع النطاق بشكل مفرط من حيث المدة أو النشاط أو الموضوع، يُفسّر هذا البند بتقييده وتقليصه، بحيث يكون قابلاً للتنفيذ إلى أقصى حد يتوافق مع القانون الساري آنذاك.

52. عدم ممارسة الحقوق

52.1. لا يُعدّ عدم سعي أي من الطرفين إلى طلب التعويض عن الانتهاكات، أو عدم إصراره على التنفيذ الدقيق لأي شرط أو بند من بنود هذه الاتفاقية، أو عدم ممارسته لأي حق أو سبيل انتصاف، كلياً أو جزئياً، ممن يحق له الحصول عليه بموجب هذه الاتفاقية، تنازلاً ضمنياً عن ذلك الحق أو سبيل الانتصاف.

53. الشكاوى والنزاعات

53.1. إذا رغب العميل في تقديم شكوى، فعليه إرسال بريد إلكتروني إلى الشركة مرفقاً به "نموذج الشكاوى" المُعبأ الموجود على الموقع الإلكتروني. ستحاول الشركة حل المشكلة دون تأخير لا مبرر له ووفقاً لإجراءات الشركة الخاصة بشكاوى العملاء، والتي تتوفر مجاناً وعند الطلب.

53.2. في حال نشوء أي وضع غير مشمول صراحةً بهذا الاتفاق، يتفق الطرفان على محاولة حلّ المسألة بحسن نية وإنصاف، واتخاذ الإجراءات المتوافقة مع الممارسات السائدة في السوق.

53.3. لا يتأثر حق العميل في اللجوء إلى القضاء بوجود أو استخدام أي من إجراءات الشكاوى المشار إليها أعلاه.

54. القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي

54.1. في حال عدم التوصل إلى تسوية بالوسائل الموضحة في الفقرة 42.1، تُحال جميع النزاعات والخلافات الناشئة عن هذا الاتفاق أو المتعلقة به إلى المحكمة للفصل فيها نهائياً.

54.2. يخضع هذا الاتفاق لقوانين سوق أبوظبي العالمي. وتختص محاكم أبوظبي حصراً بالنظر في أي نزاع ينشأ عن هذا الاتفاق والفصل فيه.

54.3. تخضع جميع المعاملات التي تتم نيابةً عن العميل للوائح المعمول بها، بصيغتها المعدلة أو المنقحة من حين لآخر. يحق للشركة اتخاذ أو الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تراها ضرورية لضمان الامتثال للوائح المعمول بها وقواعد السوق ذات الصلة. وتكون أي إجراءات من هذا القبيل ملزمة للعميل.

54.4. جميع الحقوق والتعويضات الممنوحة للشركة بموجب الاتفاقية تراكمية، ولا تُستثنى منها أي حقوق أو تعويضات أخرى ينص عليها القانون.

55. الإشعارات

55.1. تُقدّم جميع الإشعارات والتعليمات والمراسلات الأخرى المُوجّهة إلى الشركة بموجب هذا الاتفاق كتابياً على العناوين التالية:

اسم الشركة: KEY WAY MARKETS LTD

العنوان البريدي: برج السلع، الطابق ٢١، المكتب رقم ٢، ساحة سوق أبوظبي العالمي، جزيرة المارية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: support.ae@naga.com

الملحق أ: المصطلحات

1. تشمل ظروف التداول غير الطبيعية، على سبيل المثال لا الحصر، تعليق أو إغلاق أي سوق، أو التخلي عن أي حدث أو فشله، أو حدوث تحرك مفرط في مستوى أي سوق تداول بالهامش و/أو السوق الأساسي، أو توقعنا المعقول لحدوث مثل هذا التحرك.

2. يشمل التداول التعسفي أيًا من الإجراءات التالية، على سبيل المثال لا الحصر:

- التداول بناءً على فرص المراجعة الناتجة عن تأخر الأسعار، سواء باستخدام وظائف/إضافات إضافية (مثل المستشارين الخبراء، وما إلى ذلك) أو بأي وسيلة أخرى.

- استخدام الشبكة الافتراضية الخاصة (VPN) أثناء عملية التسجيل وطوال فترة التداول.

- العملاء الذين يمارسون التداول بالمراجعة، والمضاربة الانتقائية، والمضاربة السريعة، وتكديس الطلبات، واستراتيجية مارتينجال.

- إعطاء تعليمات نيابةً عن العميل دون تفويض رسمي أو مناسب.

- قيام العميل، بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين، باستخدام حساب أو حسابات للتحوط من مراكزه عن طريق الاحتفاظ بأصول معاكسة لتداولاته في أداة مالية واحدة أو أدوات مرتبطة بها، سواءً داخليًا (باستخدام حسابات أخرى لدى الشركة) أو خارجيًا (باستخدام حسابات تداول أخرى لدى وسطاء آخرين).

- قيام العميل، بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين، بإنشاء مراكز تداول بهدف تحقيق أرباح خالية من المخاطر.

- إساءة استخدام سياسة "حماية الرصيد السالب".

- الاستفادة من أسعار الفائدة على المقايضة أو الحسابات المعفاة من المقايضة لتحقيق أرباح خالية من المخاطر.

- التداول قبل أحداث السوق مباشرةً: فتح مراكز تداول قبل ثوانٍ أو دقائق من بدء التداول، أو صدور أخبار هامة، أو غيرها من أحداث السوق الهامة، بهدف تحقيق أرباح مع تقليل التعرض لمخاطر السوق العادية.

- مراكز تداول كبيرة بشكل غير متناسب: فتح مراكز تداول كبيرة بشكل غير متناسب مع رصيد الحساب، بهدف تحقيق أرباح عالية بشكل غير معتاد، أو التسبب في انخفاض رصيد الحساب إلى مستوى سلبي، وهو ما كان من الممكن أن تغطيه الشركة.

- استخدام رافعة مالية مفرطة: استخدام رافعة مالية مفرطة يعني فتح مركز تداول يتطلب هامشًا يُغطي تقريبًا كامل الرصيد المتاح. تزيد هذه الاستراتيجية بشكل كبير من خطر وصول حساب العميل إلى رصيد سلبي كبير.

إذا كان لدى الشركة أسباب تدعو للاعتقاد بأن أحد العملاء، بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين، قد شارك في "تداول تعسفي" كما هو مُعرّف أعلاه، فإن للشركة، وفقًا لتقديرها المطلق، الحق في القيام بما يلي:

• إلغاء أي أرباح أو رسوم ناتجة عن "التداول التعسفي"

• خصم أي خسائر من حسابات التحوط الربحية ذات الصلة

• إنهاء وصول العميل إلى الخدمات التي تقدمها الشركة

- إنهاء اتفاقية العميل لتقديم الخدمات
- تجميد حساب/حسابات التداول الخاصة بالعميل وتحويل الأرصدة غير المستخدمة (باستثناء المكافآت، إن وجدت) إليه
- تحتفظ الشركة بالحق في تعديل أسعار التبييت أو إلغاء حالة الإعفاء من التبييت لأي حساب/حسابات متورطة في "التداول التعسفي".

3. بيانات الوصول: تعني اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصين بالعميل، واللذين يُمكنانه من الوصول إلى المنصة (المنصات) واستخدامها، بالإضافة إلى كلمة مرور الهاتف اللازمة لتقديم الطلبات عبر الهاتف، وأي رموز سرية أخرى تُصدرها الشركة للعميل.

4. نموذج طلب فتح حساب: يعني نموذج الطلب/الاستبيان الذي يكمله العميل للتقدم بطلب للحصول على خدمات الشركة بموجب هذا الاتفاق، ولإنشاء حساب عميل. ومن خلال هذا النموذج/الاستبيان، تحصل الشركة، من بين أمور أخرى، على معلومات لتحديد هوية العميل والتحقق منها، وتصنيفه، ومدى ملاءمته (حسب الاقتضاء) وفقاً للوائح المعمول بها.

بيانات الوصول: تعني اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصين بالعميل، واللذين يُتيحان له الوصول إلى المنصة (المنصات) واستخدامها، بالإضافة إلى كلمة مرور الهاتف اللازمة لتقديم الطلبات عبر الهاتف، وأي رموز سرية أخرى تُصدرها الشركة للعميل.

5. الشريك التابع: هو طرف ثالث (كيان قانوني أو شخص طبيعي) يتم التعاقد معه للترويج لعلامة الشركة التجارية عبر الإنترنت، واستخدام موقعه الإلكتروني كبوابة لعرض المحتوى الترويجي والإعلاني، واستضافة المواد التسويقية وتوجيه حركة المرور على الويب إلى موقع الشركة الإلكتروني، وزيادة الملف الشخصي للشركة عبر الإنترنت من خلال تحسين محركات البحث، والقيام بأي نشاط آخر مماثل (مع ما سبق ذكره).

6. سعر الطلب: هو أعلى سعر في عرض السعر الذي يمكن للعميل الشراء به.

7. الممثل المعتمد: هو الشخص الذي فوضه العميل صراحةً للتصرف نيابةً عنه؛ وتوثق هذه العلاقة بموجب توكيل رسمي، وتحتفظ الشركة بنسخة منه.

8. الرصيد: هو الأموال المتاحة في الحساب والتي يمكن استخدامها للتداول في الأدوات المالية. وهو يساوي صافي الودائع مضافاً إليه أي ربح أو خسارة محققة.

9. العملة الأساسية: هي العملة الأولى في زوج العملات التي يشتري أو يبيع العميل مقابلها عملة عرض السعر.

10. سعر العرض: هو أقل سعر في عرض السعر الذي يمكن للعميل البيع به.

11. يوم عمل: هو أي يوم عمل، باستثناء أيام السبت والأحد، و٢٥ ديسمبر، وأي عطلات رسمية محلية أو دولية أخرى سيتم الإعلان عنها على موقع الشركة الإلكتروني.

12. حساب العميل: يُقصد به حساب التداول الشخصي الفريد للعميل، والذي يتضمن جميع المعاملات المكتملة، والمراكز المفتوحة، والأوامر على المنصة، ورصيد أموال العميل، ومعاملات الإيداع والسحب الخاصة بها.

13. الحساب المصرفي للعميل: يُقصد به حساب باسم العميل لدى بنك و/أو مؤسسة أخرى و/أو أي مزود خدمة دفع إلكتروني و/أو جهة معالجة بطاقات ائتمان؛ و/أو حساب باسم الشركة نيابةً عن العميل لدى بنك و/أو مؤسسة أخرى و/أو أي مزود خدمة دفع إلكتروني و/أو جهة معالجة بطاقات ائتمان.

14. أموال العميل: هي الأموال التي تُودع في الشركة وتُحفظ لصالح العميل. تُحسب هذه الأموال على أساس المبلغ الذي أودعه العميل في حسابه، مضافاً إليه أو مطروحاً منه أي ربح أو خسارة محققة أو غير محققة من مركز مفتوح، بالإضافة إلى أو مطروحاً منه أي مبلغ مستحق على العميل للشركة، والعكس صحيح.

15. المركز المغلق: هو أي مركز تم إغلاقه.

16. الصفقة المكتملة: هي صفقتان متقابلتان بنفس الحجم (فتح مركز وإغلاق مركز)، شراء ثم بيع والعكس صحيح.

17. عقود الفروقات (CFDs): هي منتجات مالية مشتقة تُتداول بالهامش ("منتجات ذات رافعة مالية"). عقود الفروقات، التي تُتداول خارج البورصة (OTC)، هي اتفاقيات لتبادل الفرق في قيمة أداة أو عملة معينة بين وقت إبرام الاتفاقية ووقت إغلاقها. يتيح ذلك للعملاء محاكاة الأثر الاقتصادي لتداول عملات أو أدوات معينة دون الحاجة إلى امتلاك تلك الأصول فعلياً. تتوفر قائمة كاملة بعقود الفروقات التي نقدمها على موقع الشركة الإلكتروني.

18. مواصفات العقد: تعني الشروط الرئيسية للتداول في عقود الفروقات (على سبيل المثال، السبريد، والمبادلات، وحجم اللوت، والهامش الأولي، والهامش المحوط، والحد الأدنى لوضع أوامر وقف الخسارة، وجني الربح، وأوامر الحد، ورسوم التمويل، والرسوم الأخرى) لكل نوع من أنواع عقود الفروقات، وفقاً لما تحدده الشركة من وقت لآخر. تظهر مواصفات العقد على موقع الشركة الإلكتروني و/أو منصتها.

19. عملة حساب العميل: تعني العملة التي تُقدمها الشركة لحساب العميل من وقت لآخر.

20. زوج العملات: يعني الأصل الأساسي أو محل التداول في عقد الفروقات، بناءً على تغير قيمة إحدى العملات مقابل الأخرى. يتكون زوج العملات من عملتين (عملة التسعير والعملة الأساسية)، ويُبين مقدار عملة التسعير اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأساسية.

21. أمين الحفظ: يعني مؤسسة ائتمانية تقدم خدمات الحفظ والتسجيل و/أو التسوية للأموال والأوراق المالية، أو شركة وساطة مرخصة، أو جهة إيداع، أو نظام تسوية تستخدمه الشركة.

22. حقوق الملكية: تعني الرصيد مضافاً إليه أو مطروحاً منه أي ربح أو خسارة ناتجة عن المراكز المفتوحة، ويتم حسابها على النحو التالي: حقوق الملكية = الرصيد + الربح - الخسارة.

23. المستشار الخبير: هو نظام تداول آلي عبر الإنترنت مصمم لأتمتة عمليات التداول على منصة تداول إلكترونية. يمكن برمجته لتنبه العميل بفرصة تداول، كما يمكنه إدارة حساب العميل، وإدارة جميع جوانب عمليات التداول تلقائياً، بدءاً من إرسال الأوامر مباشرةً إلى المنصة، وصولاً إلى تعديل مستويات وقف الخسارة، ووقف الخسارة المتحرك، وجني الربح تلقائياً.

24. الحالات الاستثنائية: تعني أن الشركة تتفاعل مع عوامل خارجية.

25. قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA): يعني قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية، بصيغته المعدلة من حين لآخر.

26. الأدوات المالية: تعني الأدوات المالية المرخصة للشركة بموجب ترخيص CIF، والموجودة في وثيقة "معلومات الشركة". من المفهوم أن الشركة لا تقدم بالضرورة جميع الأدوات المالية المذكورة في ترخيص CIF، وإنما فقط تلك التي يتم تسويقها على موقعها الإلكتروني، من حين لآخر.

27. الهامش الحر: يعني مبلغ الأموال المتاح في حساب العميل، والذي يمكن استخدامه لفتح مركز أو الحفاظ على مركز مفتوح. يُحسب الهامش الحر كما يلي: الهامش الحر = رأس المال - الهامش المستخدم.

28. الهامش المُحوَى: في تداول العقود مقابل الفروقات، يُقصد به الهامش اللازم الذي تطلبه الشركة لفتح مراكز مُحوَاة مُتطابقة والحفاظ عليها.

29. المراكز المُحوَاة: في تداول العقود مقابل الفروقات، يُقصد بها مراكز الشراء والبيع بنفس حجم الصفقة المفتوحة في حساب العميل

لنفس العقد مقابل الفروقات.

- 30. الهامش الأولي:** في تداول العقود مقابل الفروقات، يُقصد به الهامش اللازم الذي تطلبه الشركة لفتح مركز.
- 31. خدمات الاستثمار:** تعني خدمات الاستثمار الممنوحة بموجب ترخيص شركة الاستثمار المؤسسي (CIF) الخاص بالشركة، والموجودة في وثيقة "معلومات الشركة" المتوفرة على موقع الشركة الإلكتروني، ووفقاً للبند ١ من هذه الاتفاقية.
- 32. التداول بناءً على زمن الاستجابة:** يعني استغلال الفارق الزمني وتحقيق الأرباح عبر خوارزمية حاسوبية و/أو برنامج للتداول، عندما يتم تنفيذ الصفقة بناءً على ميزة زمن الاستجابة فقط.
- 33. أمر الحد:** يعني أمر شراء أو بيع أداة مالية محددة بسعر محدد أو أعلى منه. على سبيل المثال، أمر بيع أداة مالية بسعر أعلى من سعر السوق الأساسي الحالي، أو أمر شراء أداة مالية بسعر أقل من سعر السوق الأساسي الحالي.
- 34. مَوْفَّر السيولة:** يُقصد به أي مؤسسة مالية، أو بنك، أو وسيط داخلي مُنظَّم، أو وسيط رئيسي، أو صانع سوق، يُعلن عن نفسه في الأسواق المالية بشكل مستمر، مُبدياً استعداده للتداول لحسابه الخاص عن طريق شراء وبيع الأدوات المالية برأس ماله الخاص وبأسعار يُحددها، و/أو تسهيل تنفيذ معاملات الأدوات المالية. يُقدم مَوْفَّر السيولة فروق أسعار مختلفة لأزواج العملات المختلفة، وأحجام تداول مختلفة لكل زوج.
- 35. مركز الشراء (Long Center):** في تداول العقود مقابل الفروقات (CFD)، يُقصد به مركز شراء ترتفع قيمته مع ارتفاع أسعار السوق الأساسية. على سبيل المثال، بالنسبة لأزواج العملات، شراء العملة الأساسية مقابل عملة التسعير.
- 36. اللوت (Lot):** يُقصد به وحدة قياس مبلغ المعاملة المُحدد لكل أصل أساسي في عقد الفروقات.
- 37. حجم اللوت (Lot Size):** يُقصد به عدد الأصول الأساسية في لوت واحد في عقد الفروقات.
- 38. الهامش (Margin):** يُقصد به الأموال اللازمة لضمان فتح أو الحفاظ على المراكز المفتوحة في معاملة العقود مقابل الفروقات.
- 39. طلب الهامش:** يُقصد به الحالة التي يصل فيها مستوى الهامش في حساب العميل إلى 100%، حيث تُبلغ الشركة العميل على منصة التداول بضرورة إيداع هامش إضافي عندما لا يكون لديه هامش كافٍ لفتح مراكز جديدة.
- 40. مستوى الهامش:** في تداول العقود مقابل الفروقات، يُقصد به النسبة المئوية لرأس المال إلى الهامش المستخدم. ويُحسب كما يلي:
مستوى الهامش = (رأس المال / الهامش المستخدم) × 100%.
- 41. التداول بالهامش:** في تداول العقود مقابل الفروقات، يُقصد به التداول بالرافعة المالية، حيث يُمكن للعميل إجراء معاملات برصيد أقل في حسابه مقارنةً بحجم المعاملة؛ أي الممارسة التي يدفع فيها العميل دفعة نقدية أولية (هامش) للشركة، ويحتفظ بمبلغ مالي وفقاً لمستوى الهامش، مما يمنحه الحق في وضع أوامر في سوق الصرف الأجنبي بقيمة تتجاوز الهامش.
- 42. بيانات السوق:** تشمل أي بيانات مالية وسوقية، وعروض أسعار، وأخبار، وآراء محللين، وتقارير بحثية، وإشارات، ورسوم بيانية، أو أي بيانات أو معلومات أخرى متاحة عبر منصة التداول.
- 43. هامش الصيانة:** يُقصد به مستوى الهامش الذي تحسبه الشركة في وقت محدد، وهو المطلوب للحفاظ على مراكز العميل المفتوحة كما هو موضح في الجدول ١ المرفق.
- 44. متطلبات الهامش:** تُقصد بها المتطلبات التي تحددها الشركة فيما يتعلق بالمبلغ المالي اللازم لفتح المراكز المفتوحة والحفاظ عليها. تشمل متطلبات الهامش متطلبات الهامش الأولي ومتطلبات الهامش اللازم للصيانة، كما هو موضح في الجدول رقم 1 المرفق. وتتعلق متطلبات الهامش دائماً بكل حساب عميل على حدة، ويجب تغطيتها بالهوامش المتاحة فيه.
- 45. الرصيد السالب:** في تداول العقود مقابل الفروقات، يعني إجمالي المبلغ المالي السالب في حساب تداول العميل المستحق للشركة من العميل.
- 46. حجم السوق الطبيعي:** في تداول العقود مقابل الفروقات، يعني الحد الأقصى لعدد وحدات الأصل الأساسي التي تُرسلها الشركة

للتنفيذ.

- 47. المركز المفتوح:** يُقصد به أي مركز مفتوح في عقود الفروقات لم يُغلق بعد. في تداول عقود الفروقات، قد يكون هذا مركز شراء أو مركز بيع لم يُستكمل بعد.
- 48. الأمر:** يُقصد به تعليمات من العميل للتداول في عقود الفروقات، حسب الحالة.
- 49. مستوى الأمر:** في تداول عقود الفروقات، يُقصد به السعر المُحدد في الأمر.
- 50. الاستعانة بمصادر خارجية:** يُقصد بها أي اتفاق بين الشركة ومزود خدمة، يقوم بموجبه مزود الخدمة بتنفيذ عملية أو خدمة أو نشاط كان من المفترض أن تقوم به الشركة بنفسها.
- 51. الأطراف:** يُقصد بها أطراف اتفاقية العميل هذه، أي الشركة والعميل.
- 52. الأمر المعلق:** يُقصد به أمر شراء محدد، وأمر شراء معلق، وأمر بيع محدد، وأمر بيع معلق.
- 53. المنصة:** تعني الآلية الإلكترونية التي تشغلها وتديرها الشركة، وتتألف من منصة تداول، وأجهزة حاسوب، وبرامج، وقواعد بيانات، وأجهزة اتصالات، وبرامج، ومرافق تقنية، تُسهّل نشاط تداول العميل في الأدوات المالية عبر حسابه.
- 54. عرض السعر:** يعني معلومات السعر الحالي لأصل أساسي محدد، في صورة سعري العرض والطلب.
- 55. عملة عرض السعر:** تعني العملة الثانية في زوج العملات التي يمكن للعميل شراؤها أو بيعها مقابل العملة الأساسية.
- 56. قاعدة عروض الأسعار:** فيما يتعلق بتداول العقود مقابل الفروقات، تعني معلومات تدفق عروض الأسعار المخزنة على الخادم.
- 57. تدفق عروض الأسعار:** يعني تدفق عروض الأسعار في المنصة لكل عقد مقابل فروقات.
- 58. الترحيل:** يعني نقل المراكز المستقبلية من سلسلة تقترب من تاريخ انتهاء صلاحيتها إلى السلسلة التالية.
- 59. الحساب المنفصل:** يعني حسابًا لدى مؤسسة مصرفية لغرض حفظ أموال العميل. يُدار الحساب كأمانة للعملاء بصفتهم المستفيدين النهائيين، وفقًا للقواعد المعمول بها.
- 60. توقيت الخادم:** يعني UTC+2 (أو UTC+3 في حال تطبيق التوقيت الصيفي).
- 61. مركز البيع (البيع على المكشوف):** في تداول العقود مقابل الفروقات، يعني مركز بيع ترتفع قيمته إذا انخفضت أسعار السوق الأساسية. على سبيل المثال، بالنسبة لأزواج العملات: بيع العملة الأساسية مقابل عملة التسعير. مركز البيع على المكشوف هو عكس مركز الشراء.
- 62. الانزلاق السعري:** هو الفرق بين السعر المطلوب لتنفيذ صفقة في عقود الفروقات، والسعر الفعلي لتنفيذها. يحدث الانزلاق السعري غالبًا خلال فترات التقلبات العالية (على سبيل المثال، بسبب الأحداث الإخبارية)، مما يجعل تنفيذ أمر بسعر محدد مستحيلًا، وكذلك عند استخدام أوامر السوق، وعند تنفيذ أوامر كبيرة حيث قد لا تتوفر سيولة كافية عند مستوى السعر المطلوب للحفاظ على سعر التداول المتوقع.
- 63. السبريد:** في تداول عقود الفروقات، هو الفرق بين سعر الطلب وسعر العرض للأصل الأساسي في عقد الفروقات في نفس اللحظة.
- 64. وقف الخسارة:** هو أمر يُضاف إلى أمر معلق أو أمر سوق لتقليل الخسارة.
- 65. إيقاف الخسارة:** هو تصفية المركز عندما ينخفض مستوى هامش حساب العميل إلى أقل من ٥٠٪. يجوز للشركة تغيير مستوى الهامش ليتوافق مع المستوى الذي يوفره مزود (مزودو) السيولة، أو وفقًا لتقديرها الخاص.
- 66. المبادلة:** في تداول العقود مقابل الفروقات، تعني الفائدة المضافة أو المخصومة مقابل إبقاء الصفقة مفتوحة طوال الليل.

- 67. جني الأرباح:** يعني أمرًا يُرفق بأمر معلق أو أمر سوق لتحقيق الأرباح.
- 68. حساب التداول و/أو حسابات التداول:** يعني حساب العميل و/أو الحساب الشخصي الخاص و/أو حسابات العميل التي تحمل رقمًا أو أرقامًا فريدة للحسابات الداخلية وإيداعات العميل، والتي تفتتحها الشركة باسم العميل.
- 69. وقف الخسارة المتحرك:** في تداول العقود مقابل الفروقات، يُقصد به أمر وقف خسارة يُحدد عند مستوى نسبة مئوية أقل من سعر السوق لمركز شراء. يتم تعديل سعر وقف الخسارة المتحرك مع تقلبات السعر. يحدد أمر وقف الخسارة المتحرك سعر الوقف عند قيمة ثابتة أقل من سعر السوق مع إضافة قيمة "متحركة". مع ارتفاع سعر السوق، يرتفع سعر الوقف بمقدار القيمة المتحركة، ولكن إذا انخفض سعر الزوج، لا يتغير سعر وقف الخسارة، ويتم إرسال أمر سوق عند الوصول إلى سعر الوقف.
- 70. الصفقة:** يُقصد بها معاملة العميل في عقد مقابل الفروقات.
- 71. حجم الصفقة:** في تداول العقود مقابل الفروقات، يُقصد به حجم اللوت مضمونًا في عدد اللوات.
- 72. الأصل الأساسي:** يُقصد به الأصل الأساسي في عقد الفروقات، والذي قد يكون أزواج عملات، أو معادن، أو مؤشرات أسهم، أو سلع، أو أسهم، أو عقود آجلة، أو أي أصول أخرى تحددها الشركة من وقت لآخر وتُعلن عنها على موقعها الإلكتروني.
- 73. السوق الأساسي:** يُقصد به السوق المعني الذي يُتداول فيه الأصل الأساسي لعقد الفروقات.
- 74. الهامش المستخدم:** في تداول عقود الفروقات، يُقصد به الهامش اللازم الذي تطلبه الشركة لفتح المراكز أو للحفاظ عليها.
- 75. الأشخاص الخاضعون للإبلاغ في الولايات المتحدة:** يُقصد بهم وفقًا لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA)، وهم:
- (أ) مواطن أمريكي (بما في ذلك حاملي الجنسية المزدوجة)
 - (ب) مقيم أجنبي في الولايات المتحدة لأغراض ضريبية
 - (ج) شراكة محلية
 - (د) شركة محلية
 - (هـ) أي شركة غير شركة أجنبية
 - (و) أي صندوق استثماري إذا:
١. كانت محكمة داخل الولايات المتحدة قادرة على ممارسة الإشراف الأساسي على إدارة الصندوق الاستثماري؛
 ٢. يتمتع شخص واحد أو أكثر من الأشخاص الأمريكيين بسلطة التحكم في جميع القرارات الجوهرية المتعلقة بالصندوق الاستثماري؛
- ثالثًا: أي شخص آخر ليس شخصًا أجنبيًا.
- 76. تاريخ القيمة:** يعني تاريخ إتمام عملية تحويل الأموال.
- 77. الموقع الإلكتروني:** يعني موقع الشركة الإلكتروني، والذي يمكن الوصول إليه عبر عنوان URL التالي:

www.naga.com/ae

الملحق ب: نسخ التداول

يحدد هذا الملحق ب الشروط المحددة التي ستطبق عليك عند استخدام خاصية نسخ التداول على منصة NAGA.

1. ما هو نسخ التداول؟

1.1 باستخدامك لخدمات نسخ التداول، فإنك توافق على استخدام خدمات إدارة الاستثمار لدينا.

1.2 تتيح لك منصة NAGA التفاعل مع متداولين آخرين، ومتابعة ونسخ استراتيجياتهم ومحافظهم الاستثمارية، وذلك باستخدام المعلومات المتاحة، بالإضافة إلى توفير "مميزات التداول الاجتماعي". تشمل ميزات التداول الاجتماعي معلومات تفصيلية عن الحساب، وسجلات التداول، وملفات تعريف المخاطر، وغيرها من المعلومات المتعلقة بمتداولي NAGA، واستراتيجياتهم، ومحافظهم الاستثمارية، والتي قد تكون مفيدة لك عند اتخاذ قرار بشأن نسخ أي متداول أو استراتيجية أو محفظة استثمارية على منصة NAGA.

1.3 التداول بالنسخ هو خاصية تداول تتيح لك نسخ حسابات متداولين آخرين. يمكنك القيام بذلك إما بنسخ حساب متداول محدد على منصة NAGA. عند تقديم طلب نسخ، فإنك تفوضنا بإعادة إنشاء هذا الحساب تلقائيًا في حسابك على NAGA دون أي استشارة أو موافقة مسبقة. على سبيل المثال، قد نبدأ أو نوقف أو نؤجل نسخ المتداول أو الحساب أو المحفظة أو الاستراتيجية المنسوخة، ونضع حدودًا لأي مركز، إلخ.

2. خدمة التداول بالنسخ

2.1 تساعد خدماتنا في مجال التداول الاجتماعي العميل على اختبار وتقييم واختيار استراتيجية الاستثمار المناسبة له، وذلك بتزويده بمعلومات تفصيلية عن الحساب، وسجل التداول، ومستوى المخاطرة، وغيرها من المعلومات ذات الصلة التي ينبغي على العميل مراعاتها قبل اختيار نسخ حساب معين. عند القيام بذلك، يجب على العميل مراعاة جميع الجوانب والعوامل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، طبيعة المخاطرة في الحساب المنسوخ وأهداف الاستثمار.

2.2 لا تقدم الشركة استشارات استثمارية، ولا توصيات استثمارية شخصية، ولا تُقدم أي نصائح للعميل بشأن جدوى أي استثمارات، سواء فيما يتعلق بخدمات التداول الاجتماعي/نسخ الصفقات أو أي خدمة أخرى.

2.3 عند اتخاذ قرار نسخ صفقات متداول أو متداولين محددين، أو استراتيجية أو محفظة استثمارية، يكون العميل قد أخذ في الاعتبار وضعه المالي بالكامل، بما في ذلك التزاماته المالية، ويدرك أن استخدام ميزات التداول الاجتماعي ينطوي على مخاطر عالية، وأنه قد يتكبد خسائر كبيرة تتجاوز المبلغ المستخدم لنسخ الصفقات المتداول أو المتداولين، ولا يمكن للعميل أن يخسر أكثر من رأس مال حسابه. يُرجى العلم بأن الشركة لا تقدم أي ضمانات بشأن أداء أي استثمار أو حساب أو محفظة أو استراتيجية محددة.

2.4 دون الإخلال بعمومية ما سبق، يقر العميل بالمخاطر المرتبطة بميزات التداول الاجتماعي، وخاصة خدمات التداول الاجتماعي/نسخ الصفقات، كما هو موضح بشكل كامل هنا، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تنفيذ التداول الآلي حيث يتم فتح وإغلاق الصفقات في حساب العميل دون تدخل يدوي من العميل ما لم يختار العميل إغلاق صفقة النسخ واتخاذ القرارات بشكل مستقل عن المتداول الرئيسي.

2.5 يُفوض العميل الشركة أيضًا بتنفيذ جميع المعاملات و/أو المراكز التي يُجريها المتداول، أو الحساب، أو المحفظة، أو الاستراتيجية التي يختارها العميل للتداول الاجتماعي/نسخ الصفقات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إيقاف التداول الاجتماعي/نسخ الصفقات، أو إيقاف التداول الاجتماعي/نسخ الصفقات مؤقتًا، أو إيقاف التداول الاجتماعي/نسخ الصفقات مؤقتًا لمتداول آخر، أو حساب آخر، أو محفظة أخرى، أو استراتيجية أخرى، ووضع حدود لأي مركز (بما في ذلك مركز النسخ). تُنفذ هذه الإجراءات تلقائيًا بمجرد بدء العميل لها، ولا تتطلب أي استشارة أو موافقة مسبقة على النشاط الجاري/الصفقات المنسوخة. يُؤكد العميل ويُقر بموجب هذا أنه في أي وقت، ووفقًا لتقدير الشركة وحدها، يُمكن للشركة إيقاف أو إيقاف أو تقييد أي نشاط تداول اجتماعي/نسخ صفقات يُجريه العميل.

3. الوضع التنظيمي لخدمة نسخ التداول وتقييم الملاءمة

3.1 قد تُعتبر خاصية نسخ التداول لدينا شكلاً من أشكال إدارة الاستثمار التقديرية. وهذا يعني أنه قبل السماح لك بالمشاركة في نسخ التداول، يلزمنا القانون بتقييم ما إذا كانت هذه الخاصية أداة استثمارية مناسبة لك، وتحت أي شروط ("تقييم الملاءمة"). وتُحدد نتيجة تقييم الملاءمة بناءً على المعلومات والوثائق التي تُقدمها لنا، والتي يمكنك تحديثها في أي وقت في حال حدوث أي تغيير في ملفك الاستثماري.

3.2 سنُنشئ ملفك الاستثماري بناءً على تقييم الملاءمة، وقد تكون قدرتك على المشاركة في عمليات نسخ التداول محدودةً بناءً على هذا التقييم. إذا قررنا أن نسخ التداول ليس أداة استثمارية مناسبة لك، فلن يُسمح لك بالوصول إلى وظائف نسخ التداول في منصة NAGA. ولا نتحمل أي مسؤولية عن أي خسائر تتكبدها نتيجة تقديم معلومات خاطئة أو مُضللة كجزء من تقييم الملاءمة، بما في ذلك الحالات التي يؤدي فيها ذلك إلى إنشاء ملف استثماري غير دقيق لك.

4. قيود خدمة نسخ التداول

4.1 لا نقدم توصيات استثمارية شخصية، أو استشارات استثمارية، أو استشارات ضريبية، أو أي نوع آخر من الاستشارات المالية. أي شرح أو معلومة نقدمها لك كجزء من خدمة نسخ التداول، أو حول أداء هذه الخدمة، لا يُقصد بها أن تكون، ولا ينبغي اعتبارها، نصيحة. هذه المعلومات مقدمة من جانبنا لأغراض إعلامية فقط.

4.2 يُقر العميل ويفهم ويقبل ويوافق على أن خاصية نسخ التداول لا تنطبق على خيارات الإغلاق الجزئي أو الكامل للصفقات و/أو المراكز، وأنك المسؤول الوحيد عن مراقبة و/أو التحقق من صفقاتك و/أو صفقات النسخ الخاصة بك، والتي قد تُفتح أو تُغلق أثناء استخدام خدمات نسخ التداول التي تقدمها الشركة، ولن تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسائر قد تنجم عن هذه القرارات و/أو الإجراءات و/أو الإغفالات.

4.3 يجب عليك استخدام أي معلومات يتم جمعها من موقعنا الإلكتروني أو ميزات التداول الاجتماعي كنقطة انطلاق لأبحاثك المستقلة واتخاذ قراراتك الاستثمارية. ومع ذلك، لا ينبغي عليك اتخاذ قرارات استثمارية بناءً على المعلومات المقدمة على منصة NAGA أو مجتمع NAGA.

4.4 سنتخذ خطوات معقولة لمراقبة أداء أي متداول يتم نسخه ضمن خاصية نسخ التداول، بالإضافة إلى أداء استراتيجيات التداول والمحافظ المختلفة ضمن هذه الخاصية. نحتفظ بالحق في إيقاف أو حظر أو منع ما يلي

أ) نسخ أي متداول على منصة NAGA ضمن خاصية نسخ التداول؛ و

ب) نسخ أي محفظة أو استراتيجية تداول ضمن خاصية نسخ التداول.

أنت وحدك المسؤول عن مراقبة و/أو التحقق من صفقاتك و/أو صفقات النسخ الخاصة بك، والتي قد تكون مفتوحة أو مغلقة أثناء استخدام خدمات نسخ التداول التي تقدمها الشركة، ولن تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسائر قد تنجم عن هذه القرارات و/أو الإجراءات و/أو الإغفالات.

5. المخاطر الرئيسية لنسخ التداول

5.1 عند اتخاذ قرار بنسخ متداول أو متداولين محددين، أو استراتيجية أو محفظة، يجب عليك مراعاة وضعك المالي، بما في ذلك التزاماتك المالية. يجب أن تفهم أن التداول بالنسخ ينطوي على قدر كبير من المضاربة، وأنك قد تتكبد خسائر كبيرة تتجاوز المبلغ المستخدم لنسخ المتداول أو المتداولين نتيجة لما يلي:

أ) ستضمن هذه العملية تنفيذًا آليًا للتداول، حيث تُفتح وتُغلق الصفقات في حسابك دون تدخل يدوي منك؛

ب) إذا قمت بتعديل أو إغلاق أمر تم إنشاؤه بواسطة خاصية نسخ التداول يدويًا، فقد تحصل على نتيجة مختلفة جوهريًا عن المتداول الذي قمت بنسخه؛

ج) لن تُفتح الصفقات المنسوخة التي تقل قيمتها عن الحد الأدنى للتداول؛

د) إذا كنت تنسخ جميع الصفقات المفتوحة حاليًا، فسنفتح مركزك بأفضل سعر متاح وقت النسخ، وليس بسعر وقت فتح الصفقة الأصلية؛

هـ) قد يؤدي سحب الأموال من قبل المتداول أو الاستراتيجية أو المحفظة المنسوخة أثناء استخدامك لخاصية نسخ التداول إلى نتائج مختلفة جوهريًا عن المتداول الذي قمت بنسخه، حيث قد يؤثر ذلك على نسب نسخ التداول. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، منها رصيد الحساب الابتدائي، والحد الأدنى لحجم التداول، وإعدادات حساب المستثمر، والاختلافات في فروق الأسعار، والفائدة، وسعر الاستثمار وقت الاستثمار، بالإضافة إلى اختلاف الرسوم التي قد تُفرض.

... (و) اتباع/نسخ قرارات التداول الخاصة بالمتداولين عديبي الخبرة و/أو غير المحترفين؛

(ز) اتباع/نسخ المتداولين الذين قد يختلف هدفهم النهائي أو نيتهم أو وضعهم المالي عن وضعك؛ و/أو

(ح) قد يؤدي اتباع و/أو نسخ المتداولين الذين يتداولون منتجات محظورة بموجب القانون المعمول به فيما يتعلق بحسابك، وفي حال تعذر تنفيذ صفقة بديلة مكافئة، إلى اختلاف الأداء الاقتصادي، وتكوين المحفظة، وتصنيف المخاطر، وعوامل أخرى متعلقة بمحفظتك عن محفظة المتداول المنسوخ.

5.2 لا يمكننا تقديم أي ضمان بشأن أداء أي استثمار أو حساب أو محفظة أو استراتيجية معينة. يُرجى الرجوع إلى بيان الإفصاح عن المخاطر الخاص بالمنتج الأساسي الذي تنسخه لمزيد من المعلومات حول المخاطر المرتبطة بتداول هذا المنتج.

5.3 لا يُعد الأداء السابق، أو درجات المخاطر، أو الإحصائيات، أو أي معلومات أخرى تتعلق بمتداولي NAGA ضمن وظيفة نسخ التداول لدينا، أو بالمحافظ واستراتيجيات التداول المختلفة ضمن وظيفة نسخ التداول لدينا، مؤشرات موثوقة للأداء المستقبلي.

5.4 لا نضمن تحقيق أرباح أو خسائر مماثلة لتلك الموضحة في متداول NAGA أو المحفظة التي تنسخها. كما لا نضمن أن درجة مخاطر المتداول ستعكس بدقة مخاطر أدائه المستقبلي.

6. تضارب المصالح

نحن ملزمون بالعمل بما يحقق مصلحتك عند تقديم خدماتنا. مع ذلك، قد توجد حالات تتعارض فيها مصلحتك مع مصالحنا، أو مع مصلحة عميل آخر. على سبيل المثال، فيما يتعلق بنسخ التداول، قد ندفع عمولة للمتداولين الرئيسيين الذين اخترت أنت و/أو غيرك متابعتهم و/أو نسخ صفقاتهم.

7. تقديم الطلب

7.1 قبل البدء في نسخ التداول، ستحتاج إلى تحديد المبلغ الذي ترغب في استخدامه. سيتم تخصيص هذا المبلغ في المعاملات بنفس النسبة المخصصة له في الحساب المنسوخ. سنقوم بعد ذلك بتنفيذ هذا الطلب تلقائيًا، مما يعني أننا لن نحصل على تأكيدك قبل ذلك. لا يتطلب فتح هذه المعاملات أي استشارة أو موافقة مسبقة. لن يتم فتح صفقات تقل قيمتها عن الحد الأدنى للتداول.

7.2 هناك عدد من القيود على الأوامر عند نسخ التداول، بما في ذلك الحد الأدنى والحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن استثماره في أي متداول أو محفظة NAGA تقوم بنسخها، والحد الأدنى للمبلغ في أي عملية نسخ واحدة، والحد الأقصى لعدد المتداولين الذين يمكنك نسخهم.

7.3 عند استخدام خدمة نسخ التداول، يمكنك اختيار نسخ:

(أ) الصفقات الجديدة التي تُفتح بعد بدء نسخ حساب المتداول فقط. هذا يعني أننا لن ننسخ أي صفقات في حساب المتداول أُجريت قبل هذه المرحلة.

7.4 عند استخدام خدمة نسخ التداول، تسمح لك هذه الخاصية بنسخ الصفقات الجديدة فقط.

7.5 بالرغم مما ورد في الفقرة 3.2، إذا كنت تنسخ جميع الصفقات المفتوحة حاليًا، فسنتفك مركزك بأفضل سعر متاح وقت النسخ، وليس بسعر وقت فتح الصفقة الأصلية. إذا كانت الأسواق المعنية مغلقة وقت النسخ (على سبيل المثال، أثناء انقطاع السوق)، فسنتفك لك أمر سوق، وبمجرد إعادة فتح السوق، سيتم تنفيذ أمرك بأول سعر متاح.

7.6 بالرغم مما ورد في الفقرة 3.2، إذا كنت تنسخ الصفقات الجديدة فقط:

(أ) سنتفك مراكزك في نفس وقت فتح مراكز الصفقات المنسوخة؛ و

(ب) سيتم نسخ جميع التعليمات والإجراءات المتعلقة بالصفقة المنسوخة تلقائيًا في حسابك على منصة NAGA (رهنًا بحجم الصفقة كما هو موضح أعلاه)، بما في ذلك أوامر وقف الخسارة، وجني الأرباح، وإغلاق الصفقات. على سبيل المثال، إذا قام متداول بنسخ صفقاته بتمديد وقف الخسارة الخاص به عن طريق إضافة المزيد من الأموال إلى حسابه، فسيتم تعديل وقف الخسارة الخاص بك تلقائيًا ليعكس ذلك. ومع ذلك، سيظل مبلغ مركزك كما هو في البداية.

7.7 تتضمن خدمة نسخ التداول عددًا من الوظائف الأخرى التي قد توفرها لك من وقت لآخر. ومع ذلك، يجوز لنا إضافة هذه الوظائف أو

إزالتها أو تغيير مدى توفرها وميزاتها، وفقاً لتقديرنا. قد يؤثر ذلك على كيفية استخدامك لخدمة نسخ التداول على منصتنا، على سبيل المثال، ما إذا كان بإمكانك نسخ جميع الصفقات أو الصفقات الجديدة فقط للتداول أو محفظة.

8. الرسوم والتكاليف

عند قيامك بنسخ صفقة، سيتم احتساب الرسوم عليك بنفس طريقة احتسابها على الحساب المنسوخ لنفس الصفقات. يُرجى مراجعة جدول رسوم النسخ الخاص بالمنتج الأساسي الذي تقوم بنسخه لمزيد من المعلومات حول الرسوم والتكاليف المرتبطة بنسخ الصفقة.

9. خدمة النسخ التلقائي المميزة

9.1 يحصل المتداولون الرئيسيون في منصة NAGA على عمولة مقابل الصفقات الربحية التي ينسخها مستخدمون آخرون. يحصل المتداول الرئيسي على نسبة مئوية من كل صفقة رابحة يتم نسخها من قبل متداولين آخرين على منصة NAGA. للحصول على معلومات مفصلة حول أي رسوم أو تكاليف مطبقة على خدمات نسخ التداول، يُنصح العملاء بالرجوع إلى الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة وسياسة التكاليف والرسوم، والتي يتم تحديثها بانتظام لتعكس الأسعار والشروط الحالية.

9.2 يجوز لحسابات الشركة التجريبية، من حين لآخر، نسخ صفقات المتداولين الرئيسيين في NAGA لأغراض التقييم والاختبار، وذلك وفقاً لتقدير الشركة. في هذه الحالة، إذا كانت الصفقات المنسوخة صادرة من حسابات تجريبية، فلا ينبغي اعتبارها صفقات فعلية أو صحيحة أو سارية. تحتفظ الشركة بحقها في الكشف عن المعلومات ذات الصلة للمتداول الرئيسي إذا رأت ذلك ضرورياً.

9.3 لن نكون مسؤولين تجاهك عن أي أضرار أو خسائر أو تكاليف أو مطالبات أو مصاريف تتكبدها (بما في ذلك خسارة الأرباح أو أي خسائر غير مباشرة أو تبعية) ناتجة عن خطأ في السعر و/أو خطأ في نسخ التداول، بما في ذلك الحالات التي يكون فيها خطأ السعر أو خطأ نسخ التداول ناتجاً عن أي مصدر معلومات أو عن قرارنا باتخاذ أي إجراء بموجب البند 17 من اتفاقية العميل أعلاه أو غيره، باستثناء الحالات التي يكون فيها الخطأ ناتجاً عن احتيالنا أو تقصيرنا المتعمد أو خطأ في النظام أو إهمالنا الجسيم.

9.4 لا تضمن الشركة بموجب هذا دقة أو صحة أو اكتمال المعلومات المتاحة من خلال خدمتها، وبالتالي لن تكون مسؤولة عن أي خسارة تتكبدها.

10. المسؤولية

10.1 مع مراعاة القانون المعمول به، لا تتحمل الشركة ولا أي من الشركات التابعة لها أو الأطراف الثالثة المرتبطة بها أي مسؤولية عن أي خسائر تنشأ عن: (أ) الإجراءات التي نتخذها لتنفيذ تعليماتك الكتابية أو الشفهية؛ (ب) القرارات أو الإجراءات التي يتخذها متداول NAGA الذي اخترت نسخه، بما في ذلك ما يتعلق بالمحافظ الاستثمارية؛ و/أو (ج) قرارات أو إجراءات استثمارية محددة تم اتخاذها أو إغفالها بحسن نية من قبل أي استراتيجية حساب أو محفظة استثمارية منسوخة، بما في ذلك المحافظ التي نتحكم بها.